مكتبة
الحبر الإلكتروني
@bookkn

محمد خميس

المستقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام ٢٠٢٥

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المستقبل الأمني للقوة الأميركية
في أفق عام 2025

تحليل محتوى تقارير النشريات الرباعية للدفاع
للأعوام 2006 و2010 و2014

==========

محمد خميس

==========

مكتبة الحبر الإلكتروني
مكتبة العرب الحصرية

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

خميس، محمد

المستقبل الأمني للقوة الأميركية في أفق عام 2025: تحليل محتوى تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014/ محمد خميس.

جداول؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-246-2

1. الولايات المتحدة الأمريكية – السياسة العسكرية. 2. الولايات المتحدة الأمريكية – الدفاع العسكري. 3. الأمن القومي – الولايات المتحدة الأمريكية. 4. الولايات المتحدة الأمريكية – وزارة الدفاع. 5. مكافحة الإرهاب – الولايات المتحدة الأمريكية. 6. أسلحة الدمار الشامل. أ. العنوان.

355.033073

العنوان بالإنكليزية

Security Future for the American Power in the Horizon of 2025:
Content Analysis of the Quadrennial Defense Review
over the years 2006, 2010 and 2014

by Mohamed Khamis

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174 ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان هاتف: 8 00961 1 991837 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني:

beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:
www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2019

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

الفصل الأول

مفهوم وتعريفات

أولًا: مفهوم تحليل المحتوى في الدراسات الاجتماعية

ثانيًا: التعريف بالفئات الدلالية في تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014

1 – اختيار الوحدات التسجيلية

2 – تحديد الفئات الدلالية

الفصل الثاني

فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

أولًا: الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي
للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

ثانيًا: تقسيم الفئات بحسب الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

1 – القوى الدافعة

2 – اللايقينيات

3 – فئة الاستراتيجية

4 – القضايا الصاعدة

ثالثًا: تقويم المحتوى الضمني لتقرير النشرية للدفاع لعام 2006

الفصل الثالث

فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

أولًا: تقسيم الفئات بحسب الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

1 – القوى الدافعة

2 – اللايقينيات

3 – الاستراتيجية

4 – القضايا الصاعدة

ثانيًا: تقويم المحتوى الضمني لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

1 – التأثيرات المابعدية للأزمة المالية العالمية

2 – إيران وامتلاك السلاح النووي

3 – صعود الصين

4 – رهان التغيير التكنولوجي

5 – العاصفة الديموغرافية المقبلة

الفصل الرابع

فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

أولًا: تقسيم الفئات بحسب الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

ثانيًا: القوى الدافعة

ثالثًا: اللايقينيات

رابعًا: الاستراتيجية

1 – إعادة التوازن من أجل مواجهة الطيف الواسع للصراع

2 – إعادة التوازن ودعم الوجود الأميركي على الصعيد الخارجي من أجل حماية أفضل لمصالح الأمن القومي الأميركي

3 – إعادة التوازن إلى الكفاءة والقدرة والجاهزية في ظل القوة المشتركة

4 – إعادة التوازن (السن والذيل Tooth and Tail) بين الجنود المقاتلين والعناصر العسكرية التي تدعمهم

خامسًا: القضايا الصاعدة

سادسًا: تقويم المحتوى الضمني لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

خاتمة واستنتاجات

المراجع

1- العربية

2- الأجنبية

قائمة الجداول

الجدول (1-1)
تحليل المحتوى بحسب مقاربة هارولد لاسويل

الجدول (2-1)
الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2006

الجدول (2-2)
محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2006 مقسّمة
بحسب الفئات الدلالية للبحث

الجدول (2-3)
التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

الجدول (3-1)
الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

الجدول (3-2)
محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 مقسّمة
بحسب الفئات الدلالية للبحث

الجدول (3-3)
التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

الجدول (4-1)
الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2014

الجدول (4-2)
محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2014 مقسّمة
بحسب الفئات الدلالية للبحث

الجدول (4-3)
التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

الجدول (4-4)
مقارنة موازنة وزارة الدفاع في الشعب المختلفة للسنة المالية 2014
بالموازنة التي كانت مطلوبة للسنة المالية 2015 (بالألف دولار)

قائمة الأشكال

الشكل (2-1)
نسب الفئات الدلالية في المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 (بالنسبة المئوية)

الشكل (2-2)
تحوّل قدرات وزارة الدفاع الأميركية في مواجهة التحديات الأمنية

الشكل (3-1)
نسب الفئات الدلالية في المحتوى الاتصالي
للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

الشكل (4-1)
نسب الفئات الدلالية في المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

الشكل (4-2)
الاستراتيجية والقوى الدافعة في مواجهة اللايقينيات والقضايا الصاعدة
في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

الشكل (4-3)
الاستراتيجية والقوى الدافعة في مواجهة اللايقينيات والقضايا الصاعدة
في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

الشكل (4-4)
الاستراتيجية والقوى الدافعة في مواجهة فئتي اللايقينيات والقضايا الصاعدة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

مقدمة

تُعتبر تقارير النشريات الرباعية للدفاع من أهمّ الوثائق الرسمية التي تصدر عن مراكز صنع القرار الأميركية، بهدف رسم سيناريوات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، حيث تسلّط هذه الوثائق الضوء على التحولات الجوهرية في المجالات الأمنية والدفاعية، أتعلق الأمر بالمتطلبات الطارئة في الحاضر، أم المتطلبات المتعلقة بمجال التصدي للتهديدات الأكثر احتمالًا ورجحانًا في الأمدين المستقبلي المتوسط والبعيد.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السيناريوات المستقبلية للبيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، والتحوّلات الحاصلة في بنية الدفاع وقدراته في الولايات المتحدة الأميركية في خلال العشريتين المقبلتين، وذلك من خلال التقارير التي تصدرها وزارة الدفاع الأميركية باسم Quadrennial Defense Review (QDR) في كل أربع سنوات، والتي تحاول من خلالها إرشاد صناع القرار والاستراتيجية الأمنية الأميركية في شأن أهمّ التحوّلات والتهديدات التي قد تواجهها في ما يقارب 20–25 عامًا المقبلة.

ستسعى الدراسة من خلال تحليل هذه التقارير الأخيرة، أي النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014، إلى محاولة الكشف عن التغيّرات والتحوّلات في البيئة الأمنية على مستوى ثلاثة محاور أساسية: استراتيجية الدفاع، ومحدّدات الحجم للقوات التقليدية، وبنية القوة خلال العشرية المقبلة من تاريخ إصدار كل تقرير.

تقدّم هذه الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع الأميركية الرؤية الرسمية للولايات المتحدة الأميركية، واستشرافها المستقبل، من خلال بناء سيناريوات وتقديم البدائل الممكنة لاستراتيجية الدفاع القومي، وبنية القوى، وخطط التطوير، والبنية التحتية، والموازنات، وتتعرض بالتحليل لمجمل التحديات الأمنية الأساسية التي ستواجه الولايات المتحدة الأميركية في المستقبل المنظور؛ لذا أضحى من المهم جدًا للباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية أو الدراسات المستقبلية تحليل بنية العقل الاستراتيجي الذي يتحكّم ببناء هذه الصور الذهنية، أو النمذجات الفكرية التي تنتجها مراكز الفكر الاستراتيجي الأميركي في شأن المستقبلين القريب والمتوسط للولايات المتحدة الأميركية وموقعها في النسق الدولي.

تنطلق الدراسة من تحليل السيناريوات الكبرى المحتملة التي قد تحتوي هي أيضًا على سيناريوات جزئية أو سيناريوات مصغرة، يمكن أن تشكّل مجتمعة السيناريو العام أو السيناريو الكلّي، باعتبار السيناريوات أدوات تحليلية تعتمد في منهجها على الاحتمالية كمقاربة مركزية، وذلك من خلال افتراض وجود مسارات مستقبلية متعددة لأي ظاهرة معطاة، حيث تأخذ في الاعتبار أن كل مسار مستقبلي أو سيناريو ما ينطلق من فروضه الخاصة به التي تختلف عن فروض السيناريوات الأخرى. وفضلًا عن ذلك، فإن أغلبية الدراسات المستقبلية المعاصرة أصبحت تعتمد على مقاربة التعددية في صوغ السيناريوات بشكل أساسي، وذلك يرجع إلى طبيعة التعقيد والتركيب والغموض الذي يكتنف ظاهرة المستقبل بشكل عام؛ الأمر الذي يفرض على

الباحث ضرورة وضع مسألة تنوع المسارات المستقبلية في الحسبان. لذلك، نجد مثلًا في النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، مجموعة من السيناريوات تنطلق من مناطق التحديات المستقبلية للولايات المتحدة الأميركية، وقد جاءت في الشكل الآتي:[1]

– **التحديات التقليدية**: وهي جميع ما يتعلق بالمتطلبات العسكرية التقليدية.

– **التحديات غير التقليدية**: وهي التحديات المتعلقة بظاهرتي الإرهاب والتمرّد.

– **التحديات الكارثية**: وهي تلك التغيّرات التي تحدث آثارًا مدمرة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، كحصول منظمات إرهابية على أسلحة الدمار الشامل.

– **التحديات العارضة**: وهي تلك المتغيّرات الفجائية في بيئة الأمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كأن يحدث أحد منافسي الولايات المتحدة الأميركية ثورة تكنولوجية في قطاعات التنافس الرئيسة.

فيما أوردت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 تصنيفًا آخر لهذه التحديات أو السيناريوات، وكانت في الشكل الآتي:

- الإرهاب كتحدٍّ مستمّر تمثّله القاعدة والتنظيمات المشابهة لها.

- نمو تحديات المناطق غير القابلة للاختراق (Anti-access) وأخطارها التي تهدد الموارد العالمية المشتركة في البحر والجو والفضاء، بل حتى في مجال الفضاء المعلوماتي، ما يقلّل من فاعلية الوسائل التقليدية في عرض القوة العسكرية الأميركية.

- استمرار الانتشار النووي، وتعرض الدول المالكة للسلاح النووي لمظاهر الفشل في السيطرة على أسلحتها النووية.

- زيادة جاذبية ووفرة القدرات والتكتيكات غير المتماثلة التي أصبحت تشكّل معوقات حقيقية للقدرات العسكرية الأميركية التقليدية، من طريق تشكيلات مختلطة من أنظمة التسليح والتكتيك في خوض الحروب.

- زيادة تأثير الفاعلين غير الدولتيين، بالموازاة مع زيادة قدرة هؤلاء الفاعلين على التحكم بالوسائل التكنولوجية التي كانت حكرًا على الدول القومية سابقًا فحسب.

- تفضيل الفواعل اللامتماثلة استخدام الأساليب غير المباشرة لفرض التكاليف على الولايات المتحدة الأميركية في أثناء مواجهتها.

يبدو من خلال قراءة النشريات الرباعية للدفاع، وجود أوجه اختلاف في ما بينها بشأن عدد السيناريوات أو مناطق التحدّي، وذلك انطلاقًا من فرضية مركزية معروفة في أدبيات علم الاستشراف: هي نسج سيناريوات متعددة وبناؤها، من خلال مرحلة تحديد المتغيّرات الرئيسة، أو القوى المحرّكة في الظاهرة المدروسة. ويبدو أيضًا أن هذا التقسيمات للسيناريوات، ومناطق التحديات، متأثّرة بالسيناريو المعروف باسم SquadShart الذي قدّمه المجلس القومي للاستخبارات الأميركي (NIC)، بخاصة في تصوراته

لمستقبل بيئة الأمن القومي الأميركي لعام 2020 – كما هو الأمر بالنسبة إلى النشرية الرباعية للدفاع لعام 1997 التي اعتمدت أيضًا على تصوّرات مجلس الأمن القومي – وذلك في تقرير «الاتجاهات العالمية 2025» الذي نُشر في عام 2008، والذي أكّد نتائج تقرير عام 2004 الموسوم «تخطيط المستقبل العالمي لعام 2020»، حيث وصّف الاتجاهات المستقبلية للعالم في الشكل الآتي[2]:

- استمرار حركية العولمة، وعمليات التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- انتشار استعمال التكنولوجيا، وتناقص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

- صعود الصين والهند كقوتين عالميتين منافستين للولايات المتحدة، الأمر الذي قد يغيّر المشهد الجيو-استراتيجي للعالم.

- بروز تحديات جديد ة في مواجهة الحكومات، مثل المطالبات الشعبية بمزيدمن الانفتاح السياسي في بعض المناطق، وتصاعد ظاهرة تسييس الهويات كظاهرة الإسلام السياسي.

- تنامي اللاأمن العالمي بسبب ظاهرة الإرهاب الدولي، الصراعات الداخلية، انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يظهر من خلال ملاحظة النشريات الرّباعية للدفاع، ابتداءً من نشرية عام 1997 ولغاية النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، وجود مسار التطوّر النظري والمضموني الكبير في صوغ هذه النشريات، وذلك على مستويات متعددة، فمثلًا يرى سام تانكريدي أن أول نشرية للدفاع صدرت في عام 1997 «كانت تحتوي على أوجه تقصير واضح في تعريف القوى المحرّكة والدافعة في تحليل مستقبل البيئة الأمنية للولايات المتحدة، حيث اعتمدت على اعتبار دور الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم، القوى الدافعة الوحيدة في البيئة الأمنية الدولية بين 15 و20 عامًا المقبلة»[3]. لكن النشريات التي تتالت في ما بعد كانت أكثر عمقًا وتدقيقًا في هذه المسألة. بل ذهبت أحيانًا إلى تقديم رؤية نقدية لسابقاتها، أو تحاول متابعة مدى نجاح هذه النشرية أو فشلها في توجيه صناع القرار، وصائغي الاستراتيجية في وزارة الدفاع الأميركية أو في البيت الأبيض. كما نجد مثلًا في مقدمة تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 أنه كان من أهدافها «اختبار النتائج التي توصلت إليها النشرية الرباعية الدفاعية لعام 2001»[4].

لذلك، ستسعى هذه الدراسة إلى تحليل عيّنة من تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014 ومقارنة بعضها ببعض، وتحليل التوجّهات الموجودة فيها في ضوء ما توفّره لنا تقنية السيناريوات من جهاز مفاهيمي يتلاءم مع الموضوع من جهة، وبسبب اعتماد هذه النشريات على هذه التقنية والاستفادة منها بقدر الإمكان من أجل تحديد أدّق لسيناريوات المستقبل في البيئة الأمنية، وبنية القوة والدفاع للولايات المتحدة الأميركية في العقود المقبلة.

تنطلق الدراسة في تحليلها لمضامين تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014 من خلال الاعتماد على الإطار النظري لبناء السيناريوات باعتباره الخلفية النظرية الأساسية التي حُرّرت من خلاله التقارير. على أساس ذلك، يمكن القول إن بناء السيناريوات وتخطيطها اللذين يعدّان الركن الأساسي للدراسات المستقبلية سيبرز بشكل جليّ في تصنيفات الفئات الدلالية التي اختارها البحث. لذلك،

فالدراسة تروم الإجابة عن الأسئلة البحثية الأساسية الآتية: ما مضمون المحتوى الظاهر لكل من تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014؟ وكيف تجلت هذه المضامين ضمن الفئات الدلالية المبنية على تخطيط السيناريوات بشكل عام، وسيناريوات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص؟ وكيف نستطيع قراءة السيناريوات المستقبلية للبيئة الأمنية والتحوّلات في بنية القوة الأميركية بين عامي 2005 و2025 من خلال تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014؟

تعتبر الفئات الدلالية التي اختارها الباحث ضمن عملية تحليل محتوى تقارير النشريات الرباعية للدفاع بمنزلة الافتراضات الأساسية للدراسة، والتي سيجري اختبارها من خلال مرحلة عد التكرارات وتوزيعها على الفئات الدلالية المحدّدة مسبقًا، وقد جاءت كالآتي:

- **الفئة الأولى: القوى الدافعة؛** وهي القوى الأساسية والمفتاحية في أي سيناريو. وتأتي أهمية القوى الدافعة من اعتبارها القوى التي تقود التغيّر، وتؤثّر بشكل مباشر في المحصّلة النهائية لشكل التغيّرات، أو هي القوى السببية للتغيّر، أو القوى التي لها تأثير ظاهر لا يمكن تجاهله في تطوّر السيناريو ومساراته.

- **الفئة الثانية: اللايقينيات؛** وهي الفئات التي جرى التعبير عنها في تقارير النشريات الرباعية للدفاع باسم التهديدات أو الأخطار. ويمكن إيجاد مفاهيم قريبة من مفهوم اللايقينيات وتستخدم بالمعنى نفسه لدى مدارس استشرافية كثيرة، وذلك مثل مفهوم القطائع الذي استخدمه فان نوتن (Van Notten)، أو مفهوم التغيّرات الراديكالية، أو المفاجئة، أو «المفاجئة الاستراتيجية» الذي استخدمه إيغور أنسوف (Igor Ansof).

- **الفئة الثالثة: الاستراتيجية؛** إن تقارير النشريات الرباعية للدفاع مؤسسة من أجل بناء الاستراتيجية «Strategy-driven»، فهي تهدف إلى صوغ الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الملائمة للولايات المتحدة الأميركية في الآماد القريب والمتوسط والبعيد. وتوضع أسس الاستراتيجية في سياق تقارير النشريات الرباعية للدفاع من خلال مرجعية تخطيط السيناريوات التي تقدّم مجموعة من المستقبلات المقبولة والمتناغمة لصانع القرار من أجل توجيهه في أثناء عملية صنع القرار.

- **الفئة الرابعة: القضايا الصاعدة؛** تُوصف القضايا الصاعدة في الدراسات الاستشرافية بالإشارات الضعيفة أو القضايا المستجدة، حيث تمثل الفئة الرابعة في الدراسة، وتكتسي أهمية قصوى في بناء السيناريوات في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في الأمدين المستقبليين المتوسط والبعيد، وفي مجال التخطيط الاستراتيجي. وتعني القضايا الصاعدة «تلك المؤشرات التي قد تبدو غامضة، وقد تبدو أحيانًا في شكل معلومات غير واضحة وجدالية بشأن البيئة المنافِسة، حيث تتوارى هذه الإشارات وراء الاتجاهات السائدة، والتفكير السائد داخل المنظمات».

---

(1) Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report *2006* (Washington, DC: February, 2006), p. 19.

(2) National Intelligence Council, Mapping the Global Future*:* Report of National Intelligence Council*'*s *2020* Project Based on Consultation with Non-governmental Experts around the World (Washington, DC: GPO, December, 2004), p. 25.

(3) Sam Tangredi, All Possible Wars*?* Toward a Consensus View of the Future Security Environment*, 2001–2025* (Washington, DC: Mc Nair paper 63, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 2000), p. 32.

(4) Department of Defense, QDR *2006*, p. 2.

الفصل الأول
مفهوم وتعريفات

أولًا: مفهوم تحليل المحتوى في الدراسات الاجتماعية

تمثّل تقنية تحليل المحتوى آلية لتصنيف الأفكار المفتاحية في المواد المكتوبة كالتقارير والمقالات والأفلام، والمعلومات المسجّلة. ويمثّل تحليل المحتوى للنصوص المكتوبة أيضًا منهجية نسقية في البحث وتحليل المعلومات النصية بشكل أنموذجي، حيث يسمح لعملية التقييم أن تحدث من خلال وضع معالم تفسيرية للمعلومات، والفكرة الأساسية في تقنية تحليل المحتوى هو اختزال الكلمات الكثيرة داخل تنظيم وتصنيف جديدين، وفي كلمات أقل[5]. وتعرّف منهجية تحليل المحتوى أنها «تقنية غير مباشرة، تطبّق على مادة مكتوبة، أو مسموعة، أو سمعية – بصرية، تصدر عن أفراد أو جماعات أو تتناولهم، والتي يُعرض محتواها بشكل غير رقمي، حيث تساعد تقنية تحليل المحتوى من تحديد كمّي أو كيفي للمحتوى الاتصالي للنصوص، بهدف التفسير والفهم والمقارنة»[6].

تتعدد تعريفات تقنية تحليل المحتوى، فنجد مثلًا برنارد بيرلسون يذهب إلى تعريف تحليل المحتوى أنه «تقنية بحثية للوصف الموضوعي، النسقي، والكمّي للمحتوى الظاهر للمادة الاتصالية»، فيما ذهب أولي هولستي إلى القول «إن تحليل المحتوى هو تقنية لوضع الاستدلالات بطريقة نسقية، وتعريف خصائص الرسالة بشكل موضوعي»، في حين أن كير لينغر عرّف تحليل المحتوى أنه «دراسة وتحليل للمادة الاتصالية بشكل نسقي، موضوعي، وكمّي، يهدف إلى تحديد المتغيرات»[7].

يمكن القول إن تحليل المحتوى هو تقنية للتحليل المفصّل للمضامين الموجودة داخل الوثائق من أجل سبر الدلائل والعلاقات بين الأفكار والنيات، والتي لا يمكن إدراكها من خلال القراءة البسيطة أو السطحية للوثائق، وهي التقنية التي لا غنى للباحثين في العلوم الاجتماعية عنها في مراحل معينة من مراحل العملية البحثية[8].

يذهب الباحثون في العلوم الاجتماعية، في أغلبيتهم، إلى استخدام منهجية تحليل المحتوى من أجل التعامل مع المواد المكتوبة من خطابات أو أرشيف أو تقارير أو ملفات أو غيرها، لأن هذه الوثائق هي معطيات تحمل أفكارًا أو آراء أو توجّهات أيديولوجية ومواقف سياسية، جرى التعبير عنها بشكل لفظي، وتحوّلت إلى مكتوبات؛ لذلك فإن استخدام تقنية تحليل المحتوى من خلال منهجها البسيط، يساهم في قراءة سياقات الفعل، والوضعيات المعبّر عنها في كلمات أو خطاب ذي مدلولات معينة.

من خلال التعريفات المختلفة لمنهجية تحليل المحتوى، نجدها تشترك في مجموعة من الخصائص لخّصها كل من بينتو (Pinto) ومادلين غرافيتز (Grawitz) في تعريفهما أن تحليل المحتوى هو «تقنية بحثية من أجل الوصف الموضوعي، النسقي، الكمّي لمحتوى معبّر عنه في وثيقة ما، والبحث عن تأويله»[9]. ويُقصد **بالموضوعي**: أي إنه في إمكان الباحثين الوصول إلى النتائج نفسها عند دراسة الوثائق ذاتها. ويُقصد **بالنسقي**: أي إن المحتوى كلّه يجب أن يخضع للتحليل والتنظيم والتصنيف لجميع المدلولات الموجودة في الوثيقة بحسب أهداف البحث. ويُقصد **بالكمّي**: أي إنه يجب أن توضع المتغيرات الدلالية كلّها الموجودة في

النص بشكل كمّي وحسابي، ويمكن اللجوء إلى مقارنات إحصائية وحساب معدلات أو حساب مجاميع أو غيرها.

على الرغم من أهمية سمات الموضوعية والنسقية والكمية المطلوبة في منهج تحليل المحتوى، فإن هناك باحثين أولوا ضرورة وجود عنصري السياق والصدقيّة في استدلالات المحتوى الاتصالي، أهمية قصوى، أكان ذلك من المرسِل أو من الرسالة أو من المرسَل إليه[10]. ويرى هارولد لاسويل (Harold Lasswell) أن تحليل المحتوى يجيب في الحقيقة عن الأسئلة الآتية: من يقول ماذا؟ لمن؟ وبأي تأثير؟ (يُنظر الجدول (1-1)).

الجدول (1-1)

تحليل المحتوى بحسب مقاربة هارولد لاسويل

الهدف	الأسئلة	المشكلات البحثية
وصف خصائص المحتوى	ماذا؟	- من أجل وصف الاتجاهات في المحتوى الاتصالي. - من أجل ربط الخصائص المعروفة للمصادر بالرسائل التي ينتجها. - من أجل المقارنة بين المحتوى الاتصالي والمعايير الموجودة.
	كيف؟	- من أجل تحليل تقنيات الإقناع. - من أجل تحليل الأسلوب.
	لمن؟	- من أجل ربط الخصائص المعروفة للمتلقي مع الرسائل الموجهة إليه. - من أجل شرح النماذج الاتصالية.
من أجل وضع الاستنتاجات في شأن أسباب المحتوى	لماذا؟	- من أجل تأمين الاستخبارات السياسية والعسكرية. - من أجل تحليل الخصائص النفسية للأفراد. - من أجل معرفة خصائص الثقافة والتغير الثقافي. - من أجل الإحاطة بالأدلة القانونية.
	من؟	- من أجل الإجابة عن أسئلة السلطات المتضاربة.
من أجل وضع الاستنتاجات في شأن تأثير المحتوى	وبأي تأثير؟	- من أجل معرفة مدى المقروئية. - من أجل تحليل تدفق المعلومات. - من أجل تقييم الاستجابات مع المحتوى الاتصالي.

المصدر: Devi Prasad, «Content Analysis: A Method in Social Science Research,» in: D. K. Lal Das and V. Bhaskaran (eds.), *Research Methods for Social Work* (New Delhi: Rawat, 2008), pp. 173-193.

يمكن القول إن تقنية تحليل المحتوى منهجية تساعد في دراسة المصادر الاتصالية المختلفة، كتبًا كانت أم جرائد أم تقارير أم أفلامًا سينمائية أم حصصًا تلفزيونية وإذاعية، أم خطابات وغيرها، بما فيها الوثائق التي يحضّرها الباحث كالبروتوكولات الحوارية أو النقاشات الجماعية أو الاستبيانات.

تتكوّن منهجية تحليل المحتوى من مرحلتين: تحليل المحتوى الظاهري للوثيقة، وتحليل المحتوى المستتر للوثيقة، حيث تهدف المرحلة الأولى من التحليل الظاهري إلى تحليل ما هو ظاهر من الوثيقة، من خلال التركيز على المواضيع الأكثر تناولًا، والكلمات الأساسية، والمواقف والحجج والبراهين الواضحة في الوثيقة. أمّا التحليل المستتر للوثيقة، فيتوجّه إلى تحليل ما هو غير ظاهر من الوثيقة، بمعنى تحليل المضامين والمعاني الخفية في النص، حيث يصبح التحليل المستتر ذا أهمية توازي أهمية التحليل الظاهري للوثيقة، وذلك من خلال تسليط الضوء على السياقات والمواقف والعلاقات السببية المفترضة.

يبدو أن منهجية تحليل المحتوى تستخدم في دراسات حديثة كثيرة للأسباب الآتية[11]:

- هو طريقة بحثية ومنهجية للتأويل والتفسير الذاتي للمعلومات النصية، من خلال التفكير المنظم والنسقي، ووضع الترميز، وتعريف النماذج والأطر التحليلية للنصوص والوثائق.

- اعتبار منهجية تحليل المحتوى منهجية إمبريقية لتحليل المواد المكتوبة والنصوص من خلال تفكيك سياقاتها الداخلية والخارجية، وسياقاتها الاتصالية المختلفة.

- تقوم منهجية تحليل المحتوى على عمليات اختزال معلومات كيفية، وصنع معانٍ، حيث تشكّل جزءًا مهمًّا في هذه المنهجية.

تمكّننا منهجية تحليل المحتوى أيضًا من الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها[12]:

- إبراز الاختلافات الثاوية داخل المضامين والمحتويات الاتصالية.

- تعريف الاتجاهات والإرادات لدى المجموعات والأفراد والمؤسسات المنتجة النصوص والخطابات.

- تحديد المتغيّرات السيكولوجية التي تتحكم بإنتاج خطاب صاحب الوثيقة.

تعبّر منهجية تحليل المحتوى، من خلال هذه التعريفات، عن رؤية متكاملة لعلاقة النص/ الخطاب (Text/Speech) والسياقات المختلفة لهما. تذهب منهجية تحليل المضمون بعيدًا في عملية تفكيك المعاني الظاهرة والكامنة الموجودة في النصوص واختبارها، ولا تكتفي بمجرد الحساب الكمّي للمفردات، حيث تسمح منهجية تحليل المضمون للباحث بفهم الحقائق الاجتماعية والذاتية وإدراكها، ولكن بطريقة منهجية وعلمية[13].

تسعى منهجية تحليل المحتوى إلى الإجابة عن سؤال جوهري في دارسة مضمون النص ألا وهو: ماذا نريد أن نعرف من هذه الوثيقة المدروسة؟ وتدعى هذه العملية الترميز (Coding)، حيث تقوم على آليات

تشريحية للنص، وتفكيك أفكاره الرئيسة، من خلال تحديد تفصيلي للقضايا والمواضيع والمفاهيم ومجموعات المتغيرات، حيث تكون نتيجة هذه العملية وضع قائمة أو جداول للتقاطعات المحتملة بين المسائل المطروحة في الوثيقة. ويمكن الباحث أن يتحكم بمسألة الترميز حيث تكون غاية في الدقة، بخاصّة إذا استطاع استخدام ترميز للمتغيرات يأخذ بالحسبان شدة تأثيرها، أو مدى تأثّرها بعامل الزمن (Issues over time)، أو تقسيمها إلى مجموعات مختلفة بحسب القضايا التي تتناولها[14].

تتعدد منهجيات تحليل المحتوى بحسب آلياتها وبحسب الأهداف البحثية لاستخدام هذه المنهجية أو تلك، فنجد أحد التصنيفات التي تقسّم تحليل المحتوى إلى ستة أصناف[15]:

- **تحليل المحتوى الاستطلاعي**: هو ذلك النمط من التحليل الذي يسعى إلى استطلاع مجال معين، من خلال سبر المدلولات واحتمالاتها، وكذا البحث عن الفرضيات المختلفة، والتوجّهات الموجودة في النص.

- **تحليل المحتوى الاختباري**: هو ذلك النمط من التحليل الذي يسعى إلى الحقائق والقواعد المؤسّس عليها، ومدى الصحة والصلاحية في الدلالات الموجودة والمؤسسة والمبرهنة بشكل صحيح، وبحسب الخلفية البحثية التي ينطلق منها الباحث في دراسة الوثيقة.

- **تحليل المحتوى الكمّي**: في هذا النوع من التحليل، يتحوّل التركيز إلى الحجم أو الكمّ، من خلال عملية تكميم التكرارات والمقارنة بين التكرارات، حيث تهدف هذه العملية إلى قراءة المدلولات الموجودة في الوثائق من خلال التحليل الكمّي للتكرارات. ويمكن القول إن هذه التقنية بدأت في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته في الولايات المتحدة الأميركية، مع كل من بول لازارسفيلد وهارولد لاسويل، ثمّ أصبحت منهجيةً علمية تستخدم بشكل شائع في الأربعينيات من القرن العشرين، ولكن في منتصف الخمسينيات أصبح الباحثون يهتمون بشكل أعمق بالمفاهيم والدلالات السيميائية، بدلًا من المبالغة في التحليل الكمّي للوثائق[16].

- **تحليل المحتوى الكيفي**: هو من أشهر الأنماط في تحليل المضمون، ويستهدف اختبار الثيمات والدّلالات، والمفاهيم المعبّر عنها داخل النص، بغض النظر عن الحجم الكمّي للتكرارات، وفي هذا النمط من التحليل يُنظر إلى الوزن الدّلالي (السيميائي) الذي يظهر في شكل وحدات دلالية.

- **تحليل المحتوى المباشر**: يسعى هذا النمط من التحليل إلى التركيز على المعاني والمدلولات الظاهرة التي يهدف البحث إلى دراستها.

- **تحليل المحتوى غير المباشر**: لا يقتصر التحليل غير المباشر على بحث المدلولات الظاهرة، إنما يحاول الوصول إلى المعاني الكامنة وغير الظاهرة، والمتخفية وراء المحتوى الظاهر، حيث يكون رهان الباحث هو تأويل المعاني والتكرارات والعلاقات الموجودة بينها؛ فالتكرارات ذات النماذج الخاصة كتلك التي تميّز الشعارات السياسية غالبًا ما تؤشّر على حالات نفسية معينة، أو نيات صاحب النص أو الخطاب واستراتيجياته.

ثانيًا: التعريف بالفئات الدلالية في تقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014

1- اختيار الوحدات التسجيلية

اعتمدت الدراسة على اختيار الوحدات التسجيلية للمحتوى الاتصالي للنشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014 من خلال اعتبار الفقرات وحدات تسجيلية تحمل دلالات ومعاني واضحة، حيث أظهرت عملية تكميم تكرارت هذه الوحدات التسجيلية في بناء نماذج الفئات التي تعبّر عن المعنى المستتر والضمني في كلا النصّين.

2- تحديد الفئات الدلالية

تتضمن هذه المرحلة التعريف بالفئات حيث تُعنى بتحديد الفئات الدلالية الرئيسة في الدراسة، وذلك بالاعتماد على الوحدات التسجيلية التي اختارها الباحث[17]. ويُقصد بالتصنيف هو تلك الطريقة التي من خلالها تجمع المكوّنات ذات الخصائص المتشابهة في مجموعات وفئات، كأن نصنف مجموعة الآراء بحسب نوعها إلى سلبية أو إيجابية أو محايدة. ومن الضروري أن تتصف الفئات بمجموعة من الخصائص كالحصرية التي تفرض على الباحث ألا يخلط في نقل المكوّنات بين الفئات بشكل اعتباطي، بمعنى ألا تستخدم مكوّنة واحدة داخل فئات متعددة. وقد صنفت الدراسة المحتوى الاتصالي للنشريات الرباعية للدفاع إلى أربع فئات أساسية، جرت من خلالها مراعاة المكونات المتشابهة لهذه الفئات، مع الإشارة إلى صعوبة الوصول إلى درجة الحصرية المطلقة لهذه الفئات حيث لا يمكن إغفال وجود العلاقات بين بعض المكوّنات. وكانت الفئات في الشكل الآتي:

أ- الفئة الأولى: القوى الدافعة

القوى الدافعة أو القائدة هي القوى الأساسية والمفتاحية في أي سيناريو، وتأتي أهمية القوى الدافعة من خلال اعتبارها القوى التي تقود التغيّر، وتؤثّر بشكل مباشر في المحصّلة النهائية لشكل التغيّرات، أو هي القوى السببية للتغيّر، أو القوى التي لها تأثير ظاهر لا يمكن تجاهله في تطوّر أيّ سيناريو ومساراته. إن تحديد الطيف العام للقوى الدافعة يساهم في تسليط الضوء على المتغيّرات الأساسية وذلك على الأمدين المتوسط والبعيد، من دون الاقتصار على الديناميات الطارئة فحسب، لذلك يرى المستشرفون، بأغلبيتهم، أن الهدف الأساس من بناء السيناريوات هو كشف «جبل الجليد» (Iceberg) في أي ظاهرة، وذلك يعني المتغيرات غير الظاهرة وراء أي حدث يقع، أو حوادث تنتُج من النماذج السلوكية، والنماذج السلوكية تنتُج من بنية النظام التي تمثّل القوى الدافعة، والتي يمكن أن نشبّهها بالجزء غير الظاهر والعميق لجبل الجليد[18].

أشار المستشرف بيتر شوارتز إلى أصناف عدة من القوى الدافعة متمثلة في المجتمع والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والبيئة[19]، إضافة إلى البنية التحتية الدفاعية والعسكرية. ويمكن أن تتمظهر هذه القوى الدافعة وفق ما يأتي:

- **الديناميات الاجتماعية**: مثل التغيّر السكاني أو الديموغرافي، خيارات أنماط الحياة، الطلب

الاستهلاكي، القيم الاجتماعية.

– **الاقتصاد:** مثل التغيّرات في التدفقات التجارية الدولية، التغيّر في قيمة الدولار أو اليورو، أو التغيّر في البنية الصناعية.

– **الشؤون السياسية:** التغيّر في النظام الانتخابي، أو في التشريعات الضريبية، أو في البيئة القانونية.

– **التكنولوجيا:** مثل التغيّر في التجهيزات (Hardware)، أو في البرمجيات (Software)، أو التغيّر في وسائط الاتصال[20].

ب– الفئة الثانية: اللّايقينيات

تعتبر اللّايقينات أو ما يسمّى في الأدبيات الحديثة للدراسات الاستشرافية، البطاقات الشاذّة (Wild Cards)، والتي جرى التعبير عنها أيضًا في تقارير النشريات الرباعية للدفاع باسم التهديدات أو الأخطار، وهي تلك الحوادث الفجائية التي تُوقع أضرارًا جسيمة في النظام. ويمكن إيجاد مفاهيم قريبة من مفهوم اللايقينيات وتستخدم بالمعنى نفسه لدى مستشرفين كثرٍ، وذلك مثل مفهوم القطائع التي استخدمه فان نوتن (Van Notten)، أو مفهوم التغيّرات الراديكالية[21]، أو المفاجأة أو «المفاجأة الاستراتيجية»[22] (Strategic Surprise) الذي استخدمه إيغور أنسوف (Igor Ansoff). ويصف أنسوف المفاجأة الاستراتيجية «بأنها تغيّر فجائي وطارئ غير متوقع في وجهة النظر الثابتة حيث يهدّد كلًا من المصالح الأساسية أو يضيع فرصًا أساسية»[23]. أمّا ميندوسا وآخرون (Mendoça et al)، فقدّموا مجموعة من المفاهيم للدّلالة على اللايقينيات من قبيل: الحوادث المشتتِة (Disruptive Events)، أو الانقطاعات البنيوية[24] (Structural Breaks)، المفاجآت، القطائع، نقاط التفرع والتشعب، التطوّرات غير المسبوقة[25] (Unprecedented Developments).

أما جون روكفيلو فعرّف الحدث اللايقيني أنه «الحدث الذي يتميّز باحتمال ضعيف لحدوثه، ولكن قد يكون له تأثير كبير إذا ما حدث»[26]. وأمّا إدوارد كورنيش فيرى «أن اللايقينيات لديها القدرة على قلب أشياء كثيرة، ويمكن أن تغيّر بشكل جذري طريقة التفكير والتخطيط لدى أفراد كثرٍ»[27]. ويولي كورنيش مسألة المفاجأة في توصيف اللايقينيات، أهمّية كبرى.

قدّم جون بيترسون أهمّ التعريفات للايقينيات وأبسطها، حيث عرّفها أنها «حوادث ضعيفة الاحتمال، وذات تأثير هائل، وتقع بشكل سريع حيث تعجز النظم الاجتماعية عن التجاوب معها بشكل فعّال»[28]. ومن خلال هذا التعريف، يمكن أن نستخلص ثلاث خصائص للحوادث اللايقينية أشار إليها بيترسون:

– أن لها تأثيرًا مباشرًا في الوضع البشري.

– أن لها تأثيرًا عميقًا وواسعًا ومهمًّا، وأحيانًا يكون التأثير ذا مضامين بنيوية.

– يتميز التأثير بسرعته الفائقة التي تتجاوز قدرة النظام على التكيف وتعديل الأوضاع مع الصدمة[29].

إن المشكلة الأساسية المتعلقة باللايقينيات هو وجود زمن قليل من أجل التحرّك وردة الفعل باتّجاه التغيّر قبل أن يحدث، وذلك عكس التغيّرات التدرجية التي تمنح إمكان التكيّف والتأقلم مع هذا النمط من التغيّرات، فرصة أكبر.

يمكن القول إن وقائع مثل حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، أو انهيار الاتحاد السوفياتي، أو الأزمة النفطية الأولى، تعتبر قطائع وحوادث مفاجئة تنطبق عليها خصائص ظاهرة اللايقينيات. لكن محاولة استباق اللايقينيات وتوقّعها، والتي يصعب توقّعها، بخاصّة في مجال دراسة البيئة الأمنية يعتمد على عملية بناء البدائل المستقبلية ضمن منهجية السيناريوات، ثم وضع الأسس لتخطيط الاستراتيجيا.

عند الحديث عن تقارير النشريات للدفاع وتنويهًا بأهميّة اللايقينيات بصفة عامة، نجد الإشارة إلى ذلك واضحة في مقدمة تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2001، في القول «إن الهجوم ضدّ الولايات المتحدة الأميركية، والحرب التي فُرضت علينا سلّطا الضوء على الشروط الأساسية لظروفنا: لا نستطيع ولن نستطيع أن نعرف بشكل محدّد أين ومتى تصبح مصالح الولايات المتحدة محل تهديد، أو متى تكون الولايات المتحدة محل هجوم، أو متى يتعرض الأميركيون للقتل بسبب اعتداء ما. يمكن أن نتعرّف إلى التهديدات، ولكن لا نستطيع أن نعرف متى أو أين يقع هجوم على الولايات المتحدة الأميركية أو أصدقائها»[30]. ويؤكّد التقرير ضرورة تجنب المفاجأة واللايقينيات في عبارات واضحة مثل: «علينا محاولة تجنب المفاجأة، ولكن يجب علينا التعلّم منها»[31]. ويقرّ التقرير أنه تزامن مع توقيت أساسي تحوّلي لمرحلة جديدة تؤسس لبناء استراتيجيا للدفاع الأميركي تقوم على أساس فهم اللايقين وتستجيب للمفاجأة.

ج- الفئة الثالثة: الاستراتيجية

إن تقارير النشريات الرباعية للدفاع هي في الحقيقة مؤسسة على مفهوم الاستراتيجية (Strategy-driven)، وتهدف إلى بناء الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الملائمة للولايات المتحدة الأميركية على الأمْدِية القريب والمتوسط والبعيد. وتوضع أسس الاستراتيجية في تقارير النشريات الرباعية للدفاع من خلال الاعتماد على مرجعية السيناريوات التي تقدّم مجموعة من الصور المستقبلية المقبولة والمتناغمة (Plausibe Coherent Futures) من أجل توجيه المنظمة أو وحدة صنع القرار. ويحدث ذلك عبر تحديد المستقبلات المفضّلة بالعودة إلى مجموعة من القيم المرغوب فيها لدى صانع القرار ومحاولة العمل وفقها. بعبارة أخرى، إن المضامين الاستراتيجية التي جاءت في تقارير النشريات الرباعية للدفاع منذ بدايتها في عام 1993 إلى آخر تقرير لعام 2010 تمثّل في كنهها ما يسمى في أدبيات السيناريوات، المخرجات أو المستقبلات المرغوب فيها (Desired Futures)، وبالنسبة إلى فئة الاستراتيجية في مضمون التقارير، فهي تحتوي على مستويين، هما المستوى التكتي والعملاني، بخاصة في مجال الحرب، والبنية العسكرية الدفاعية، والمستوى الثاني الذي يشمل الاستراتيجية العليا (Grand Strategy)، وهو المجال الذي يظهر فيه التفاعل بين قدرات الدولة القومية في الدفاع عن أمنها وتحقيق مصالحها الحيوية، وتشكّل الاستراتيجية المطلب الأساس في تطوير سياسة قومية دفاعية.

د- الفئة الرابعة: القضايا الصاعدة

تُصنف القضايا الصاعدة في الدراسات الاستشرافية ضمن ما يُدعى الإشارات الضعيفة، حيث تمثل الفئة الرابعة في البحث، وتكتسي أهمية قصوى في بناء السيناريوات في البيئة الأمنية، وفي مجال التخطيط الاستراتيجي. وتعني القضايا الصاعدة: تلك المؤشرات التي قد تبدو غامضة، وقد تبدو أحيانًا في شكل معلومات غير واضحة وجدالية بشأن البيئة المنافسة، حيث تتوارى هذه الإشارات وراء الاتجاهات السائدة والتفكير السائد داخل المنظمات، وقد تتوارى أحيانًا وراء الاتجاهات الكبرى والثقيلة للمستقبل. ويمكن الإشارات الضعيفة أن تشكّل أنماطًا ذهنية تساهم في تعزيز ملَكة الاستشعار والرصد لدى صناع القرار في توقّع التغيّر قبل حدوثه[32]. ويضيف إيغور أنسوف في توصيفه أهمّية القضايا الصاعدة «أن الشاهد الأساسي على حدوث تحوّلات عميقة وجذرية يوجد داخل هذه المؤشّرات المتعددة، وغير الصاخبة، والتي يكتسيها الغموض وعدم الوضوح، والتي يُنظر إليها في أغلب الأحوال على أنها معلومات غير مرحّب بها»[33].

أوْلت الدّراسات المستقبلية الحديثة أهمية قصوى إلى مسألة تحديد وفحص (Scanning) القضايا الصاعدة أو ما يُسمى أيضًا الإشارات الضعيفة التي تظهر في شكل معلومات غير يقينية، أو متناقضة، أو هامشية بالنسبة إلى التوجهات والمعاني وطبيعة المعلومات التي يجري تداولها داخل المنظمة، بخاصة في ظل البيئة الراهنة التي تتميز بالدينامية والتعقيد والعولمة، حيث ستتحول استراتيجية انتظار الإشارات القوية من البيئة التي تدفع نحو ضرورة إحداث التغيير، إلى أمر عديم الجدوى في مواجهة تنامي التحديات المستقبلية. وتتميز القضايا الصاعدة بالخصائص الآتية:

- إن القضايا الصاعدة تعبّر عن التغيّر في الظواهر أو التغيّر بحد ذاته.

- أو هي مظاهر أو مؤشّرات على وجود التغيّر في المستقبل.

- تعتبر القضايا الصاعدة أدوات قيّمة لاستباق التغيّرات المستقبلية.

- تشير إلى أن معلومات اليوم يمكن أن تخبرنا عن التحوّلات المستقبلية.

- هي أول شيء يمكن أن نلحظه قبل حدوث التغيّر[34].

هناك من يستخدم مفهوم القضايا الصاعدة ومفهوم الإشارات الضعيفة كمترادفين (كما تفعل هذه الدراسة) ألا أن إيلينا هيلتنن (Elina Hiltunen) حاولت وضع فروق أساسية بين المفهومين من خلال استخدام مفهوم «إشارة المستقبل» (Future signe) للدّلالة على الإشارات الضعيفة التي تسبق وتؤشّر على ظهور القضايا الصاعدة والمستجدة[35].

لا يختلف كثرٌ من المستشرفين في النظر إلى حوادث مثل هجمات الحادي عشر من أيلول/ستمبر 2001، أو انهيار الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى الكتلة الشرقية على أنها «بطاقات شاذّة» كان من الصعب التنبؤ بها، ولكن كُثُرًا يعتقدون أن الأزمة النفطية العالمية في بداية السبعينيات من القرن العشرين لم تمثّل حدثًا طارئًا، أو طفرة في تطور سياق الحوادث، بالنظر إلى وجود قضايا صاعدة كثيرة استطاعت شركة اقتصادية مثل رويال دوتش شل قراءتها وفهمها من

طريق قسم الاستشراف الذي كان يشرف عليه كل من بيتر شوارتز وبيير واك، حيث نجحت هذه الشركة في استباق هذا الحدث والخروج من هذه الأزمة كإحدى أكبر الشركات العالمية في مجال الطاقة، وذلك من خلال عدم السماح لهذه الأزمة من التحوّل إلى «بطاقة شاذّة» وحدث كارثي على الشركة، وذلك بحسن استقراء القضايا الصاعدة المتوارية بين ثنايا الحوادث الراهنة.

---

(5) General Accounting Office, Content Analysis*:* A Methodology for Structuring and Analyzing Written Materials (Washington, DC: GAO, September 1996), p. 7.

(6) موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية**، الإشراف على الترجمة مصطفى ماضي، ط 2 (الجزائر: دار القصبة، 2006)، ص 218.

(7) Devi Prasad, «Content Analysis: A Method in Social Science Research,» in: D. K. Lal Das, and V. Bhaskaran (eds.), Research Methods for Social Work (New Delhi: Rawat, 2008), pp. 173-193.

(8) Omar Aktouf, Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations*:* Introduction à la démarche classique et une critique (Montréal: Les Presses de l'Université du Québec, 1987), p. 111.

(9) Ibid., p. 112.

(10) Prasad, pp. 173-193.

(11) Yan Zhang and Barbara M. Wildemuth, «Qualitative Analysis of Content,» accessed on: June 2012, at: https://www.ischool.utexas.edu/~yanz/Content_analysis.pdf

(12) Alison Stark and Leslie Humphrey, «Content Analysis,» pp. 1-4, accessed on: February 2011, at: http://web.viu.ca/rtri/Cotent%20Analysis.pdf

(13) Prasad, pp. 1-12.

(14) General Accounting Office (GAO), pp. 7-8.

(15) Aktouf, pp. 113-114.

(16) Stark and Humphrey, pp. 1-4.

(17) Ibid., pp. 1-4.

(18) «Introduction to the Scenario Methodology,» at: http://learningscenarios.org/the-scenario methodology/?blogsub=confirming#blog_subscription-3

(19) Peter Schwartz, The Art of Long View (New York: Doubleday, 1991), p. 23.

(20) David Garvin and Lynne Levesque, «A Note on Scenario Planning,» Harvard Business School (31 July 2006), pp. 1-10.

(21) P. Van Notten, A. M. Sleegersb and M. Van Asselt, «The Future Shocks: On Discontinuity and Scenario Development,» Technological Forecasting and Social Change, vol. 72, no. 2 (2005), pp. 175-194.

(22) H. Igor Ansoff, «Managing Strategic Surprise by Response to Weak Signals,» *California Management Review*, vol. 18, no. 2 (Winter 1975), pp. 21-33.

(23) .Ibid., pp. 21-33

(24) Sandro Mendoça [et al.], «Wild Cards, Weak Signals and Organizational Improvisation,» *Futures*, vol. .36, no. 2 (2004), pp. 201-218

(25) Elina Hiltunen, «Was it a Wild Cards or Just our Blindness to Gradual Change,» Journal of Future Studies, vol. 11, no. 2 (November 2006), pp. 61-74.

(26) John Rockfellow, «Wild Cards: Preparing for the Big One,» The Futurist, no. 1 (1994),
pp. 14-19, and Karlheinz Steinméller, «Wild Cards - Using Wild Cards in Influencing Change,» 2004, at:
http://www.thegff.com/futurescene2004/Presso04/05.%20K.Steinmuller.pdf

(27) Edward Crornish, «The Wild Cards of the Future,» The Futurist, vol. 37 (2003), pp. 18-22.

(28) John Petersen, *Out of the Blue - How to Anticipate Big Future Surprises* (Lanham: Madison Books, .2000), p. 4

(29) Ibid., p. 4.

(30) Department of Defense, Quadrennial Defense Review *2001* (Washington, DC: 2001), p. 1.

(31) Ibid., p. 1.

(32) Peter Saul, «Seeing Futures in Weak Signals,» Journal of Futures Studies, vol. 10, no. 3 (February 2006), pp. 93-102.

(33) Ansoff, p. 69.

(34) Ossi Heino and Annina Takala, «The Significance of Wild Cards and Weak Signals for Sustainability – Case of Water Services» (Tampere University of Technology, Finland, 9-10/6/2011), pp. 1-16.

(35) Elina Hiltunen, «Good Sources of Weak Signals: A Global Study of Where Futurists Look for Weak Signals,» Journal of Futures Studies, vol. 12, no.4 (May 2008), pp. 21-44.

الفصل الثاني
فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

أولًا: الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

تعبّر الفئات الدّلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 عن الفئات التي وضعها محرّرو النشرية الرباعية للدفاع، وهي تتطابق في الواقع مع الفئات الموجودة في فهرس التقرير، حيث نُقلت من دون أي تدخل أو تلاعب من طرف الباحث، وذلك بقصد توضيح أوجه الاختلاف بينها وبين الفئات الجديدة التي اقترحها الباحث في أثناء عملية تحليل محتوى التقرير. وقد جاءت هذه الفئات وفق ما ورد في الجدول (2-1):

الجدول (2-1)

الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2006

الفئات	الفئات الدلالية في النص الأصلي
1-	**القتال في الحرب الطويلة:** - أفغانستان - العراق - القتال في ما وراء أفغانستان والعراق - معايير التدخل المبكر والإنساني - الدروس العملياتية المستفادة.
2-	**عملنة الاستراتيجية (جعل الاستراتيجية عملياتية):** - هزيمة الشبكات الإرهابية - الدفاع المعمق عن أرض الوطن - بلورة الخيارات للدول في مستوى التقاطع الاستراتيجي - منع امتلاك أسلحة الدمار الشامل واستخدامها - صقل بنية تخطيط القوة لأزمنة الحرب
3-	**إعادة توجيه القدرات والقوى:** - قوة برية مشتركة - قوات للعمليات الخاصة - قدرات جوية مشتركة - قدرات بحرية مشتركة - الردع المُحاك (Tailored Deterrence /New Triad) - محاربة أسلحة الدمار الشامل - التحركية المشتركة (Joint Mobilty) - الاستخبارات والرقابة والاستطلاع (ISR - Intelligence, Surveillance,

	(Reconnaissance) – إنجاز المركزية الشبكية (Net-Centricity) – القيادة والسيطرة المشتركة (Joint Command and Control)
4–	**إعادة تشكيل مؤسسة الدفاع:** – نحو مؤسسة جديدة للدفاع – إصلاحات حوكمية – إصلاحات لنمط الإدارة والعمل
5–	**تطوير القوة الشاملة للقرن الحادي والعشرين:** – إعادة بلورة القوة الشاملة – بناء المهارات الضرورية – تصميم استراتيجية لرأس المال البشري لعصر المعلومات
6–	**تحقيق وحدة المجهود:** – تقوية العمليات بين الوكالات – العمل مع الحلفاء والشركاء الدوليين – الاتصال الاستراتيجي

ثانيًا: تقسيم الفئات بحسب الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

في مرحلة تقسيم المحتويات الدلالية بحسب الفئات التي اختارها الباحث، وتحتوي هذه العملية على إعادة توزيع جديدة ناجمة عن قراءة جديدة لمحتويات النص الأصلي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع في ضوء الفئات الجديدة المقترحة وهي: القوى الدافعة واللايقينيات والاستراتيجة والقضايا الصاعدة. ويحتوي الجدول (2–2) على محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2006 مقسّمة بحسب الفئات الدلالية للبحث.

الجدول (2–2)

محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2006 مقسّمة بحسب الفئات الدلالية للبحث

الفئات	المحتويات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006
القوى الدافعة	تشمل جميع الدّلالات ذات العلاقة بـ: وضع الولايات المتحدة في النظام الدولي، الإرهاب الدولي، منع الانتشار النووي، تطوير بنية الدفاع.

اللايقينيات	تشمل جميع الدلالات ذات العلاقة بـ: الارتياب ومحمل الحوادث غير المتوقعة التي يمكن أن تأتي من استمرار الحرب في أفغانستان والعراق أو امتداد الصراع وانتشاره بعيدًا منهما لكن بتأثيرهما. وتشمل اللايقينيات كل التغيّرات الفجائية في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، والتي ارتبطت في النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 بالتهديدات اللامتماثلة.
الاستراتيجية	تشمل جميع الدّلالات ذات العلاقة بـ: الخطط والبرامج الطارئة التي تنخرط فيها الولايات المتحدة الأميركية ووزارة الدفاع الأميركي من أجل مواجهة التحديات والأخطار المتعددة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة.
القضايا الصاعدة (الحوادث والمؤشّرات)	تشمل الدلالات التي تتناول العمل على المؤشرات الصغيرة المنبئة بالمستقبل مثل: الاهتمام بالعنصر البشري وتطوير القيادة.

احتوت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 على 280 وحدة تسجيلية، توزّعت في الفئات الدلالية المختلفة، حيث احتوت القوى الدافعة على 116 تكرار وهو ما يعادل 41.43 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص، واحتوت الفئة الثانية أي فئة اللايقينيات على 14 تكرارًا، أي 5 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص، واحتوت الفئة الثالثة الخاصة بالاستراتيجية على 116 تكرارًا، وهو ما يعادل 41.43 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص، واحتوت الفئة الرابعة الخاصة بالقضايا الصاعدة على 34 تكرارًا، وهو يشكّل 16.42 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. يوضح الجدول (2-3) التحليل الكمّي لمجمل الفئات الدلالية في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، كما يوضح الشكل (2-1) نسب الفئات الدلالية من المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006.

الشكل (2-1)

نسب الفئات الدلالية في المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 (بالنسبة المئوية)

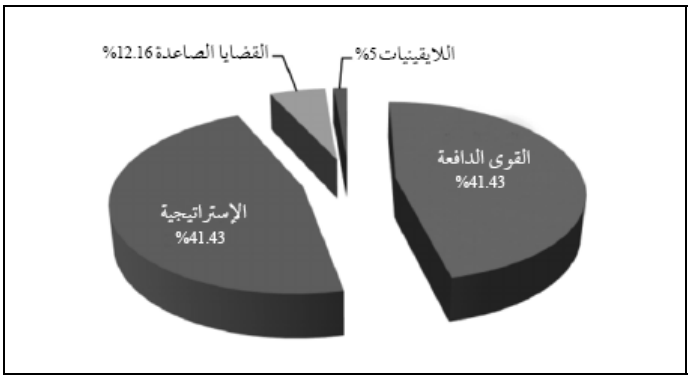

الجدول (2-3)

التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

الفئات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
القوى الدافعة	116	41.43
اللايقينيات	14	5
الاستراتيجية	116	41.43
القضايا الصاعدة	34	12.16

يتضّح من الشكل (2-1) والجدول (2-3) عدد التكرارات ووزنها من المحتوى الإجمالي الدّلالي لنص النشرية الرباعية للدفاع. والملاحظة التي يمكن استخلاصها من هذه الإحصاءات هي تركيز النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 على فئتي «القوى الدافعة» و«الاستراتيجية» بشكل أساس، حيث وصلت نسبتهما مجتمعتين إلى أكثر من 82 في المئة من المحتوى الدّلالي الإجمالي. وقد يعدّ ذلك منطقيًّا بسبب طبيعة التقرير والسياق الزمني الذي جاء فيه، بخاصة لصدوره في ظل انخراط الولايات المتحدة الأميركية في حربين في كل من أفغانستان والعراق، ولكن على الرغم من ذلك فإن حضور كل من فئتي «اللايقينيات» و«القضايا الصاعدة» بنسبة تتجاوز 17 في المئة لكليهما، قد يكون ضئيلًا من المحتوى الإجمالي للنص. لكن مجرّد الإشارة إلى هذا النوع من الفئات في تقرير دفاعي لوزارة االدفاع الأميركية يعدّ إضافة ذات قيمة جوهرية في الشكل النهائي للتقرير، ويمثّل تطورًا مهمًّا في طريقة صوغ تقارير النشريات الرباعية للدفاع منذ بدايتها عام 1997.

1- القوى الدافعة

لقد شكّلت فئة القوى الدافعة 116 تكرارًا، أي ما يعادل 41.43 في المئة من المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 (يُنظر الشكل (2-1) والجدول (2-3) للتحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006). وتسعى فئة القوى الدافعة إلى الإجابة عن السؤال الآتي: من هم الفاعلون الأساسيون في البيئة الأمنية للولايات المتحدة في ظل انخراط الولايات المتحدة في حربين بشكل متزامن في كل من العراق وأفغانستان؟ وما هي الأدوار المفترض أن يقوم بها هؤلاء الفاعلون في هذه البيئة التي تتميز بالتعقيد الشديد؟ وجاءت الإجابة في التقرير من خلال القضايا الآتية:

- استمرار الولايات المتحدة الأميركية في قيادة الحرب ضد الإرهاب من خلال حاجتها إلى هزم الشبكات الإرهابية باعتبارها تحديات غير تقليدية (Irregular Challenges).

- الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة الأميركية في العمق، وتحسين قدرات الاتصالات، وأنظمة التحكم والسيطرة التي تمكّن القوات العسكرية الأميركية من التنسيق بشكل أفضل مع وزارة الدفاع

والحكومات المحلية.

– تشكيل خيارات الدول على المستوى الاستراتيجي بما يمنع تحوّلها إلى قوى معادية محتملة للولايات المتحدة الأميركية، ومنع الفاعلين من غير الدول من امتلاك أسلحة الدمار الشامل واستخدامها.

لقد وضع تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 هذه الأولويات المتعلقة بالفاعل الرئيس في البيئة الأمنية ضمن تصنيف رباعي للتحديات، أو أنماط الفاعلين الذين ينافسون الولايات المتحدة الأميركية ويهددونها في أمنها القومي. وجاءت وفق ما يأتي (يُنظر الشكل (2–2)).

– **التحديات التقليدية**: وهي كل ما يتعلق بالمتطلبات العسكرية التقليدية، وتشمل الفاعلين الذي يمثّلون أكبر تهديد تقليدي للولايات المتحدة. وتمكن الإشارة هنا إلى القوة العسكرية التقليدية الصاعدة للصين، بخاصة في قدرات المناطق غير القابلة للوصول (A2/ AD).

– **التحديات غير التقليدية**: وهي التحديات المتعلقة بظاهرة الإرهاب، والتمرّد، وتشمل الفاعلين غير الدولتيين من الشبكات الإرهابية التي تسعى إلى استخدام تكتيكات غير تقليدية لموازنة التفوق العسكري التقليدي للقوة الأميركية، وإلحاق الشلل الاستراتيجي بها.

– **التحديات الكارثية**: وهي تلك التغيّرات التي تحدث آثارًا مدمرة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، كحصول منظمات إرهابية على أسلحة الدمار الشامل، أو امتلاك الدول المعادية للولايات المتحدة السلاح النووي، أو احتمال انهيار إحدى الدول التي تمتلك السلاح النووي كالهند أو باكستان أو روسيا وفقدانها السيطرة على هذا السلاح.

– **التحديات الفوضوية العارضة**: وهي تلك المتغيّرات الفجائية في بيئة الأمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كأن يُحدث أحد منافسي الولايات المتحدة الأميركية ثورة تكنولوجية في قطاعات التنافس الرئيسة، وجوهر التحدّي في هذا المجال هو عدم مقدرة الولايات المتحدة الأميركية على ضمان الريادة المستقبلية في مجمل التطوّرات التكنولوجية الحديثة.

الشكل (2–2)

تحوّل قدرات وزارة الدفاع الأميركية في مواجهة التحديات الأمنية

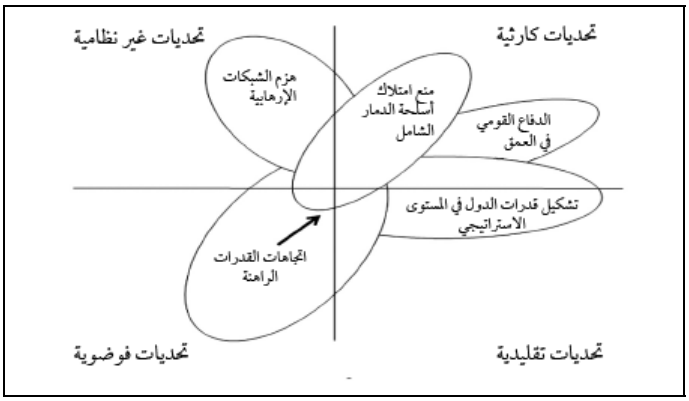

المصدر: Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report (Washington, DC: February, 2006), p.19.

يوضّح الشكل (2-2) التحوّل في تركيز القدرات الحالية للولايات المتحدة، ووزارة الدفاع الأميركية من أجل مواجهة التحديات غير التقليدية، والكارثية والفوضوية العارضة، فيما تحاول وزارة الدفاع الأميركية في الوقت نفسه استمرار تعزيز القدرات ودعمها على مستوى مواجهة التحديات التقليدية[36]. ويشير الشكل (2-2) أيضًا إلى التحوّل في المفاهيم والتوجّهات داخل وزارة الدفاع، حيث اتّضحت الرؤية الجديدة التي تنطلق من فرضية التخطيط المبني على القدرات (Capabilties-Based Plannig)، وتأسيس القطيعة التامّة مع مفهوم التخطيط المبني على التهديد (Threat-Based Planning) الذي سيطر فترة طويلة على التفكير داخل وزارة الدفاع الأميركية، وذلك منذ أن طرحه أول مرة روبرت مكنمارا (Robert Macnamara) في خمسينيات القرن العشرين واستمراره حتى 2001، حين انهار مفهوم التخطيط المبني على التهديد بشكل نهائي مع حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

يمكن القول إن فئة القوى الدافعة كانت لها مساحة واسعة داخل المحتوى الاتصالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 بنسبة تصل إلى 41.43 في المئة، حيث ركّزت هذه الفئة بشكل كبير على أهمية فرضية استمرار الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى في العالم على الأمديين المتوسط والبعيد. وربط التقرير هذه الفرضية باعتبار الصين التحدّي التقليدي الوحيد، لأنها تمتلك الإمكانات العسكرية التي يمكن أن تهدّد الولايات المتحدة الأميركية، لذلك حاول التقرير كذلك في إشارته إلى دور الولايات المتحدة في تشكيل خيارات الدول الأخرى على المستوى الاستراتيجي منع قوى دولية كالصين أو روسيا أو الهند من التحوّل إلى قوى معادية لها[37]، فضلًا عن منع الفاعلين غير الدولتيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها.

2- اللايقينيات

مثّلت فئة اللايقينيات 14 تكرارًا، أي 5 في المئة من المحتوى الاتصالي الإجمالي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، وتحاول فئة اللايقينيات الإجابة عن السؤال الآتي: إلى أي مدى سوف يؤثّر الارتياب واللايقين والحوادث الفجائية على مستقبل البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية؟ وما المصادر المحتملة لنشوء الارتيابات والحوادث الفجائية؟

حاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 الإجابة عن هذا السؤال من خلال توصيفه طيفًا واسعًا من التحوّلات في مجالات تعتبر مصادر حقيقية للارتياب واللايقين، حيث جاءت وفق ما يأتي[38]:

- التحوّل من نسق الحياة السلمية إلى نسق الحرب والطوارئ.

- التحوّل من زمن التنبؤ العقلاني إلى عصر المفاجأة واللايقين.

- التحوّل من التركيز على التهديدات الأحادية إلى التحديات المعقّدة والمتعددة.

- التحوّل من إدارة الحرب ضد الدول إلى إدارة الحرب ضد وحدات شبكية ولامركزية من فاعلين غير دولتيين.

- التحوّل من ردع «مقاس واحد للجميع» إلى ردع متعدد لمواجهة أنماط متعددة من التهديدات من الدول المارقة، أو الشبكات الإرهابية والدول المنافسة.

- التحوّل من الاستجابة بعد أن تحدث الأزمات إلى السلوك الاستباقي، أو التحرّك قبل أن تتحول المشكلات إلى أزمات معقّدة.

- التحوّل من الاستجابة للأزمات إلى رسم المستقبل.

- التحوّل من التخطيط لزمن السلم إلى التخطيط من أجل التكيّف السريع.

- التحوّل من التركيز على الحركة إلى التركيز على المؤثّرات.

- التحوّل من عمليات القرن العشرين إلى عمليات القرن الحادي والعشرين المندمجة.

- التحوّل من الدفاع الستاتيكي الثابت إلى الدفاع المتحرّك والانتشار العملياتي.

- التحوّل من القوات القليلة الموارد والمحتشدة، إلى القوات المكتملة العتاد والمستعدّة للقتال.

- التحوّل من القوات المستعدّة للمعركة إلى القوات المستعدّة للحرب.

- التحوّل من القوات المؤسسية الواسعة إلى القدرة العملية الأكثر نجاعة.

- التحوّل من العمليات العسكرية التقليدية إلى العمليات غير التقليدية وغير المتماثلة، والمتعددة.

- التحوّل من المفاهيم العملياتية العسكرية المنفصلة إلى العمليات المشتركة.

- التحوّل من القوات التي تحتاج إلى حل مشكلة التنازع بين القوات إلى قوات مندمجة ومتناغمة ومعتمدة بعضها على بعض.

- التحوّل من التركيز على أنماط الأسلحة والخطط إلى التركيز على المعلومات والمعرفة.

- التحوّل من قوات الحجم إلى قوات التأثيرات.

- التحوّل من المناورة بالقطعة والحجم إلى التركيز على المرونة والدّقة.

- التحوّل من امتلاك جهاز مهمات أحادي إلى الإدراة بجهاز تعدّدي مشترك.

- التحوّل من البِنى والعمليات العمودية إلى عمليات شفافة مندمجة أُفقيًّا (Matrix مصفوفة).

- التحوّل من تحويل المستخدِم نحو المعلومات إلى تحويل المعلومات نحو المستخدِم.

- التحوّل من المساعدة الداخلية الجزئية إلى المساعدة الأمنية والمندمجة للداخل.

- التحوّل من التحالفات الجامدة إلى التحالفات الدينامية.

- التحوّل من القوات المعدّة سلفًا إلى القوات المرنة.

- التحوّل من قيام الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ المهمات بنفسها إلى التركيز على تعزيز قدرات الشركاء.

- التحوّل من التركيز على المدخلات (الجهود) إلى التركيز على المخرجات (النتائج).

- التحوّل من الحلول المقترحة من طرف وزارة الدفاع الأميركية إلى الاعتماد على مقاربات ما بين الوكالات[39].

الملاحظة الأولية التي يمكن استشفافها من هذه القائمة الطويلة من التحوّلات، هو وجود وعي عميق لدى معدّي التقرير بأهمية الاحتياط الشديد من الوقوع اللايقين، ومحاولة غلق جميع الأبواب التي قد يتسرّب من خلالها الارتياب، بخاصة في المجال العملياتي والتكتيكي في إدارة العمليات العسكرية الذي انهمكت فيه الولايات المتحدة الأميركية في كل من أفغانستان والعراق.

على الرّغم من الحجم القليل نسبيًّا (5 في المئة) في المحتوى الاتصالي المباشر في شأن اللايقينيات ضمن تقرير النشرية الرّباعية للدفاع لعام 2006، نجد أنها نالت حظًّا وافرًا في المحتوى الاتصالي غير المباشر في تحليل الفئات الأخرى الموجودة التي تنطلق من افتراض العمل ضمن بيئة اللايقين والكايوس كفرضية مركزية ثاوية وراء صوغ التقرير بشكل عام.

3- فئة الاستراتيجية

تبحث فئة الاستراتيجية عن الإجابة عن سؤال: ما الذي ينبغي أن يفعله صانع القرار الأميركي ووزارة الدفاع الأميركية في ظل وجود سيناريوات متعددة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، أكان ذلك في الأمد القريب أو المتوسط أو البعيد؟ فقد شكّلت فئة الاستراتيجية 116 تكرارًا، وهو ما يعادل 41.43 في المئة من المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006. وتناولت فئة الاستراتيجية في التقرير كل ما يتعلق بالخطوات والبرامج والسياسات التي تنخرط فيها وزارة الدفاع، أو التي هي في صدد الانخراط فيها من أجل تحسين أداء القوة العسكرية الأميركية في بيئتها العالمية، وجاءت كما يأتي:

- تحرير أكثر من 50 مليون أفغاني وعراقيّ من الإرهاب والدكتاتورية والسماح بخوض أول انتخابات حرّة في كلا البلدين.

- إدارة الحرب ضد شبكة القاعدة الإرهابية، والقضاء على أهمّ قياداتها.

- العمل مع تحالف دولي من أكثر من 75 دولة تشارك في الحرب العالمية ضدّ الإرهاب.

- تنفيذ تحوّلات طارئة وسريعة كنتيجة للتجربة الأميركية الراهنة، لأن القوات العسكرية الأميركية اليوم، أصبحت أكثر قوة وأكثر استعداداً للصراع من ذي قبل.

- تحويل العديد من النشاطات والفاعليات داخل وزارة الدفاع الأميركية بما في ذلك مجال التخطيط، والتحديد الاستراتيجي، وإدارة الانتشار، وإعادة الانتشار، والشؤون اللوجيستية، وتقييم الأخطار.

- استخلاص دروس واقعية دولية كثيرة من معارك الحرب العالمية ضد الإرهاب، وتكييف القوة مع العمليات الراهنة والمستقبلية.

- البدء في خطة نشر القوة العسكرية الشاملة لما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في ظل تقليص إجراءات الحرب الباردة، وذلك من أجل الحصول على قوات أكثر استعدادًا للانتشار.

- إعادة تنظيم القوات العملياتية، تأسيس القيادة الشمالية ومنحها صلاحية مهآّة للدفاع عن أراضي الولايات المتحدة الأميركية، ودمج السيطرة الفضائية والاستراتيجية ضمن التحكم الاستراتيجي.

- اعتماد مفاهيم جديدة في تنظيم الجيش الأميركي، تتضمن إدماج قوات الدفاع وقوات الاحتياط في بنية فرقة قتالية.

- تعزيز قدرات الولايات المتحدة الأميركية الفضائية، من خلال تطوير القدرات البشرية وإدماج التكنولوجيا الحديثة، واستخدام المركبات الفضائية الجديدة، ودمج قوات البحرية الأميركية ضمن وحدة العمليات الخاصّة.

- تعتبر مسألة إصلاح حلف شمال الأطلسي من أبرز الأولويات للولايات المتحدة الأميركية حاليًّا، بخاصة في مجال العمل من أجل توسيع عضوية الحلف حتى يتمكّن من تطوير قدراته على الانتشار السريع، والقيام بمهمّات متعددة في كل من أفغانستان والعراق[40].

- الاستثمار في التجهيزات الجديدة والتكنولوجيا وبنية القوات العسكرية، بما فيها القدرات القتالية المتقدّمة مثل ألوية الهجوم، زوارق القتال الساحلي، صواريخ كروز المعدّلة للإطلاق من الغواصّات، المركبات غير المأهولة، والطائرات التكتيكية المتقدّمة، وارتباط هذه التجهيزات كلها بأنظمة الشبكة المركزية للحرب (Net-Centric Warfare Systems).

- وضع نظام اتصالي أولي لنظام دفاع صاروخي، والاستمرار في البحث والتطوير وتوفير قدرات دفاعية ناشئة.

- الانخراط الأوسع في قاعدة عمليات إعادة الترصيف والإغلاق (BRAC) في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية.

- تعديل المعايير الأميركية للبنية التحتية بما يتلاءم مع الحاجات والمتطلبات المستقبلية.

- وقوف وزارة الدفاع الأميركية كداعم لوزارة الداخلية الأميركية في حالات الكوارث الطبيعية، بخاصة في جهود الإغاثة في إعصارَي كاترينا وريتا.

- التدخل في جهود الإغاثة في الكوارث الطبيعية في مناطق العالم الأخرى، مثل تسونامي في جنوب شرق آسيا.

- إعادة تحديد وضع وزارة الدفاع الأميركية من خلال ابتكار هياكل جديدة وتطوير العلاقة والشراكة مع الوزارات والوكالات الأميركية في جميع المهمّات المفترضة[41].

يبدو أن مساحة المحتوى الاتصالي المتعلق بفئة الاستراتيجية في الدراسة كان معتبرًا في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، وذلك يشير إلى أهمية فئة الاستراتيجية في التقرير من جهة، وكذا باعتبار تقارير النشريات الرباعية للدفاع هي تقارير موجّهة نحو بناء الاستراتيجية (Strategy-driven) من جهة أخرى، وذلك على الرغم من اعتماد التقارير على منهجية السيناريوات كخلفية نظرية لا تتناقض مع التوجّه التخطيطي والاستراتيجي لتقارير النشريات الرباعية للدفاع؛ الأمر الذي ساهم في تمكين وحدات صنع القرار الأمني والدفاعي الأميركي وفي مقدمها وزارة الدفاع الأميركية، من مواجهة أنماط التهديدات

المحتملة كلّها، وجميع أصناف الارتياب والتعقيد الذي يميّز مستقبل البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية.

4- القضايا الصاعدة

تسعى فئة القضايا الصاعدة إلى الإجابة عن سؤال: ما أهمّ المؤشّرات الصغيرة أو المضمرة ضمن اتجاهات الحاضر، حيث يمثّل إهمالها مدخلًا لحدوث كوارث كبيرة قد تؤثر بشكل عميق في مستقبل الوضع الأمني للولايات المتحدة الأميركية؟ ويمكن القول إن القضايا الصاعدة قد تبدو غامضة وجدالية وغير واضحة في ما يتعلق بالبيئة الأمنية. لكن تقارير النشريات الرباعية للدفاع ساهمت في تطوير حساسية صانع القرار الأميركي في فحص القضايا الصاعدة ومتابعتها، والتي قد تتوارى وراء الاتجاهات الكبرى، لكنها قد تمثّل مؤشرات حقيقية على وقوع تحوّلات عميقة وجذرية.

شكّلت فئة القضايا الصاعدة 34 تكرارًا، حيث يعادل ذلك 12.16 في المئة من المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006. ويمكن تلخيص محتوى فئة القضايا الصاعدة في التقرير وفق ما يأتي:

- تعتبر وزارة الدفاع الأميركية أكبر مؤسسة تستخدم عملاء في العالم، حيث يصل عدد موظفيها إلى حوالى 3 ملايين موظف. وتتكون القوة الشاملة لوزارة الدفاع الأميركية من موظفين عسكريين في الخدمة والاحتياط، وموظفين مدنيين ومتعاقدين، مشكّلين بذلك القوة الإجمالية الشاملة الأميركية الموزّعة في مناطق عدة من العالم ويؤدون طيفًا واسعًا من الواجبات والمهمات الحرجة[42].

- تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى العناية بموظفيها الذين يشكّلون دعامة قوتها وقدراتها من خلال العمل على تعديل السياسات والصلاحيات، وإدراج التكوين والتدريب من أجل تجهيز الموظفين، مدنيين أكانوا أم عسكريين للمواجهة والتغلب على الأعداء المستقبليين كافة[43].

- ينقسم موظفو وزارة الدفاع الأميركية إلى الأصناف الآتية: (المكونات الناشطة، مكونات الاحتياط، المدنيون، المتعاقدون).

لقد أكّدت التجربة الأميركية في حربَي أفغانستان والعراق الحاجة إلى إعادة التوازن لمهارات الموظفين العسكريين الأميركيين، سواء المكوّن الناشط أو المكوّن الاحتياطي، وتضمن ذلك الأولويات الآتية تحت عنوان «إعادة قياس القوة الأميركية الشاملة»[44]:

أ- استمرارية الخدمة

إن سبب إدراك الولايات المتحدة الأميركية تلاشي الفروق بين زمن الحرب وزمن السلم في القرن الحادي والعشرين، يعود إلى توقّع الولايات المتحدة الأميركية اتساع رقعة مواجهتها التمرّد بشكل مطّرد، واستعدادها للقتال في حروب طويلة. لذلك، فهي تحتاج إلى تطوير قدراتها العملياتية في الانخراط السريع،

والقدرة على الانتشار، والاستعداد المستمر[45].

ب- بناء مهارات جيّدة وملائمة

إن المحافظة على القدرات يتطلب إدارة جيّدة وفعّالة ومتعددة البعد للعمليات الأميركية المشتركة التي تعد أساسًا للقدرة الأميركية للتغلب على الأعداء وإلحاق الهزيمة بهم. ويتطلب ذلك إجراءات من قبيل:

(1) التدريب المشترك

حاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، أن يقوِّم ويقارن قدرات التدريب والتكوين المشترك لوزارات الدفاع المتعاقبة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث توصّل إلى نتيجة مفادها: أنه جرى التأسيس لعمليات ومعايير ثُبّتت قيمتها العملياتية. وفضلًا عن ذلك أكّد التقرير أهمية التقدم في عمليات التدريب والتكوين المشترك في ظل التعامل مع بيئات أمنية شديدة التعقيد. من أجل تحقيق هذه النتائج قدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 الخطة التي ينبغي تنفيذها:

- تطوير استراتيجية التدريب المشترك.

- إعادة النظر في خطة وزارة الدفاع الأميركية في «خطة تحوّل التدريب» من أجل التعامل مع متطلبات الحرب غير المتماثلة، والعمليات المعقّدة لإعادة الاستقرار، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، وعمليات المعلومات.

(2) المهارات الثقافية واللغوية

تسعى وزارة الدفاع الأميركية من خلال إجراء تطوير المهارات الثقافية واللغوية، إلى مضاعفة تمويل البرامج اللغوية الأساسية في الجيش الأميركي، وتجنيد أو توظيف معدّين محليين كمترجمين للمكوّن الناشط أو الاحتياطي في الجيش الأميركي.

- توفير تدريب لغوي للخدمة الأكاديمية وتقديم منح للطلّاب وفرص للتبادل الأكاديمي.

- زيادة منح برنامج تكوين الأمن القومي (NSEP) في المستوى التعليمي الابتدائي، والثانوي، وما بعد الثانوي من أجل إدراج لغات غير أوروبية.

- التأسيس لفرقة احتياطية مدنية لغوية مكوّنة من 1000 موظف.

- تعديل الخطط التكتيكية والعملياتية من أجل تطوير اللغة والتدريب[46].

(3) تدريب الأفراد وتكوينهم من أجل تعزيز العمليات بين الوكالات

إن قدرة إدماج القوة الشاملة للجيش الأميركي مع موظفي الوكالات الفدرالية الأخرى سوف تكون هدفًا أساسًا من أهداف الولايات المتحدة الأميركية. لذلك، تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى خلق جهاز

«الضابط للأمن القومي» (National Security Officer) كإطار يجمع القيادتين العسكرية والمدنية[47].

علاوة على ذلك، تساهم وزارة الدفاع في تطوير جامعة الأمن القومي (National Defense University) التي تعتبر الجهاز التكويني والتربوي الأساسي لوزارة الدفاع الأميركية، والسعي إلى تحويل هذه الجامعة إلى جامعة حقيقية تُعنى بقضايا الأمن القومي، وذلك بالنظر إلى التعقيد المتزايد في المتطلبات القومية الأمنية في القرن الحادي والعشرين؛ الأمر الذي دفع بهذه المؤسسة التعليمية إلى أن توفّر الدعم اللازم لتغطية الحاجات التعليمية والتكوينية في مجال الأمن القومي.

(4) هندسة استراتيجية الرأسمال البشري بحسب متطلبات عصر المعلومات

تركّز استراتيجية هندسة الرأسمال البشري على تطوير المزيج المناسب بين العامل البشري والمهارات المتوافرة، من خلال برنامج تنفيذي يساهم في دعم المكوّن البشري وإدماجه، وربط المقدّرات الموجودة من قوة بشرية وتدريب وتكوين كلها.

(5) نظام الأمن القومي للأفراد

تعتبر وزارة الدفاع الأميركية المكوّن المدني المتمثّل في الحكومة الأميركية، ذا أهمية قصوى، وذلك للدّور الأساسي الذي يؤديه هذا المكوّن كجزء مندمج مع المؤسسة العسكرية وبمستوى أهمية العسكريين نفسه. يساهم نظام الأمن القومي للأفراد (NSPS) في مساعدة الموظفين المدنيين للتكيّف مع المهمّات والحاجات الجديدة، إضافة إلى مساهمته في إدارة حوالى 650 ألف مدني يشتغلون في وزارة الدفاع من خلال:

– استخدام نظام التعويض للتنافس بشكل فعّال في سوق العمل.

- توفير الدعم المدني للعمليات المحتملة.

تجدر الإشارة إلى أن فئة القضايا الصاعدة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، ركزّت على قضايا الاهتمام بالمورد البشري، وحاجات التكوين والتدريب المتعلقة بدعم مكوّنات القوة الشاملة المختلفة، سواء الناشطة أو الاحتياطية من المدنيين أو المتعاقدين، حيث خصّصت وزارة الدفاع الأميركية برامج عدة من أجل تفعيل القوة البشرية وإدراج مفاهيم عملياتية حديثة.

ثالثًا: تقويم المحتوى الضمني لتقرير النشرية للدفاع لعام 2006

يمثّل تقرير النشرية الرباعية للدفاع الرباعية للدفاع لعام 2006، أهم وثيقة ومراجعة لاستراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة الأميركية، تزامن صدوره مع انخراط أميركا في عمليات عسكرية في كل من أفغانستان والعراق. ويمنح تقرير عام 2006 الفرصة صانع في الولايات المتحدة الأميركية، القرار

لتطوير مقارباته ومناهجه لتحديد القدرات المناسبة لمواجهة التحديات والأخطار الراهنة والصاعدة والمستقبلية.

إن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، يعدّ وثيقة ثورية إذا ما قورن بتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2001. ويمكن تأكيد هذا الافتراض من خلال تفكيك المنطلقات الفكرية لكلا التقريرين؛ فإذا كان من الممكن تقسيم تقرير عام 2006 إلى أربع فئات دلالية هي القوى الدافعة، والاستراتيجية، واللايقينيات، والقضايا الصاعدة، فإنه يصعب إيجاد مجمل هذه الفئات في تقرير عام 2001، ويعود ذلك إلى اختلاف الإطار المعرفي بين تقرير 2001 وتقارير 2006 و2010 و2014.

صِيغ تقرير النشرية الرباعية لعام 2001، تحت مفهوم التخطيط المبني على التهديد (Threat-based planning) الذي مثّل الإطار المعرفي للتخطيط في أثناء الحرب الباردة، حيث كان الاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة عدوًّا واضحًا وبارزًا في مدركات صانع القرار الأميركي بشكل شبه يقيني. وقد ساد مفهوم التخطيط المبني على التهديدات كمنهجية عمل وتفكير منذ خمسينيات القرن العشرين إلى عام 2001[48]، حين وقعت القطيعة مع هذه العقيدة بشكل نهائي بسبب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. لذلك، فإن تقارير النشرية الرباعية للدفاع تغيّرت بشكل جذري منذ عام 2006، وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم التخطيط المبني على القدرات[49] (Capabilities-based planning) كإطار معرفي جوهري لقراءة التحوّلات في البيئة الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية منذ عام 2001[50].

إن كُلًّا من تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2001، وتقرير عام 1997 يمكن أن يقسّما إلى فئتين دلاليتين أساسيتين أشار إليهما كثر من المحلّلين والخبراء. وتشمل الفئة الأولى مجال **القتال في المسارح الحربية الأساسية** (Major Theater Wars)، والفئة الثانية تشمل مجال **الاحتمالات الضعيفة** واصطلح عليه Lesser Contingencies[51]. ففي المجال الأول، يحاول التقرير توجيه القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية نحو سيناريو الانخراط في حربين بشكل متزامن مع قوتين من الحجم المتوسط، فيما يحتوي مجال الاحتمالات الضعيفة، وهي الفئة الشبيهة بالفئة التي اختارتها الدراسة تحت تسمية «القضايا الصاعدة»، لكنها تميّزت في تقريري عامي 2001 و1997 باختلاف المحتوى بشكل جذري.

إن السياقات الغريبة والفجائية التي رافقت ظهور تقرير النشرية الرباعية للدفاع في عام 2001، كان لها الأثر العميق في تغيير وإعادة النظر في الأطر الفكرية الثاوية وراء صوغ تقارير النشريات الرباعية للدفاع، وصوغ الاستراتيجية الأميركية في مواجهة التهديدات الجديدة والصاعدة في البيئة الأمنية الراهنة. فبعد الصوغ النهائي لتقرير 2001 وموافقة الكونغرس الأميركي عليه في الأيام الأولى من أيلول/ سبتمبر 2011، وقعت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 لتنسف التقرير بما فيه من جهود وأفكار وتوصيات، ويلاقي التقرير حظه من التجاهل والسخرية في بعض الأحيان؛ ذلك على الرغم من الإشارة التي وضعها وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد[52] في ديباجة تقرير النشرية الرباعية للدفاع بقوله: «إن المستقبل غير أكيد ولايقيني، ولا يمكن التنبؤ به، وعلينا أن نكون على استعداد لهجمات من نمط غير متماثل،

ولا نعرف متى وكيف ستحدث»[53].

لم يستطع تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2001، الخروج عن الإطار المفهومي للتخطيط المبني على التهديد (Threat-based planning)، لكنه وصل إلى قناعة مهمّة، تتمثل في ضرورة إيجاد القدرات الضرورية للتعامل مع أنماط التهديد الصاعدة بعد الدروس التي استقاها الجيش الأميركي من خلال التدخل في كلّ من الصومال والبوسنة، ما ساهم في تخطيط القوة بشكل أفضل ولو من خلال توسيع المتطلبات داخل فئة «الاحتمالات الضعيفة». وقد أسفر ذلك عن استراتيجية (1-2-4-1) لتحقيق المهمات الآتية:

- الدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية (1, One).

- العمل بفاعلية في أربع مجالات: أوروبا، شمال شرقي آسيا، الساحل الشرقي لآسيا، وجنوب غربي آسيا (4, Four).

- القتال في مسرحين حربيين بشكل متزامن، وهزم الأعداء بشكل سلس في كلا المسرحين (2, Two).

- الانتصار بحسم في أحد المسرحين القتاليين، وتغيير نظام الحكم (Regime Change) إذا تطلّب الأمر ذلك [54] (1, One).

على الرغم من استمرار التقرير في التركيز على سيناريوات الانخراط في مسارح قتالية أساسية، إلا أنه حاول تخصيص بعض القدرات لمواجهة التهديدات غير المتماثلة التي اقتصرت حينذاك في تصوّر استخدام أحد منافسي الولايات المتحدة الأميركية لعمليات المعلومات، أو التعرّض لهجمات بالصواريخ الباليستية أو بصواريخ كروز.

أمّا بالنسبة إلى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، فقد شهد تحوّلًا معرفيًّا جوهريًّا، حيث سلّطت وزارة الدفاع الأميركية الضوء على سيناريوات جديدة بدلًا من تركيزها على سيناريويي القتال في المسارح الحربية الأساسية (MTWs) الذي هيمن نظريًّا على تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعامي 1997 و2001. ويعود السبب الرئيس في حدوث هذا التحوّل المعرفي إلى الدروس المستقاة من عملية «عاصفة الصحراء» (Desert Storm) في عام 1991، وعملية «حرية العراقيين» (Iraqi Freedom) في عام 2003، حيث ثبت فيهما تأكيد حقيقة التفوّق العسكري الأميركي الهائل في مجال الحرب التقليدية، وبدا أنه لا توجد قوة بالمعنى التقليدي تستطيع مواجهة القدرات العسكرية الأميركية في الأفق المنظور. لكن التغيّرات الراهنة أكّدت أيضًا عدم وجود حاجة ملحّة إلى استخدام القوة العسكرية الأميركية بالمعايير التقليدية للحرب، في الوقت الذي تتصاعد الحاجة إلى بناء قدرات كافية للتعامل مع تحديات متنوعة وغير متوقعة.

من خلال تحليل أفضل للبيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، وإعادة صوغ القدرات بشكل جديد في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 جاءت السيناريوات في التقرير بالشكل الآتي:

- **سيناريو التهديدات غير التقليدية**: تمثّل التهديدات غير التقليدية فاعلين دولتيين أو غير دولتيين، وتحاول استخدام نُهُج وأساليب غير تقليدية، من أجل مواجهة نقاط القوى لدى الفاعلين التقليديين

الدولتيين كالولايات المتحدة الأميركية، وتشمل الفواعل غير التقليدية: الإرهاب، التمرد، الحروب الأهلية والمفاهيم الجديدة من قبيل الحرب غير المنضبطة.

الرجحان: تميل أرجحية سيناريو التهديدات غير التقليدية أن تكون عالية جدًا، حيث تمثّل ظاهرة صعود «استراتيجية الضعيف»[55].

– **سيناريو التهديدات التقليدية:** تمثّل التهديدات التقليدية للدول القومية التي تستخدم القوى العسكرية بحسب النُهُج والأساليب المعروفة للتنافس العسكري، ويشمل ذلك القوات الجوية والبحرية والبرية، والقدرات النووية للقوى النووية المعروفة.

الرجحان: يتميز سيناريو التهديدات التقليدية بالأرجحية الضعيفة والمتضائلة بسبب التفوق العسكري التقليدي للولايات المتحدة الأميركية[56].

– **سيناريو التهديدات الكارثية:** يتضمن سيناريو التهديدات الكارثية استخدام الدول المارقة أو المجموعات الإرهابية أسلحة الدمار الشامل أو إنتاجها، بهدف إلحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة الأميركية أو إلحاق الشلل الاستراتيجي بها.

الرجحان: يتميّز سيناريو التهديدات الكارثية بالأرجحية المتوسطة، لكنها في تصاعد مستمّر[57].

– **سيناريو التهديدات الفجائية:** يتضمن سيناريو التهديدات الفجائية استخدام أحد الفواعل المنافسة للولايات المتحدة الأميركية للتكنولوجيا، أو لوسائل وآليات أخرى بإمكانها إعاقة أو إلغاء التفوق العسكري الأميركي في المجال العسكري. ويشمل ذلك استخدام البيوتكنولوجيا، الحرب الفضائية أو الإلكترونية، أو الطاقة الموجّهة، إضافة إلى استخدام الابتزاز الدبلوماسي، والحرب الثقافية والاقتصادية.

الرجحان: يتميّز سيناريو التهديدات الفجائية بالأرجحية الضعيفة، لكن العامل الزمني يعمل ضدّ الولايات المتحدة الأميركية[58].

إن أهمّ سمة تميّز بها تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 هو التغيّير العميق في الإطار النظري للتقرير من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية، خارج البراديغم التقليدي الذي كان سائدًا في أثناء الحرب الباردة، والذي يحصر التهديدات في فاعلين تقليديين دولتيين، فيما حاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 الذهاب أبعد من ذلك في تحليل أنماط متعددة من التهديدات والأخطار التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة الأميركية في أفق العشرين عامًا المقبلة.

قدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، صورة واضحة بشأن بعض الدروس المستقاة من الأعوام السابقة حيث أوصت وزارة الدفاع في التقرير بما يأتي:

– ضرورة امتلاك الموارد والصلاحيات من أجل بناء قدرات شراكة، حيث تعمل وزارة الدفاع الأميركية داخليًا وخارجيًا لتساعد الفاعلين الآخرين من أجل القيام بالمهمات الأساسية والأدوار والمسؤوليات.

– اتخاذ الإجراءات الاستباقية بشكل مبكّر، حيث تأخذ وزارة الدفاع الأميركية مسألة التحرّك السريع والمبكّر على محمل الجدّ، من أجل منع المشكلات من التحوّل إلى أزمات، ومنع الأزمات من التحوّل إلى نزاعات.

– تعزيز قدرة الولايات المتحدة في حرية التحرّك، حيث يقدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 معايير جديدة تساهم في تعزيز استقلالية الفعل في المجالات الاستراتيجية، والعملياتية من خلال إدراج مقاربات غير مباشرة مثل استخدام تكنولوجيا التخفّي (Stealth) والإصرار والقاعدة المرنة والتمكن الاستراتيجي.

– تجاوز مفهوم «توازنات التكلفة» للأعداء، وهذا يعني تقليل التكلفة في الأرواح وفي الموازنة، وفرض تكلفة غير قابلة للتحمّل على كاهل المنافسين[59].

ساهم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 في تسليط الضوء على المتطلبات الأمنية الجديدة، من خلال رؤية عميقة تدعم مقاربة الاستمرار في فهم التغيّر واعتماد التأقلم، لمواجهة أعداء سريعي التكيّف في كل من أفغانستان والعراق.

من نقاط القوة الأخرى الموجودة في التقرير، التوسع في القضايا التي تناولها، وهو ما لوحظ في تحليل المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع، بخاصّة في كل ما يتعلق بالقضايا الصاعدة، حيث لم يقتصر التقرير على قضايا بناء وتخطيط القوة والمخاطر التي تتهدد تنفيذ الاستراتيجية الأميركية في البيئة الأمنية التي تمّ تناولها بإسهاب في المحتوى الدلالي للفئات: القوى الدافعة، الاستراتيجية، اللايقينيات، كما ركّز التقرير على قضايا التنسيق وانخراط الفاعلين الرسميين في وزارة الدفاع الأميركية وفي الوكالات الأميركية الأخرى، إضافة إلى السعي نحو مدّ جسور التعاون مع الدول الحليفة والصديقة.

قدّم تقرير مكتب الحكومة الأميركية للمحاسبة (GAO) قراءة تقويمية لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، لاحظ من خلالها وجود نقاط ضعف أساسية تشمل ثلاثة مجالات رئيسة:

– **المجال الأول**: إن وزارة الدفاع الأميركية لم تقدّم تحليلًا وافيًا للخيارات المختلفة لتنظيم القوة الأميركية وقياسها، ومقدار الحاجات في القدرات، ومن دون هذا التقويم الجدّي والحقيقي لا يمكن وزارة الدفاع الأميركية تحقيق متطلبات القدرات الاستراتيجية، وتحديد الأخطار ضمن الموازنات المرصودة[60].

– **المجال الثاني**: لم تقدّم وزارة الدفاع الأميركية قاعدة تحليلية واضحة لطبيعة استنتاجاتها في النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 مثل: تحديد التعداد البشري الضروري الذي تحتاج إليه الوزارة من أجل تلبية متطلبات الأمن الجديدة، فضلًا عن ذلك فإن التقرير أغفل عامل التغيّر في مستويات المكوّن البشري، وركّز على مفهوم بدائل مزيج المهارات. وعلى الرغم من إعلان وزارة الدفاع الأميركية خطة مضاعفة عدد العاملين في الجيش، وفي البحرية الأميركية إلى 92 ألف موظف، فإنها لم تضع قاعدة تحليلية للحاجات المتعلقة بالتجنيد والتوظيف لتنفيذ استراتيجية الدفاع.

– **المجال الثالث**: إن اقتراب تقويم الأخطار الذي حدّده تقرير النشرية الرباعية للدفاع لا يُطبّقُ بشكل

كامل من وزارة الدفاع الأميركي، بسبب انعدام وجود قاعدة لتطوير آليات تحليل الأخطار وتقويمها داخل الوزارة، لذلك يمكن القول أنه لا توجد آلية واضحة لإدارة الأخطار ضمن الموارد المتاحة في وزارة الدفاع[61].

حاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، التوفيق بين حاجتين أساسيتين: ضرورة الانتصار في الحرب العالمية ضد الإرهاب في الأمد القريب، والتفوّق على الصين المنافسة على المستوى الاستراتيجي في الأمد البعيد. وبدا التقرير ملائمًا وجيّدًا إلا في ما يخص المستقبل البعيد، فلم يقدّم تصورًا واضحًا بشأن القدرات الضرورية لمواجهة الأعداء الحاليين والمستقبليين للولايات المتحدة الأميركية.

حاول المفكّر الاستراتيجي أندرو كريبنيفيتش[62] تقييم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، من خلال طرح أسئلة بشأن مدى استجابة التقرير لمتطلبات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية على مدى العشرين عامًا المقبلة، أي بين عامي 2005 و2025، وجاءت أسئلته كالآتي:

– هل يقدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع التحديات الأساسية والمنطقية التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة الأميركية في العشرين عامًا المقبلة؟

- هل يقدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع الاستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه التحديات؟

- هل تكفي الموارد التي توفّرها الحكومة الأميركية لتحقيق هذه الاستراتيجية؟

- هل بنية القوة العسكرية الأميركية وبرنامج الدفاع الذي تقدّمه وزارة الدفاع الأميركية يتلاءمان مع التشخيص الجيّد للتهديد والاستراتيجية المقترحة لذلك[63]؟

من خلال هذه الأسئلة المتسلسلة حاول أندرو كريبنيفيتش قراءة تقرير النشرية الرباعية للدفاع عبر تأويله التقرير من خلال ثلاثة سيناريوات أساسية:

– **سيناريو صعود تيار الإسلام الراديكالي**: اعتبر أندرو كريبنيفيتش أن التيارات الإسلامية الراديكالية تمثّلُ أوضح وأهمّ تحدّ تواجهه الولايات المتحدة الأميركية على مدى 20 عامًا المقبلة، وذلك بحسب تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، حيث حاول التقرير وصف الحرب ضد التيارات الإسلامية بـ «الحرب الطويلة» (Long War) للدّلالة عليى التطوّر في محتوى هذه الحرب التي كان يُطلق عليها قبل ذلك في الأوساط الرسمية في الولايات المتحدة الأميركية «الحرب العالمية ضدّ الإرهاب»[64].

يرى كريبنيفيتش أن الخطر الأساس في التيارات الإسلامية الراديكالية اليوم هو لجوؤها إلى استخدام الإرهاب كآلية أساسية في صراعاتها الحالية، وهي تشبه في ذلك جميع حركات التمرّد التي تستخدم الإرهاب وسيلة من أجل مجابهة نقاط القوة والتفوّق ضدّ القدرات العسكرية التقليدية للدول، وتقوم بنية تيارات الإسلام الراديكالي على أيديولوجية دينية، وانتشار قومي. وتهدف هذه الحركات إلى إسقاط الأنظمة السياسية في الدول الصديقة للولايات المتحدة في العالم الإسلامي من جهة، وتسعى إلى إنهاء الوجود الأميركي في مناطق العالم الأخرى التي تعتبر مناطق مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأميركية من جهة

أخرى.

على الرغم من الطبيعة الثيولوجية والعابرة للقوميات التي تتميز بها تيارات الإسلام الراديكالي، فإن قيادات هذه التيارات تحاول بجميع الطرائق تملُّك تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، في سبيل تطوير قدرة التنسيق، وتحاول أيضًا الحصول على أسلحة الدمار الشامل من أجل إلحاق أكبر ضرر[65].

السبب الآخر الذي يجعل من تهديد شبكات الإسلام الراديكالي الشديد الخطورة من وجهة النظر الأميركية، هو أنها لا تُعير اهتمامًا للمعايير الأخلاقية والقانونية للحروب، ولا تهتمّ ايضًا بحياة المدنيين الأبرياء. ويترافق ذلك كله مع وجود إصرار ورغبة جامحة لدى هذه الحركات في استخدام أسلحة الدمار الشامل، حيث يمثّل ذلك مصدر الخطر الكبير الذي يهدد أمن الولايات المتحدة الأميركية[66].

بحسب أندرو كريبنيفيتش، فإن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 يقرّ بحقيقة صعوبة هذا النمط من الحروب، والنصر فيها باهظ الثمن، وحتى النجاح العسكري الصِّرف ضد هذه الحركات لا يكفي، حيث تبقى الحاجة ماسّة إلى تغليف النجاح العسكري بالمعالجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[67]. علاوة على ذلك، فإن الحرب ضد التمرّد أصبح يُطلق عليها حرب الأفكار، والنصر فيها يحتاج إلى عشرات السنين، وعلى القوى العسكرية التقليدية مثل الولايات المتحدة الأميركية أن تكون قادرة على أن تبتاع الوقت الضروري للنجاح في عمليات مكافحة التمرّد.

– **سيناريو الانتشار النووي**: يمثّل الانتشار النووي السيناريو الثاني أو التهديد الثاني الجوهري لأمن الولايات المتحدة الأميركية على مدى العشرين عامًا المقبلة. ويتحدّد هذا التهديد في الانتشار النووي في الدول غير المستقرّة والمعادية للولايات المتحدة في منطقة آسيا، حيث بدأ هذا التهديد يتبلور منذ عام 1998 عندما تحوّلت كل من الهند وباكستان إلى قوتين نوويتين. ثم بدا بعد ذلك أن كوريا الشمالية امتلكت السلاح النووي ووسائل إنتاجه، وبدأت إيران تضغط بشدّة من خلال برنامجها النووي الذي يبدو أنه يسير في الطريق الصحيح لامتلاك القنبلة النووية؛ بذلك تشكّل كل من إيران في الخليج العربي، وباكستان والهند والصين وكوريا الشمالية، وروسيا غير البعيدة «القوس النووي غير المستقر» (Atomic Arc of Instability)، وهو امتداد جغرافي يصل طوله إلى خمسة آلاف ميل، في منطقة تضاعفت أهميتها الأمنية والاقتصادية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية بشكل ملموس[68].

يُعد امتلاك الدول المارقة، والأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأميركية، السلاحَ النووي، تهديدًا أساسيًّا بإخلال التوازن العسكري الأميركي، الأمر الذي يحدّ بشكل خطر من الهيمنة الأميركية، حيث بدا أن الهدف الأقصى للدول المارقة من خلال امتلاكها السلاحَ النووي هو السعي نحو تقويض الهيمنة الأميركية، وتقليص قدرتها في التعامل بفاعلية مع أنماط غير واضحة من الاعتداءات الشبيهة بالدعم الذي قدّمته إيران إلى حركات التمرّد في العراق، أو سعي كوريا الشمالية إلى التجارة المحظورة في المواد النووية[69].

بالنظر إلى أفق العشرين عامًا الذي ارتكز عليه تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، فإن التقرير يرجّح احتمال انهيار بعض الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأميركية والمالكة السلاحَ النووي مثل إيران

أو كوريا الشمالية، أو باكستان أو روسيا؛ الأمر الذي يؤشّر إلى ولوج مرحلة الفوضى و«الكايوس»، حيث تصبح مسؤولية تأمين السلاح النووي في هذه الدول على المحك.

في سياقات هذه الحالة المعقّدة، فإن الولايات المتحدة الأميركية في صدد تدشين النظام النووي الثاني (Second Nuclear Regime)، حيث تميّزَ النظام النووي الأول الذي ابتدأ في عام 1945 عبر هجومَي هيروشيما وناغازاكي في اليابان بخاصيتين جوهريتين: وجود عدد قليل من القوى الكبرى «الناضجة» التي تمتلك السلاح النووي، وتتشابه هذه القوى في توجهاتها الثقافية الفكرية (باستثناء الصين). أمّا الخاصية الثانية فهي رسوخ تقليد عدم استخدام السلاح النووي. في حين أن النظام النووي الثاني يتميّز بافتقار دوله النووية إلى هذه الخصائص، فضلًا عن اختلاف التوجّهات والرؤى بين هذه الدول والولايات المتحدة الأميركية[70].

إن التعامل الأميركي المُفترض مع دول النظام النووي الثاني يُحتّم على الولايات المتحدة الأميركية إدراج الفاعلين غير الدولتيين ضمن مقاربتها الاستراتيجية في مكافحة الانتشار النووي، في ظل سعي هؤلاء الفاعلين غير الدولتيين إلى امتلاك الأسلحة البيولوجية واستخدامها، لأن ذلك أسهل من الحصول على الأسلحة النووية، في حين تتساوى في تأثيرها، وفي الخسائر التي يمكن أن تُحدثها مع ما تُحدثه الأسلحة النووية؛ لذلك فإن السعي نحو امتلاك سلاح قليل التكلفة وشديد التأثير إغراء تصعب مقاومته من طرف الفاعلين غير الدولتيين.

– **سيناريو صعود الصين**: يتمثّل السيناريو الثالث في التحدّي الثالث الذي رسمه أندرو كريبنيفيتش من خلال تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، والمتمثل في صعود الصين المستمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية من قوة عظمى إقليمية واحتمالات تحوّلها في الأمد المستقبلي إلى قوة عظمى عالمية.

إن الجدال الدائر اليوم حول صعود القوة الصينية يميل إلى توصيفها بأنها قوة غير شبيهة بالتهديد الذي كان يمثّله الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية في خصائص كثيرة. فالصين لا تتصف بالطبيعة العدائية والأيديولوجية التي ميّزت سلوك الاتحاد السوفياتي تجاه الولايات المتحدة الأميركية. إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن لها علاقات تجارية مهمّة مع الاتحاد السوفياتي، في حين تتميّز العلاقات الصينية – الأميركية بالزخم والحيوية، وتملك كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية مصلحة أمنية مشتركة واحدة في رفضهما الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب الدولي[71].

يرى كريبنيفيتش أن حتمية مواجهة التحدّي الصيني الولايات المتحدة سوف يحدُث بطرائق غير معهودة، وبأشكال لا تشبه أوجه الصراعات المختلفة والأعداء التقليديين الذين واجهتهم الولايات المتحدة الأميركية في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويتجلّى ذلك في محاولة الصين إزاحة الولايات المتحدة الأميركية كقوة عسكرية أولى في منطقة شرق آسيا، وذلك من خلال رهانها على تثبيت قوتّها وهيمنتها في هذه المنطقة؛ فقدرات الصين في المناطق القابلة للوصول (A2 /AD) تتطوّر بشكل أنضج من أي وقت مضى، لذلك فإن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 لم يحِدْ عن الصواب حين وصف الصين بأنها قوة ذات حجم هائل وتمتلك عمقًا استراتيجيًا كبيرًا، والتعامل مع صعود الصين يقتضي من الولايات المتحدة الأميركية أن

تدفع الصين نحو مزيد من التعاون في القضايا التي تملك فيه كلاهما مِصلحة أمنية مشتركة، والسعي نحو إقناع الصين بحلّ مشكلاتها الجيوسياسية من خلال القواعد والمعايير الدولية. وفي ظل ضمان استمرار التوازن العسكري في منطقة شرق آسيا لن تشكّل الصين تهديدًا متماثلًا حادًّا بالنسبة إلى القوة الأميركية[72].

يبدو أن أندرو كريبنيفيتش اعتمد في بنائه السيناريوات التي تواجه البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في مدى العشرين عامًا المقبلة، أي بين عامي 2005 و2025 من خلال تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 على مجموعة التهديدات الأربعة التي جرى توصيفها داخل التقرير بالتهديدات الجوهرية التي على وزارة الدفاع الأميركية توجيه قدراتها نحوها:

– **التحديات التقليدية**: هي جميع ما يتعلق بالمتطلبات العسكرية التقليدية.

– **التحديات غير النظامية**: هي التحديات المتعلقة بظاهرة الإرهاب والتمرّد.

– **التحديات الكارثية**: هي تلك التغيّرات التي تُحدِثُ آثارًا مدمّرة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، كحصول منظمات إرهابية على أسلحة الدمار الشامل.

– **التحديات العارضة والفوضوية**: هي تلك المتغيّرات الفجائية في بيئة الأمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كأن يُحدث أحد منافسي الولايات المتحدة الأميركية ثورة تكنولوجية في قطاعات التنافس الرئيسة[73].

لكن كريبنيفتش أعاد صوغ هذه التحديات من خلال ثلاثة سيناريوات أساسية، حيث وضع التحديات غير التقليدية ضمن سيناريو صعود تيارات الإسلام الراديكالي، بدلًا من مفهوم الإرهاب الدولي أو «الحرب العالمية ضد الإرهاب»، والربط بين التحديات الكارثية وتهديد الانتشار النووي، والوضع في السيناريو الأخير الذي تناول تحدّي صعود الصين الذي قد يتضمن تهديدًا تقليديًّا للقوة العسكرية الأميركية في المناطق غير القابلة للوصول (A2/AD) التي تستثمر فيها الصين بوتيرةٍ قد تشكّل تحديًّا غير معهود للقوة العسكرية الأميركية، بخاصّة في منطقة شرق آسيا. إضافة إلى ذلك، قد يتضمن هذا السيناريو وسيناريو صعود تيارات الإسلام الراديكالي إمكان تشكيل تحديات كابحة ومعرقلة للقوة الأميركية وأمن مصالحها الحيوية في مناطق العالم المختلفة، لأن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، يضع الفاعلين الدولتيين (الدول) والفاعلين غير الدولتيين في إطار واحد في ما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يصنفها بدول معادية للولايات المتحدة الأميركية، وشبكات إرهابية تسعى إلى إلحاق الضرر والشلل الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأميركية.

---

(36) Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report *2006* (Washington, DC: February 2006), p. 19.

(37) AUSA's Institute of Land Warfare, «2006 Quadrennial Defense Review: Shifting Emphasis,» Defense Report (March 2006), pp. 1-4.

(38) Department of Defense, QDR Report *2006*, pp. 7-11.

(39) Ibid., pp. 7-11.

(40) Ibid., pp. 17-18.

(41) .Ibid., pp. 17-18

(42) Ibid., p. 75.

(43) Ibid., p. 75.

(44) Ibid., pp. 75-76.

(45) Ibid., pp. 76-77.

(46) Ibid., p. 78.

(47) Ibid., p. 79.

(48) Ryan Henry, «Defense Transformation and the 2005 Quadrennial Defense Review,» Parameters (winter 2005-2006), pp. 5-15.

(49) **القدرات**: يقصد بمفهوم القدرات في نظر وزارة الدفاع الأميركية «بالمقدرة على إنجاز الأهداف العملياتية المرغوب فيها، وذلك ضمن معايير وشروط خاصة، ومن خلال الربط بين الوسائل والآليات لإنجاز المهمات المنشودة». ويُستخدم مفهوم القدرات في تقارير النشرية الرباعية للدفاع على أنها «الميزات في تحقيق التأثيرات المرغوب فيها في فضاء المعركة، وضمن معايير معينة وبالاعتماد على عوامل معينة مثل: الحجم والشدّة، المدى والموقع، المدى الزمني، وغيرها». يُنظر: Department of Defense, *Joint Net-Centric Operations (JNO) Capability Portfolio (CPM), Business Plan*, Version 1.0 (16 April 2007), pp. 6-7.

(50) Michael P. Noonan, «The Quadrennial Defense Review and U. S. Defense Policy, 2006- 2025,» at:
http://www.fpri.org/enotes/20060309.military.noonan.qdr.defensepolicy.html

(51) Ibid., pp. 1-5.

(52) دونالد رامسفيلد (1932-): هو من أشهر وزراء الدفاع الأميركيين، اشتغل مرتين في وزارة الدفاع من عام 1975 إلى 1977 ضمن إدارة جيرالد فورد، ثم عاد إلى الوزارة في عام 2001 واستمر إلى عام 2006 مع إدارة جورج دبليو بوش. اشتهر رامسفيلد بقدرته على إعادة بناء قدرات وزارة الدفاع الأميركية لتواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، وعُرف أنه أحد أهمّ المخططين الرئيسين للرد الأميركي على هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001، وهو صاحب المصطلح الشهير Unknown unknowns للدّلالة على التهديدات والأخطار الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية.

(53) Department of Defense, Quadrennial Defense Review *2001* (Washington, DC: 2001), p. 5.

(54) Henry, pp. 5-15.

(55) Ibid., pp. 5-15.

(56) Ibid., pp. 5-15.

(57) Ibid., pp. 5-15.

(58) Ibid., pp. 5-15.

(59) Noonan, pp. 1-5.

(60) Government Accountability Office, Quadrennial Defense Review*:* Future Reviews Could Benefit from Improved Department of Defense Analyses and Legislative Requirements (Washington, DC: GAO, December 2007), p. 1.

(61) Ibid., p. 1.

(62) Krepnivich Andrew: هو رئيس مركز الاستراتيجية وتقويم الموازنات (Center for Strategy and Budgetary Assessments)، وهو خبير في قضايا الاستراتيجية العسكرية الأميركية، وفي السياسات والعمليات، والثورات العسكرية، ومكافحة التمرد. اشتغل في ثلاث وزارت دفاع مختلفة، وهو كاتب تقارير كثيرة لمركز الاستراتيجية وتقويم الموازنات، بخاصة بشأن تقويم تقارير النشرية الرباعية للدفاع. وعمل خبيرًا ومستشارًا في صحيفة **نيويورك تايمز**، **ووول ستريت جورنال**، **وفورين أفيرز** (*Foreign Affairs*). حاصل على الدكتوراه من جامعة هارفرد. له مؤلفات كثيرة أشهرها: *The Army and the Vietnam* (**الجيش وفيتنام**) و *Deadly Scenarios* 7 (**سبعة سيناريوات قاتلة**).

(63) Andrew Krepnivich, The Quadrennial Defense Review*:* Transformation to Meet Tomorrow*'*s Security Challenges (Washington, DC: National Defense University, 17 March, 2007), p. 2.

(64) Ibid., p. 2.

(65) Ibid., pp. 3-4.

(66) Ibid., pp. 3-4.

(67) Ibid., pp. 3-4.

(68) Ibid., pp. 3-4.

(69) Ibid., pp. 3-4.

(70) Ibid., p. 5.

(71) Ibid., pp. 5-6.

(72) Ibid., pp. 5-6.

(73) Department of Defense, QDR *2006*, p. 19.

الفصل الثالث
فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

أولًا: تقسيم الفئات بحسب الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

تعبّر الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، عن الفئات التي جرى وضعها من طرف محرّري النشرية الرباعية للدفاع، وهي تتطابق في الواقع مع الفئات الموجودة في فهرس التقرير حيث جرى نقلها من دون أي تدخل أو تلاعب من طرف الباحث، وذلك بقصد توضيح أوجه الاختلاف بينها وبين الفئات الجديدة التي اقترحها الباحث في أثناء عملية تحليل محتوى التقرير. وقد جاءت هذه الفئات وفق ما ورد في الجدول (3-1) حول الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010.

الجدول (3-1)

الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

م	الفئات الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع 2010
1	**استراتيجية الدفاع:** - بيئة معقدة. - مصالح الولايات المتحدة الأميركية وأدوار القوة العسكرية. - الأهداف الأميركية الدفاعية.
2	**إعادة التوازن للقوة:** - الدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية ودعم السلطات المدنية داخلها. - فاعلية مكافحة التمرد، وبناء الاستقرار، وفاعلية مكافحة الإرهاب. - بناء القدرات الأمنية للدول الشريكة.
2	- ردع الاعتداء في المناطق غير القابلة للاختراق وهزيمته (Anti-Access Environment). - منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. - العمل بفاعلية في الفضاء الإلكتروني. - **إدارة تطور القوة.** - قياس نمط القوة وتشكيله. - العوامل الأساسية في بنية القوة الأميركية، للسنة المالية 2011-2015.
3	**الاهتمام بالشعب الأميركي:** - الاهتمام بالجندي المصاب. - إدارة معدل انتشار القوات. - التجنيد والاحتفاظ. - دعم العائلات.

	– استمرار الإيمان بمكونات قوات الاحتياط. – تطوير القيادة العسكرية المستقبلية – التطوير الشامل لعمل القوة الدفاعية.
4	**تحسين العلاقات (مع الحلفاء):** – تقوية العلاقات الأساسية مع الخارج. – دور الولايات المتحدة الأميركية في مجال الدفاع. – تقوية العلاقات والشراكات بين الوكالات.
5	**إعادة النظر في كيفية إنجاز المهمات:** – إعادة بناء المساعدة الأمنية. – إعادة النظر في: كيف نشتري؟ – مأسسة قدرة سريعة للاكتساب. – تقوية القاعدة الصناعية. – إعادة إصلاح نظام مراقبة الصادرات الأميركي. – إبداع مقاربة استراتيجية للبيئة والطاقة.
6	**إدارة بنية التعامل مع التهديدات (الأخطار):** – الخطر العملياتي. – خطر إدارة القوة. – الخطر المؤسسي. – خطر التحدي المستقبلي، والأخطار الاستراتيجية، والعسكرية، والسياسية.

الجدول (3–2)

محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 مقسّمة بحسب الفئات الدلالية للبحث

الفئات	المحتويات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010
القوى الدافعة	تشمل جميع الدلالات ذات العلاقة بـ: دور الولايات المتحدة الأميركية العالمي، صعود القوى الجديدة في النظام الدولي كالصين والهند، القوة العسكرية، علاقة الولايات المتحدة بالحلفاء، تصاعد ظاهرة العولمة – بخاصة الإبداع التكنولوجي الذي وصل إلى فواعل منتشرة في العالم – الانتشار النووي، وصعود ظاهرة اللاتماثل (يمكن تلخيص هذه المتغيرات في تحدي استمرار الولايات المتحدة كقوة مسيطرة وقطب أحادي مهيمن)، أدوار وزارة الدفاع والقوة العسكرية الأميركية، أدوار الحلفاء والشركاء، والمؤسسات الدولية، الفاعلين الدولتيين المعادين الولايات المتحدة، والفاعلين غير الدولتيين المعادين للولايات المتحدة كالإرهاب الدولي.
اللايقينيات	تشمل جميع الدلالات ذات العلاقة بـ: الارتيابات القابلة للحدوث في المجال العملياتي، وفي إدارة القوة، والارتياب المؤسساتي والمستقبلي، والارتياب السياسي والعسكري والاستراتيجي.

الاستراتيجية	تشمل جميع الدلالات ذات العلاقة بـ: إعادة بناء الأمن، إصلاح المؤسسات، إصلاح الأنظمة، إدراج المقاربات الجديدة.
القضايا الصاعدة (الحوادث والمؤشرات)	تشمل الدلالات التي تتناول العمل على المؤشرات الصغيرة المنبئة بالمستقبل مثل: الاهتمام بالعنصر البشري، وتطوير القيادة،

احتوت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 على 372 وحدة تسجيلية، توزّعت بشكل مختلف في الفئات الدلالية. فقد احتوت الفئة الأولى الخاصة بالقوى الدافعة على 236 تكرارًا، أو 63.44 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. وتكوّنت الفئة الثانية الخاصة باللايقنيات من 25 تكرارًا، حيث وصلت إلى 6.72 في المئة من النص الإجمالي. أمّا الفئة الثالثة المتعلقة بفئة الاستراتيجية فقد احتوت 66 تكرارًا، وهو ما يعادل 17.74 في المئة، فيما احتوت الفئة الرابعة والأخيرة المتعلقة بالقضايا الصاعدة 45 تكرارًا، أي ما يعادل 12.10 في المئة، من المحتوى الإجمالي للنص (يُنظر الجدول (3-3)، والشكل (3-1).

الجدول (3-3)

التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

م	الفئات	عدد التكرارات	النسب المئوية
1	القوى الدافعة	236	63.44
2	اللايقينيات	25	6.72
3	الاستراتيجية	66	17.74
4	القضايا الصاعدة	45	12.10

الشكل (3-1)

نسب الفئات الدلالية في المحتوى الاتصالي

للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

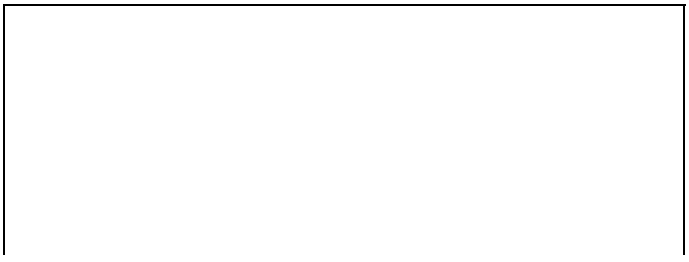

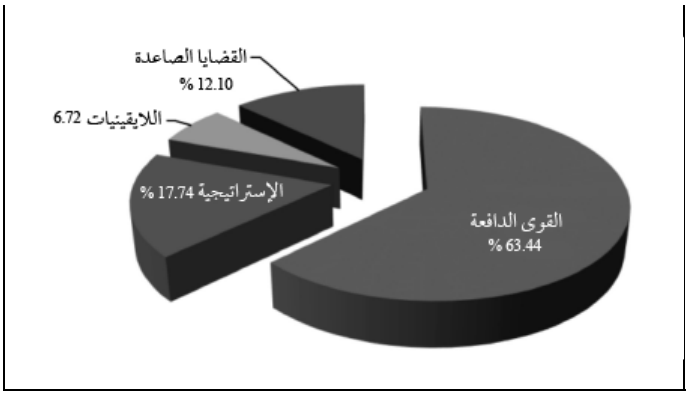

يتضّح من الجدول (3-3) والشكل (3-1) تعداد التكرارات، وطريقة توزّعها على الفئات الدّلالية التي اختارها الباحث في أثناء عملية تحليل محتوى النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010. ومن الملاحظ في هذا التوزيع وزن كل فئة من الفئات داخل المحتوى الإجمالي لنصّ التقرير، حيث تمّ التركيز بحسب هو مُلاحظ في الشكل على فئة القوى الدافعة بما يصل إلى 63.44 في المئة، في حين تراجعت نسبة التكرارات المتعلقة ببناء الاستراتيجية مقارنة بنسبتها داخل تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، وذلك في ظل تزايد اشتغال التقرير بفئة القضايا الصاعدة واللايقينيات بنسبة أكبر من تقرير 2006. وهذا قد يعود لأسباب عدة منها: تغيّر السياقات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، سواء بالنسبة إلى الصراع في كل من أفغانستان والعراق، أو سواء تعلّق التغيّر بالأطر الجيوسياسية في النظام الدولي، أو تعلّق الأمر أيضًا بزيادة هشاشة الوضعية الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الارتياب والحوادث الفجائية (كالأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأميركي في مطلع عام 2008) في مستقبلات الولايات المتحدة الأميركية في الأمد الزمني المتوسط (15-20 عامًا).

1- القوى الدافعة

شكّلت فئة القوى الدافعة 63.44 في المئة من تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، وذلك ما يعادل 236 تكرارًا، من مجمل نص التقرير. وتحاول هذه الفئة أن تجيب عن السؤال الآتي: ما هي القوى الرئيسة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة، وما الأدوار التي تقوم بها؟ وجاءت الإجابة - بحسب المحتوى الظاهر للوثيقة - وفق ما يأتي:

أ- استراتيجية الدفاع في بيئة معقّدة

يتناول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 التعقيد الأمني ذا الوتيرة المتسارعة الذي تواجهه الولايات المتحدة الأميركية، من خلال توزيع القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، بخاصّة التطوّر الكبير الذي تعرفه الصين التي تعد أكبر دولة من حيث التعداد السكاني، والهند التي تعد أكبر ديمقراطية في العالم؛ لذلك فإن التعقيد سوف يستمّر في تحديد معالم النظام الدولي، ولن يجري تحديده بشكل سهل. وعلى الرغم من استمرار الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها الفاعل الأقوى في النظام الدولي، فإنها

تحتاج إلى دعم الشركاء والحلفاء كي تتمكن من الحفاظ على الاستقرار والسلام[74].

ساهمت العولمة في تحويل مسار التطوّر التكنولوجي، وساهمت في الوقت نفسه في خفض مستوى الحواجز أمام دخول فاعلين آخرين قادرين على الحصول على التكنولوجيا الحديثة. إضافة إلى ذلك، فإن تسارع الإبداع التكنولوجي يسمح لفاعلين جدد غير دولتيين ولوج هذا المجال والحصول على النفوذ والقدرات التي كانت حكرًا على الدول القومية في الأزمنة السابقة[75].

يعد انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد العوامل التي تؤدّي إلى تقويض الأمن العالمي، ويزيد في تعقيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على السّلم، وتفادي نشوب الصراعات المسلحة. كما يعدّ امتلاك أسلحة الدمار الشامل في دول تفتقد الاستقرار، أو في دول فاشلة مقبلة على الانهيار، أحد أهمّ مصادر القلق والتوجس الرئيسة في الدوائر الاستراتيجية للولايات المتحدة، لأن حدوث ذلك قد يؤدّي إلى انتشار سريع لمواد أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيتها، وقد يتحوّل الأمر إلى أزمة عالمية تهدّد الولايات المتحدة الأميركية وجميع الدول[76].

من المرجّح أن تؤدّي تيارات قوية أخرى إلى زيادة تعقيد البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، مثل ازدياد الطلب العالمي على الموارد، وظاهرة التمدن السريع للمناطق الساحلية، وتداعيات التغير المناخي، وظهور أجيال جديدة من الأمراض، وحالات التوتر الثقافي والديموغرافي العميقة في كثير من مناطق العالم وما يمكن أن تحدثه من تفاعلات تزيد من التفاعل المعقّد، وتفاقِم أسباب النزاع في المستقبل[77].

ب- دور الولايات المتحدة الأميركية العالمي

ترتبط مصالح الولايات المتحدة الأميركية بشكل وثيق باستمرار النظام العالمي وصموده. ومن المصالح الأساسية للولايات المتحدة الأميركية الأمن والاستقرار والازدهار والاحترام الواسع للقيم العالمية ووجود نظام عالمي يروّج للعمل القانوني[78].

تتطلب مصالح الولايات المتحدة الأميركية ودورها في العالم وجود قوات مسلحة ذات قدرات لا مثيل لها، مع وجود رغبة قومية لنشر هذه القوات، دفاعًا عن مصلحة الولايات المتحدة والمنفعة العامة، حيث تبقى الولايات المتحدة الأميركية القوة الوحيدة القادرة على القيام بعمليات واسعة النطاق عبر مسافات ممتدة والحفاظ عليها. وتترتب على هذه المكانة المميّزة للولايات المتحدة التزامًا من القادة الأميركيين تجاه القوة والنفوذ اللذين أسفر عنهما التاريخ والإصرار والظروف[79].

ج- الاستراتيجية الدفاعية

من خلال سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى الدفاع عن مصالحها الوطنية وتعزيزها، تقوم وزارة الدفاع الأميركية بموازنة الموارد والأخطار بين أهداف أولية أربعة تتمثل في: النجاح في الحروب الراهنة، تفادي حدوث النزاعات وردعها، الاستعداد لنطاق واسع من حالات الطوارئ، والحفاظ على القوة المؤلّفة

بكاملها من جنود متطوعين وتعزيزها. تتحدد الأولويات في وزارة الدفاع الأميركية ليس من خلال الاعتبارات المتعلقة بالقدرات التي تحتاج إليها القوات المسلحة الأميركية فحسب، بل تتحدد أيضًا بالقدرة الإجمالية اللازمة لتحقيق مهماتها في الوقت الحالي وفي المستقبل. والنهج الذي تعتمده الولايات المتحدة في تحقيق تلك الأولويات يتطلب التطور والتأقلم باستمرار مع التغيّر المستمّر في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية[80].

د- النجاح في الحروب الراهنة

يتعيّن على الولايات المتحدة الأميركية ضمان نجاح قواتها العسكرية في ميدان الحرب في كلّ من أفغانستان والعراق، وفي المناطق الأخرى من العالم، فقد قامت الولايات المتحدة في هذا الصدد بمساعدة كل من حكومتي أفغانستان وباكستان في عرقلة تنظيم القاعدة وتفكيكه وإلحاق الهزيمة به، والقضاء على ملاجئه الآمنة في كلتا الدولتين. أمّا في العراق فإن الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة الأميركية على مدى سنوات عدة ساعدت الحكومة العراقية في تسنم مركز الصدارة في حماية شعبها وتوفير الخدمات الأساسية له. وعلى الرغم من التقليص المستمر للقوات العسكرية الأميركية بشكل مسؤول، فإن القوات الأميركية تواصل القيام بأدوار مهمة من حيث توفير المشورة والتدريب والدعم للقوات العراقية، وفي المناطق الأخرى من العالم. وتسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى التعاون مع الشركاء والحلفاء من أجل تحديد أماكن الشبكات الإرهابية وتفكيكها[81].

ستقوم القوات الأميركية بقياس مهمّ لمستوى أداء مهماتها في الأمدين القصير والمتوسط في أفغانستان، وستواصل الانسحاب من العراق بشكل مسؤول. وسوف يؤدي هذا الجهد بشكل أساس إلى تحديد حجم العناصر الأساسية للقوات العسكرية الأميركية وشكلها لأعوام عدة. وتترقّب الولايات المتحدة الأميركية في الأمدين المتوسط والبعيد تزايد المتطلبات العملياتية في أفغانستان، وفي أماكن أخرى من أجل إلحاق الهزيمة بالقاعدة وحلفائها[82].

هـ- تفادي حدوث النزاعات وردعها

تتركز جهود الولايات المتحدة الأميركية في تقديم المصالح المشتركة من دون اللجوء إلى تسليح أحد أطراف النزاع. وهذا من ميزات القيادة الأميركية النظامَ العالمي. كما أن منع تزايد التهديدات ضد المصالح الأميركية يتطلب الاستخدام الكامل للدبلوماسية والتنمية والدفاع، إلى جانب الاستخبارات، وفرض القانون، إضافة إلى الأدوات الاقتصادية لنظام الحكم للمساعدة في بناء قدرات الشركاء للحفاظ على الاستقرار والترويج له. ويتطلب ذلك مزيدًا من العمل بشكل وثيق مع الحلفاء والشركاء للتأثير في التحالفات الحالية وخلق الظروف لتقديم المصالح المشتركة[83].

تُقرّ وزارة الدفاع الأميركية بأن قوة الردع تكمن في القوات البرية والبحرية والجوية القادرة على القتال في النزاعات المحدودة والواسعة النطاق في بيئات تُستخدم في خلالها أسلحة وتكتيكات منع الوصول،

إضافة إلى القوات المتأهبة للاستجابة لنطاق واسع من التحديات التي يفرضُها الفاعلون الدولتيون والفاعلون غير الدولتيين. وتعزّز القوات العسكرية الأميركية قدرات الحلفاء الناشئة التي تهدف إلى دحر غايات الأعداء بفضل استخدام نظام دفاعي للصواريخ الباليستية، وأنظمة التحذير الأولي وجمع المعلومات الاستخبارية، إضافة إلى بنية أساسية قوية وقابلة للتأقلم، والاعتماد على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأميركية كأساس تستند إليه القوة الأميركية. وفي انتظار تحقيق هدف الوصول إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، سوف تُبقِي الولايات المتحدة على القدرات النووية، ويعدّ ذلك إحدى المهمات الرئيسة لوزارة الدفاع: «سنحتفظ بترسانة نووية سالمة وآمنة وفعالّة لردع الهجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وأصدقائنا»[84].

في الوقت الذي تنشغل القوات الأميركية بشدة في الحروب الحالية (أفغانستان والعراق)، فإن نشاطات الوقاية والردع التي تنفذها وزارة الدفاع ستتركز على ضمان توفير دفاع عميق للولايات المتحدة الأميركية؛ الأمر الذي يمنع ظهور التهديدات الإرهابية العالمية أو معاودة ظهورها، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وردع الخصوم المحتملين الآخرين. سوف تتحول القوات الأميركية في المستقبل إلى الانخراط في عمليات أقلّ كثافة واستمرارًا، ويفترض ذلك في تخطيط استخدام القوة في وزارة الدفاع توفير القدرة على القيام بمهمات للوقاية والردع أوسع نطاقًا وأعمق، والتعامل بمرونة عالية كنهج يشمل الحكومة الأميركية وحلفائها وشركائها بشكل منسجم.

و- الاستعداد لنطاق واسع من الاحتمالات الاحترازية (الاستباقية)

تقوم الولايات المتحدة الأميركية في حال فشل الردع، وقيام خصومها بتحدي مصالحها من خلال التهديد باستخدام القوة الفعلية، حيث يتعين عليها الاستعداد الفعلي للاستجابة لدعم المصالح القومية الأميركية. كما يتعين على وزارة الدفاع أن تكون مستعدة كي تقدم لرئيس الولايات المتحدة خيارات عبر نطاق واسع من الخطط الاحترازية (الاستباقية) التي تشمل توفير الدعم للاستجابة لحدوث هجوم أو كارثة طبيعية داخل الولايات المتحدة، وإلحاق الهزيمة بأي عدوان يأتي من الدول الأخرى، بدعم الاستقرار وتثبيته في الدول الهشّة التي تواجه تهديدات خطرة، والحيلولة دون وقوع المعاناة الإنسانية الناجمة عن الفظائع التي تحدث على نطاق واسع في الأماكن الأخرى من العالم[85].

تسعى القوات العسكرية الأميركية في الأمدين المتوسط والبعيد إلى التخطيط والاستعداد للنجاح في نطاق واسع من العمليات التي يمكن أن تحدث في مواقع متعددة وخلال فترات زمنية متداخلة. ويشمل ذلك القدرة على النجاح في مواجهة دولتين تمتلكان قدرات معتبرة (قوى متوسطة الحجم) في وقت واحد، مع ضرورة أخذ الحاجة إلى التخطيط على أوسع نطاق للعمليات على محمل الجدّ، وذلك انطلاقًا من الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة في العمق، والدعم الدفاعي للسلطات المدنية الأميركية، إلى مهمّات الردع والتأهّب بشكل متعدد وبتركيبات لا يمكن التكهن بها.

يمكن القول إن العمليات التي حدثت في الأعوام الثمانية الماضية (ما قبل عام 2010)، جعلت القوات

البرية تحت ضغط شديد، إلا أن المشهد العملياتي في المستقبل قد يجلب بدوره حملات جوية وبحرية ملحوظة وطويلة الأمد، مع ضرورة الاستعداد إلى هذا النمط من العمليات.

ز- الحفاظ على القوة المؤلّفة بكاملها من جنود متطوعين وتعزيزها

أنهكت أعوام الحرب (في أفغانستان والعراق) الموظفين العسكريين الأميركيين وعائلاتهم بشكل كبير. ومع الحاجة المستمرة إلى عمليات الانتشار في مناطق النزاعات، أصبح لزامًا على وزارة الدفاع الأميركية الاعتناء بالموظفين العسكريين نفسيًّا وجسديًّا[86].

ح- إعادة التوازن إلى القوة

تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تعزيز مصالحها وحمايتها بشكل فعّال، مع موازنة الأهداف المشار إليها في الديباجة. وتقدم النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى إعادة التوازن إلى القوات المسلحة الأميركية، حتى يتسنى تحقيق النجاح في المهمات التالية التي تعتبر حسّاسة بالنسبة إلى حماية المصالح القومية وتقديمها. وقد جرى تحديد تعزيزات القوة اللازمة من خلال دراسة النزاعات الحالية، إضافة إلى أداء القوة الحالية والمخطط لها من خلال مزيج من السيناريوات التي تغطي نطاق التحديات المستقبلية المحتملة[87].

ط- الدفاع عن الولايات المتحدة ودعم السلطات المدنية في داخلها

إن الانتشار السريع للتقنيات التدميرية واندماجها مع قدر كبير من العقائد المتطرفة والعنيفة تتطلب الحفاظ على مستوى عالٍ من اليقظة ضد التهديدات الإرهابية. علاوة على ذلك، فإن الدول المعادية للولايات المتحدة تحصل على وسائل جديدة لضرب الأهداف على مسافات بعيدة للغاية من حدودها وبمستوى عالٍ من الضرر، لذلك على الولايات المتحدة الأميركية أن تكون مستعدة للرد على نطاق واسع من الكوارث الطبيعية المحتملة. تتناول النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 التعزيزات الآتية[88]:

- تحسين كيفية الاستجابة والمرونة بالنسبة إلى قوات الاستجابة لإدارة العواقب.

- تعزيز القدرات من أجل إدراك المجال.

- الاستعجال في تطوير قدرات رصد المواجهات الإشعاعية/النووية.

- تعزيز القدرات المحلية للتصدي للهجمات بأدوات التفجير المرتجلة.

ي- النجاح في عمليات مكافحة التمرد وتثبيت الاستقرار ومكافحة الإرهاب

على الولايات المتحدة الأميركية الاحتفاظ بالقدرة على القيام بعمليات واسعة النطاق لمكافحة التمرّد، وتثبيت الاستقرار، ومكافحة الإرهاب في نطاق واسع من الظروف المحيطة. ومن أجل ضمان أن القوات العسكرية الأميركية مستعدة للقيام بهذه المهمة المعقدة، فإن من المهمّ للغاية أن تُتبنى الدروس المستقاة من النزاعات الحالية بشكل أكبر، وبشكل مؤسساتي في عقيدة القوات العسكرية الأميركية، وفي التدريب، وتطوير القوات، والتخطيط العملياتي، حيث تشمل مبادرات النشرية الرباعية للدفاع 2010 للأعوام الأربعة:

– زيادة توافر أرصدة الجناح الدوار (Rotary-wingassets).

- توسيع نطاق أنظمة الطائرات بطيار ومن دون طيار من أجل جمع المعلومات الاستخبارية، والمراقبة والاستطلاع (ISR).

- زيادة أرصدة التمكين الرئيسة بالنسبة إلى قوات العمليات الخاصة.

- زيادة مستوى الكفاءة والقدرة على مكافحة التمرد وعمليات تثبيت الاستقرار ومكافحة الإرهاب لدى القوات التي تستخدمها لأغراض عامة.

- زيادة مستوى الخبرة الإقليمية في ما يتعلق بأفغانستان وباكستان.

- تقوية قدرات الدّعم الأساسية بالنسبة إلى الاتصالات الاستراتيجية.

ك- بناء القدرة الأمنية للدول الشريكة

عملت وزارة الدفاع الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، على بناء القدرة الأمنية للدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة الأميركية، ومن أجل ضمان توافر القوات العسكرية الأميركية على فرص تدريب كثيرة، والتعلّم من نظيراتها من القوات، على غرار ما تظهره النزاعات في أفغانستان والعراق بشكل واضح، حيث تبقى هذه الأبعاد الاستراتيجية للدفاع أكثر أهمية من أي وقت مضى[89].

تشمل النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 على المبادرات الأساسية الآتية:

– تقوية قدرات قوات الأغراض العامة وتنظيمها بشكل مؤسساتي لتوفير دعم القوة الأمنية.

- تعزيز القدرات اللغوية والإقليمية والثقافية.

- تقوية نطاق القدرات وتوسيعها لتدريب القوات الجوية للدول الشريكة.

- تقوية قدرات التدريب على مستوى الوزراء.

- خلق آليات لتسريع امتلاك القدرات الحسّاسة وتحويلها إلى القوات الحليفة.

ل- ردع الاعتداءات وإلحاق الهزيمة بها في البيئات المضادة للوصول

يجب على القوات الأميركية أن تكون قادرة على ردع الاعتداءات من طرف الدول المعادية المحتملة للولايات المتحدة الأميركية، والدفاع ضد تلك الاعتداءات وإلحاق الهزيمة بها. وتعتبر هذه القدرة أساسية بالنسبة إلى دور الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها وتوفير الأمن في المناطق الرئيسة. وفي ظل غياب آليات إبراز القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأميركية قد يدفع بالتشكيك في سلامة تحالفاتها وشراكاتها الأمنية؛ الأمر الذي يقلّص من أمن الولايات المتحدة الأميركية ويزيد من احتمالات نشوب النزاعات. وتسعى النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 إلى القيام بالتعزيزات الآتية[90]:

– تطوير مفهوم جوي – بحري مشترك للمعارك.

- توسيع قدرات القصف من على بعد مسافات طويلة في المستقبل.

- استغلال الامتيازات في عمليات تحت السطح.

- زيادة متانة القدرات الرئيسة للقيادة والسيطرة، والاتصالات، والكومبيوترات، والاستخبارات، والرصد والاستطلاع أو ما يعرف بمصطلح C4ISR.

- إلحاق الهزيمة بأجهزة الاستشعار وأنظمة الانخراط لدى العدو.

- تعزيز وجود والقوات الأميركية واستجابتها في الخارج.

م– منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي لها

يمثّل الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل تهديدًا خطيرًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بخاصّة في ظل انتشار القدرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل واستخدامها عبر العالم. وتسعى الولايات المتحدة مع شركائها إلى زيادة جهودهم من أجل رصد تداعيات تلك الأسلحة واعتراضها واحتوائها. ويبقى من الممكن تعزيز قدرة الولايات المتحدة على ردع مثل تلك التهديدات واحتوائها، من خلال إجراءات تهدف إلى إدراك التهديدات المحتملة بشكل أفضل، وحماية المواد الخطرة وتقليصها كلما كان ذلك ممكنًا، ونشر القوات في مواقع لمراقبة وتعقّب العناصر الفتاكة وأساليب إيصالها، وهزيمة العناصر ذاتها إذا تطلّب الأمر ذلك. ومن خلال النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، يقوم وزير الدفاع الأميركي بتوجيه القضايا الآتية[91]:

– إنشاء المقارّ الرئيسة لوحدة العمل المشتركة للتخلّص من أسلحة الدمار الشامل، حيث تقوم بمهمّات التخطيط والتدريب وتنفيذ عمليات القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

- دراسة الإجراءات المضادة والدفاع ضد العناصر غير التقليدية.

- دعم الطّب الشرعي النووي.

- حماية المواد النووية غير المحصنة.

- توسيع برنامج التقليص من التهديد البيولوجي.

- تطوير تقنيات جديدة للتحقّق.

ن- العمل بشكل فاعل في الفضاء الافتراضي (المعلوماتي)

تتطلب البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، قدرات متطورة للتصدي لتهديدات الفضاء الافتراضي؛ ففي خلال القرن الحادي والعشرين لن يكون في مقدور القوات العسكرية الحديثة القيام بعمليات سريعة وفعّالة من دون توافر معلومات وشبكات الاتصال الموثوق فيها والقابلة للتكيف، والقدرة المؤكّدة على الوصول إلى الفضاء الافتراضي. بذلك يتعيّن على وزارة الدفاع الأميركية أن تكون مستعدة لحماية نطاق شبكاتها الدفاعية والعسكرية من خلال مواجهة الخصوم المعروف أنهم يرغبون في إلحاق الضرر بهذه الشبكات، لذلك تتخذ وزارة الدفاع مجموعة من الإجراءات من أجل تقوية قدراتها في الفضاء الافتراضي[92]:

- تطوير نهج أكثر شمولية لعمليات وزارة الدفاع الأميركية في الفضاء الافتراضي.

- تطوير الخبرات والإدراك بشكل أكبر في المجال المعلوماتي.

- تجميع قيادة العمليات المعلوماتية في مركز واحد.

- تعزيز الشراكات مع الوكالات والحكومات الأخرى.

س- توجيه تطوّر القوة

إن التوصيات التي أشار إليها تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، تشير مع مرور الزمن وبشكل مركّب إلى أنها مصمّمة لتعزيز قدرات القوات الأميركية، والدفاع وحماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية بشكل أساس، في الأمدين المتوسط والبعيد. إضافة إلى ذلك، فإن إعداد القوات الأميركية بشكل أفضل في المستقبل مع اتباع هذه التوصيات سوف يساهم في تطوير قدرات حلفاء الولايات المتحدة[93].

تُقرّ النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، التكلفة المالية الباهظة لأغلبية هذه التعزيزات، ويصف التقرير الخيارات التفضيلية التي أقرّها قادة وزارة الدفاع من أجل تفعيل عملية إعادة التوازن إلى القوات العسكرية الأميركية. وقد يترتب على ذلك القيام بمزيد من الخيارات التفضيلية في المستقبل[94].

في مرحلة من مراحل المراجعة والنشرية الرباعية للدفاع، وكجزء من عملية إتمام موازنة وزارة الدفاع لعام 2010، قرّر وزير الدفاع توجيه الموارد من البرامج والنشاطات ذات الأولوية المتدنية، واستخدامها بدلًا من ذلك في النشاطات الأكثر إلحاحًا في كلّ من موازنة 2010، وموازنات الأعوام التي تلتها. وشملت تلك القرارات وضع حدٍّ لإنتاج الطائرات المقاتلة من طراز F-22، وإعادة هيكلة صفقة شراء المدمّرة DDG-1000، وبرامج أنظمة المعارك المستقبلية، وتأجيل إنتاج سفن التأهب البحري الجديدة، وتمديد

صفقة شراء صنف جديد من حاملات الطائرات. ومن الملاحظ أن القوات الجوية الأميركية تقلّص بشكل ملحوظ ترسانتها من الطائرات الحربية القديمة التي تنتمي إلى الجيل الرابع[95].

إضافة إلى هذه الخطوات، عملت وزارة الدفاع في موازنتها المقدمة للسنة المالية 2011، إنهاء إنتاج طائرات النقل الجوي من طراز C-17، وذلك بعد إتمام صفقة شراء تلك الطائرات المخطط لها. فقد قرّرت وزارة الدفاع أيضًا تأجيل برنامج استبدال سفن القيادة (LCC) وتمديد فترة استخدام سفن القيادة الحالية، وإلغاء زوارق CG X وإلغاء برنامج القيادة والتحكم عبر الإنترنت. لقد سمحت هذه الخطوات وأخرى للوزارة إعادة توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر إلحاحًا، والتي تحتل الأولوية العليا[96].

في الوقت الذي ما عاد ممكنًا تفعيل المبادرات من أجل توفير بعض الاحتياجات المستقبلية، قدّم وزير الدفاع الأميركي توجيهات لتطوير القوة، ودعوة جميع مكوّنات وزارة الدفاع إلى تكريس الجهود المستدامة نحو تطوير مفاهيم وقدرات جديدة للتطرق إلى تلك الاحتياجات. وسوف تستمّر وزارة الدفاع في تقييم البيئات العملياتية المستقبلية مع التطلع نحو صقل إدراكاتها للاحتياجات المستقبلية. وستواصل وزارة الدفاع أيضًا في الوقت نفسه البحث باجتهاد عن سبل التوفير في البرامج والنشاطات التي تؤدّي مهماتها دون المستوى المطلوب، والخصخصة، واستبدال التكنولوجيا، ومجالات المهمّات والبرامج الأقل إلحاحًا حتى يُخصّص مزيد من الموارد لسد الثغرات[97].

ع- تمتين العلاقات

يتطلب من وزارة الدفاع الأميركية تطوير التعاون بشكل وثيق مع النظراء الرئيسين في داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها من الحلفاء والشركاء الرئيسين؛ فدور الولايات المتحدة في علاقاتها الدفاعية لا يقتصر على المساعدة في تفادي الأزمات فحسب، بل تحسّن كذلك من مدى فاعليتها في الاستجابة للولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن ذلك يتضمن قدرة الولايات المتحدة من خلال دمج القدرات الأميركية الدفاعية مع عناصر أخرى من مكوّنات الأمن القومي، بما في ذلك الدبلوماسية والتنمية وفرض القانون والتجارة والاستخبارات، حيث يساهم هذا المركّب في استغلال الفرص الناشئة، وإحباط التهديدات المحتملة. وبذلك اتخذت وزارة الدفاع الأميركية الخطوات الآتية في هذا الإطار[98]:

(1) تمتين العلاقات الرئيسة في الخارج

تُطوَّر قوة الولايات المتحدة الأميركية ونفوذها ويُعزَّزان من خلال الحفاظ على شبكة تحالفات دفاعية وشراكات جديدة وناشطة، وإيجاد مقاربات تعاونية مع الدول الرئيسة، مع الحفاظ على التفاعل مع المؤسسات الدولية الرئيسة مثل الأمم المتحدة. ونتيجة إدراك أهمية تعزيز العلاقات العسكرية والدفاعية وتطويرها مع الحلفاء والشركاء والأصدقاء، تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى التركيز على المقاربات المصمّمة بشكل خاص، والتي تقوم على أساس المصالح المتبادلة والمقاربات المشتركة[99].

(2) تطوير الوضعية الدفاعية للولايات المتحدة في العالم

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية قوة عالمية ولديها مسؤوليات عالمية، حيث يوجد حوالى أربعمئة ألف من الموظفين العسكريين الأميركيين ينتشرون في مواقع متقدمة أو بشكل متناوب في مناطق كثيرة من العالم، بما في ذلك أفغانستان والعراق. وستواصل الولايات المتحدة الأميركية تحديد وضعيتها الدفاعية لتعزيز قدرات الدول الأخرى على حلّ المشكلات الأمنية العالمية، والتعامل مع التحديات الجديدة بما في ذلك النزاعات الراهنة، وانتشار التكنولوجيا النووية ومواقع الصواريخ الباليستية، والقدرات المضادة للوصول إلى المناطق المحظورة، والحاجة إلى الحفاظ على القدرة على الوصول بشكل آمن إلى الفضاءات العامة المشتركة[100].

(3) تحسين وحدة الجهود

تحاول وزارة الدفاع الأميركية أن تبقى ملتزمة تحسين المنهج الإجمالي للحكومة الأميركية بشكل أفضل في كل ما يتعلق بتحديات الأمن القومي، انطلاقًا من تحسين الشراكة مع وزارة الخارجية بالنسبة إلى مناطق النزاعات، وتطوير العلاقة مع وكالات الاستخبارات الأميركية، إضافة إلى دعم السلطات المدنية داخل الولايات المتحدة الأميركية من خلال الشراكة مع وزارة الأمن الداخلي. وسوف تحاول وزارة الدفاع الأميركية التعاون بشكل وثيق مع الوزارات والوكالات الأميركية الأخرى لحماية المصالح الأميركية وتقديمها بشكل أفضل[101].

تعتبر فئة القوى الدافعة أو القائدة في تقرير النشرية الرباعية لدفاع لعام 2010، الفئة المهيمنة والغالبة من خلال عدد تكرارات يصل إلى 236 تكرارًا في نصّ التقرير، بما يقارب 63 في المئة من المحتوى الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع. وجاءت هذه الفئة لتجيب عن السؤال الآتي: من هم الفاعلون الأساسيون في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية؟ وما الأدوار المفترض أن يقوموا بها في هذه البيئة؟ والجواب عن هذا السؤال كما هو واضح من خلال استعراض فئة القوى الدافعة كما ظهرت داخل التقرير، يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية ستظل القوة الفاعلة الأساسية في البيئة الأمنية العالمية في الأمدين المتوسط والبعيد، أي حوالى 15 إلى 20 عامًا المقبلة (انطلاقًا من عام 2010 تاريخ صدور التقرير)، لكن التقرير حاول أن يحلّل بتفصيل مكونات هذه القوة الدافعة والقائدة الأساسية إلى مجموعة من المكونات تتمثل في:

- اعتبار الولايات المتحدة الأميركية القوى الأولى في العالم من حيث المكانة والنفوذ والتأثير.

- اعتبار الولايات المتحدة الأميركية مالكة أعظم قوة عسكرية في العالم مشكّلة من القوات البرية والجوية والبحرية.

- اعتبار وزارة الدفاع الأميركية حجر الزاوية في تطوير قوة الولايات المتحدة الأميركية وتعزيزها في العالم.

أمّا القوى الدافعة والقائدة الأخرى التي تعمل جنب إلى جنب مع الولايات المتحدة الأميركية، فتنقسم إلى نوعين:

- **الأولى**: تتمثل في القوى الداخلية في الولايات المتحدة المتمثلة في الوزارات والوكالات الأميركية والسلطات المدنية المتعددة.

- **الثانية**: تتمثل في الحلفاء والشركاء والأصدقاء من الدول والمؤسسات الدولية وفي مقدمها الأمم المتحدة.

يمكن حصر القوى الأخرى المؤثّرة في البيئة الأمنية للولايات الأميركية في الدول المعادية للولايات المتحدة الأميركية، والتي ترغب في إلحاق الضرر ببنياتها الدفاعية ومصالحها عبر العالم، والفواعل من غير الدول والمتمثلة في الإرهاب وأوله تنظيم القاعدة، وجميع أشكال التمرّد الذي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية في كل من العراق وأفغانستان.

يمكن القول إن التقرير من خلال تركيزه على القوى الدافعة في البيئة للولايات المتحدة الأميركية، صاغ مجموعة من الاتجاهات الكبرى التي سوف تحكم سيناريوات البيئة الأمنية العالمية في الأمدين المتوسط والبعيد بشكل كبير، وجاءت كالآتي[102]:

– ستظل القوات البرية الأميركية قادرة على تنفيذ مجال واسع من العمليات، مع التركيز المستمر على القدرات لتنفيذ عمليات فعّالة ومستدامة لمكافحة التمرّد، وتثبيت الاستقرار، ومكافحة الإرهاب وحدها أو بشكل مشترك مع الشركاء.

– ستظل القوات البحرية الأميركية قادرة أيضًا على القيام بعمليات الوجود المتقدم القوي والناشط وعمليات إظهار القوة، وذلك حتى في ظل العمل مع نطاق واسع من القوات البحرية الشريكة، وإضافة إلى النمو السريع في قدرات الصواريخ الباليستية الدفاعية البحرية والبرية، الأمر الذي يساهم في توفير احتياجات القادة الميدانيين والحلفاء في مناطق كثيرة.

– سوف تصبح القوات الجوية الأميركية قادرة على الاستمرار بشكل أكبر بفضل انضمام أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس إلى مجمل القوة. وسوف تبرز الحاجة إلى معدّل أكبر من المدى والمرونة بالنسبة إلى الطائرات التي تنطلق من القواعد الأرضية والأخرى فوق حاملات الطائرات في ظل أدائها مهمات متعددة من أجل ردع الأعداء الذين يستعرضون قدرات أكثر قوة مضادة للوصول (anti-access area) وإلحاق الهزيمة بهم. كما ستعزز الولايات المتحدة الأميركية قدرات قواتها الجوية في عمليات مساعدة قوات الأمن من خلال تزويدها من المخزون الكبير من الطائرات المعدّة بشكل جيّد لتدريب القوات الجوية الشريكة وتوفير النصائح لها.

– سوف تواصل الولايات المتحدة الأميركية في زيادة طاقة قوات العمليات الخاصة من خلال المُمكنين العضويين وأرصدة الدعم الرئيسة في قوات الأغراض العامة.

– سوف تتحسن قدرات مرونة القوات الأميركية ومتانتها بشكل عام من خلال استخدام أنظمة أفضل وأكثر للتمكين، بما في ذلك برامج الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والقدرات الهجومية الإلكترونية، وشبكات الاتصالات وبيانات تحتية أساسية أكثر قوة وصمودًا، إضافة إلى أنظمة دفاعية معزّزة للشبكات الإلكترونية[103].

2 – اللايقينيات

تحاول فئة اللايقينيات الإجابة عن السؤال الآتي: إلى أي مدى سوف يؤثّر اللايقين والارتياب والحوادث

الفجائية في مستقبل البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية؟ جاءت الإجابة عن هذا السؤال في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، من خلال مجموع تكرارات وصل إلى 25 تكرارًا، ما تعادل 6.72 في المئة من مجموع تكرارات نص التقرير. والملاحظ هو زيادة مساحة الاهتمام بهذه الفئة بنسبة 1.72 في المئة، إذا ما قورنت بنسبة 5 في المئة لهذه الفئة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006. وجاء تناول التقرير فئة اللايقينيات تحت عنوان أساس هو مصطلح «التهديدات والأخطار».

- إدارة بنية التعامل مع التهديدات (الأخطار)

(1) الخطر العملياتي

إن قدرة القوات العسكرية الأميركية الحالية تواجه تحدّيَ تنفيذ متطلبات الاستراتيجية بنجاح، وفي مستوى تنفيذ بشري ومادي ومالي، وضمن تكاليف استراتيجية مقبولة. إن الأخطار العملياتية تتطلب تقييم قدرة وزارة الدفاع الأميركية على تنفيذ الخطط الراهنة، والعمليات الطارئة في الأمد المتوسط. إن القضية الأساس في الخطر العملياتي يكمن في كيفية إدماج قدرات كافية وملائمة، إضافة إلى بناء قدرات شراكة، وتأمين أنظمة وزارة الدفاع في الفضاء الافتراضي[104].

(2) أخطار إدارة القوة

إن قدرة وزارة الدفاع على التجنيد والتوظيف والتدريب والتكوين، وتجهيز قوة المتطوعين، ودعم جاهزيتها، ومستوى معنوياتها، يتطلب من الولايات المتحدة الأميركية اختبار قدرتها على التدريب، وتحضير الموظفين في الأمدية القصير والمتوسط والبعيد[105]، وتحوي أخطار الإدارة نمطين:

- **الخطر المؤسساتي**: إن قدرة إدارة التطبيقات الإدارية للتخطيط من أجل تمكين عمليات تنفيذ المهمات ودعمها في وزارة الدفاع، تعتمد بشكل أساس على القدرة على تطوير مؤسسات فعّالة، وإجراءات ناجعة في الأمدية القريب والمتوسط والبعيد[106].

- **خطر التحدّي المستقبلي**: إن قدرة وزارة الدفاع على تنفيذ المهمات المستقبلية بنجاح، والتعامل مع الصدمات بفاعلية، يعتمد بشكل أساس على قدرات وزارة الدفاع في تخصيص جهود جبّارة وكافية، من أجل الردع وإلحاق الهزيمة بالتهديدات الصاعدة، سواء في الأمد المتوسط أو الأمد البعيد[107].

إن فئة اللايقينيات بدأت تأخذ أهمية كبيرة في تقارير النشريات الرباعية للدفاع. وقد حاولت النسخة الأخيرة من التقرير تسمية هذه الفئة الأخطار التي تهدد أمن الولايات المتحدة الأميركية. وقد تمّ حصرها في مجموعة أنماط من التهديدات في المجالات الآتية: إدارة العمليات، إدارة القوة، المؤسسات، التحديات المستقبلية، وكذلك في المجالات السياسية، العسكرية والاستراتيجية. وقد بدا تزايد الاهتمام بهذه الفئة في تطوّر نسبة التكرارات في التقرير التي وصلت إلى 6.72 في المئة.

3- الاستراتيجية

تبحث فئة الاستراتيجية عن الإجابة عن السؤال الآتي: ما الذي ينبغي فعله بالنسبة إلى صانع القرار الأميركي في ظل وجود سيناريوات ومستقبلات متعددة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في الأمدين القريب والمتوسط أي ما بين 5 و15 عامًا المقبلة؟ وقد شكّلت هذه الفئة 66 تكرارًا، وما يعادل 17.74 في المئة من التكرارات الإجمالية للتقرير. وجاءت وفق ما يأتي:

أ- إصلاح وإعادة النظر في طريقة قيام وزارة الدفاع الأميركية بمهماتها

لقد تطلبت سنوات الحرب الكثيرة أن تتحلى القوات المسلحة الأميركية بالإبداع والقدرة على التأقلم، وهو ما يتعيّن على القاعدة المؤسساتية لوزارة الدفاع الأميركية القيام بالشيء نفسه، لذلك صاغ تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، مجموعة القضايا، أو (البرامج/ الاستراتيجيات) الواجب الاهتمام بها بشكل خاصّ، وكانت على الشكل الآتي:

(1) إصلاح المساعدة الأمنية

على الرغم من إدراك الولايات المتحدة الأميركية أن أمنها مرتبط بشكل متزايد مع بناء قدرات الشركاء الآخرين، فإن أدوات المساعدة الأمنية الأميركية لم تتقدم بالوتيرة نفسها، وظلت أغلبية جهود المساعدة الأمنية مقيدة بمزيج معقّد من الصلاحيات، وحالات نقص دائمة في الموارد، ومسارات غير عملية، وقدرة محدودة على تحمّل الجهود طويلة الأمد. وتعمل وزارة الدفاع على تحسين جهودها الداخلية، وضمان توفير الاحتياجات الملحة للجنود المحاربين من خلال وسائل متعددة مثل: برنامج الاستجابة العاجلة للقائد، صندوق قوات الأمن في أفغانستان وصندوق قوات الأمن في العراق، إضافة إلى التعاون مع الشركاء في الوكالات الأخرى لخلق آليات جديدة وأكثر استجابة للمساعدة الأمنية[108].

(2) إصلاح طريقة الشراء

إن عملية الشراء التقليدية طويلة جدًا ومنهكة وبطيئة للغاية، ولا تتلاءم مع احتياجات أنظمة كثيرة تتطلب تغييرات وتحديثات مستمرة، وأصبح هذا الأمر تحديًّا أكثر إلحاحًا مع مرور الوقت؛ لذلك تسعى وزارة الدفاع إلى تحسين طرائق تحقيق التطابق والتناسب بين المتطلبات والتكنولوجيا الناضجة، وستسعى أيضًا إلى الحفاظ على أنظمة منضبطة للمقاربات الهندسية، وتبني قدرات الشراء السريعة بشكل مؤسساتي، والقيام بعمليات اختبار أكثر شمولية. ويتعين على الولايات المتحدة تفادي التكلفة الباهظة، والمواعيد الزمنية في مقابل الوعود بتوفير أداء أفضل. ويجب أن تشمل جهود وزارة الدفاع أيضًا إصلاح نظام مراقبة التصدير الأميركي ليتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، والتحفيز على القيام بتعديلات متواصلة في توفير الدعم اللوجيستي السريع للقوات الأميركية في الخارج[109].

ب- تقوية الأسس التكنولوجية والصناعية الأميركية

يرتبط أمن الولايات المتحدة الأميركية وازدهارها بشكل متزايد بسلامة الأسس التكنولوجيا والصناعية

الأميركية. ومن أجل الحفاظ على هذا التفوّق الاستراتيجي بشكل جيّد في المستقبل، تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى تبني استراتيجيا متسقة وواقعية طويلة الأمد، لتحديد شكل تركيبة التكنولوجيا والصناعة الدفاعية وقدراتها وأسسها. وهذه استراتيجيا تستجيب بشكل أفضل مع التطوّر السريع للتكنولوجيا التجارية، ومع المتطلبات المتميّزة للنزاعات الدائرة حاليًّا أيضًا[110].

ج- تصميم نهج استراتيجي للمناخ والطاقة

سوف يؤدي التغيّر المناخي والطاقة أدوارًا أساسية في البيئة الأمنية للمستقبل، لذلك تطور وزارة الدفاع الأميركية سياسات وخطط لإدارة آثار التغيّر المناخي على بيئة عملياتها ومهمّاتها ومنشآتها. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع الأميركية تقوم أصلًا بالقيادة في مجال البيئة في منشئات كثيرة تابعة لوزارة الدفاع عبر الولايات المتحدة الأميركية، حيث تعمل على تحقيق أهداف الكفاءة والاستمرارية في ما يتعلق بالموارد. كما تقوم بدمج الاعتبارات الجيو-استراتيجية والطاقة العملياتية في التخطيط للقوات وتطوير المتطلبات وعمليات الشراء[111].

من الملاحظ أن فئة الاستراتيجية في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، وُضعت في سياق البرامج الطارئة التي يجب على الولايات المتحدة الأميركية، خاصة على وزارة الدفاع أن توليها أهمية قصوى، بالنظر إلى طيف المستقبلات والسيناريوات التي جرى التخطيط لها في مواضع أخرى في التقرير. والحديث عن اتخاذ استراتيجيات معينة هو ركن أساس في تقارير النشريات الرباعية للدفاع كلها، بما أنها لا تكتفي ببناء السيناريوات فحسب، بل تساهم في تطوير قدرات صانع القرار الأميركي في مواجهة الارتياب واللايقين اللذين يميّزان ظاهرة مستقبل البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية.

4- القضايا الصاعدة

تبحث فئة القضايا الصاعدة عن الإجابة عن السؤال الآتي: ما المؤشّرات الصغيرة الموجودة في الحاضر، والتي ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر من صانع القرار الأميركي، لأن إهمال هذه الإشارات قد يؤدّي إلى حدوث مستقبلات كارثية على البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية؟ وقد مثلّت نسبة هذه الفئة من مجمل النص 12.10 في المئة، أي 45 تكرارًا. وجاءت محتويات فئة القضايا الصاعدة في نص تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 وفق ما يأتي:

أ- الاعتناء بموظفي وزارة الدفاع الأميركية

يمثّل الأفراد الذين يرتدون الزّي العسكري الأميركي، المورد الأكثر أهمية في وزارة الدفاع الأميركية، وتؤثّر عمليات الانتشار المتعددة لفترات طويلة في هؤلاء الموظفين وعائلاتهم، وتتسبب في أعباء كثيرة عليهم، حيث تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى الاعتناء بالحالة الصحية، والرعاية الاجتماعية لموظفي وزارة الدفاع. وفي سبيل مواصلة هذه العناية، جاءت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، لترفع مستوى الاهتمام

بالمحافظة على القوة المؤلفة في مجملها من جنود متطوعين، وتضمن التقرير هذه الأولوية في الخطط الخاصة بالقوات العسكرية، وفي مداولات وزارة الدفاع المتعلقة بالاستراتيجية[112]. كما تسعى وزارة الدفاع إلى الاعتناء بشكل أفضل بموظفيها في جوانب كثيرة[113].

ب- الاعتناء بالجنود الأميركيين المصابين

يرى التقرير أن للجنود الأميركيين المصابين أو المرضى أو الجرحى جميع الفرص المتاحة للعودة إلى الخدمة الفعلية بعد استعادة عافيتهم، أو الانتقال بشكل سلسل إلى وضعية المحاربين القدامى إذا لم يكونوا قادرين على العودة إلى الخدمة الفعلية. إذا كان تحقيق النصر في الصراعات الحالية هدفًا أساسيًا لوزارة الدفاع الأميركية، فإن الاعتناء بالجنود المصابين يشكّل أولوية أخرى بالنسبة إلى الوزارة، إضافة إلى العمل على توفير الرعاية الأكثر جودة، حيث تعكس مستوى خدمتهم وتضحياتهم. وتشمل جهود تحسين الرعاية للجنود الأميركيين المصابين، الوسائل الآتية[114]:

- زيادة التمويل للمبادرات الخاصة بالجنود المحاربين المصابين عبر جميع الفروع العسكرية.
- تحسين الفوائد الصحية وزيادة عدد الموظفين في برامج دعم الجنود المحاربين المصابين.
- توسيع نطاق تقاسم المعلومات وجودتها بين وزارة الدفاع، ووزارة شؤون المحاربين القدامى من أجل تعزيز استمرارية توفير الرعاية والفوائد لأعضاء القوات العسكرية الأميركية.

ج- إدارة دورات الانتشار

يعدّ اهتمام وزارة الدفاع الأميركية بطرائق تحسين إدارة دورات الانتشار المعقّدة أحد الأوجه المهمّة في التزام وزارة الدفاع تجاه موظفيها وعائلاتهم، حيث يتعيّن على الوزارة أن تسعى أيضًا بشكل جادّ إلى منح الموظفين وعائلاتهم وضوحًا أكبر في ما يتعلق بعمليات الانتشار في المسارح القتالية، وعمليات الانتشار المخطط لها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تواصل الوزارة العمل باتجاه مضاعفة الفترة التي يمضيها الجنود في الولايات المتحدة بين فترات الانتشار إلى عامين لكل جندي في قيد الخدمة الفعلية، وخمسة أعوام تسريح في مقابل كل عام يمضيه الجندي في خلال الخدمة الفعلية بالنسبة إلى وحدات الحرس الوطني والاحتياط[115].

د- عمليات التجنيد والاحتفاظ

تعد جهود التجنيد التي تبذلها وزارة الدفاع الأميركية بمنزلة استثماراتٍ طويلة الأمد، يمكن أن تسفر عن نتائج قد تمتد أجيالًا؛ ففي ظل بيئة الحرب المعقدة في العراق وأفغانستان، تواصل وزارة الدفاع تحقيق أهدافها المتعلقة بالتجنيد والاحتفاظ بالجنود. ويتعين على الوزارة أيضًا أن تستمر في برامج ابتكارية لجذب الرجال والنساء والشباب المؤهلين للالتحاق بالقوات المسلحة الأميركية والاحتفاظ بهم، وتشمل هذه

الجهود ما يأتي[116]:

– مراجعة سياسة الحوافز لتمكين فروع القوات العسكرية الأميركية من متابعة الوسائل الخلّاقة للاحتفاظ بالموظفين الجيّدين.

– توفير وسائل أكثر مرونة كي يؤدي الموظفون العسكريون مهماتهم، وذلك من خلال تطبيق برامج مصمّمة لتمكين عملية الانتقال بشكل أفضل من الخدمة الفعلية إلى الخدمة الاحتياطية.

هـ- توفير الدعم للعائلات

تتحمّل وزارة الدفاع الأميركية واجبًا حسّاسًا ودائمًا في دعم العائلات بشكل أفضل خلال فترات الضغط التي تشكّلها عمليات الانتشار المتعددة، فما عاد خيار القدرة على الوصول إلى الخدمات الناشطة المفعّلة الخاصة بالعضو غير المرتبط والزوج، والطفل، والشاب أمرًا مرغوبًا فيه فحسب، بل أصبح ضروريًّا، وذلك كون هذه الخدمات حيوية للحفاظ على صحة القوة العسكرية المؤلفة في مجملها من جنود متطوعين، وتشمل هذه الجهود ما يأتي[117]:

– مضاعفة الموارد المكرّسة لتبني برامج دعم أعضاء القوات المسلحة الأميركية وعائلاتهم بشكل مؤسساتي وعبر جميع فروع الوزارة.

- استبدال أو ترميم أعلبية مدارس النشاطات التعليمية التابعة لوزارة الدفاع الأميركية بحلول عام 2015.

- مواصلة الجهود التي تقوم بها فروع القوات العسكرية لتحسين خدمات دعم العائلات والمجتمعات المحلية.

و- تطوير القادة العسكريين المستقبليين

تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى مواصلة العمل من أجل ضمان أن يكون إطار الولايات المتحدة الأميركية من الضباط وضباط الصف المستعدين لنطاق كامل من المهمّات المعقدة التي تتطلّبُها البيئة الأمنية في المستقبل، لذلك سوف تواصل وزارة الدفاع إعطاء أهمية خاصّة لعمليات تثبيت الاستقرار، ومكافحة التمرّد، وبناء مهارات الشركاء وطاقاتهم في برامجها التعليمية العسكرية المحترفة وسياسات التطور الوظيفي، وتشمل الأمثلة الآتية جهودًا مبذولة في هذا المجال:

– تطوير القدرات في ما يتعلق باللغات الأجنبية والمعرفة الإقليمية والمهارات الثقافية.

– إدراك الخبرة المشتركة كلما وحيثما حدثت خلال حياة الضابط المهنية.

– ضمان توافر المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الدفاع على الموارد والأطر التعليمية التصحيحية التي يمكن أن تساعد في إعداد الجيل التالي من القادة العسكريين.

ز- تطوير مجموع القوى العاملة في وزارة الدفاع

إن متطلبات البيئة الأمنية المعقدة وغير المؤكدة تستدعي تطوير وزارة الدفاع الأميركية مدى امتلاكها العدد الكافي من القوى العاملة، والمزيج الملائم من الموظفين العسكريين والمدنيين الحكوميين والمتعاقدين. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تحاول الوزارة القيام بالجهود الآتية[118]:

– تحسين وحدة قوة الحملة المدنية، التي توفّر خبراء مدنيين يمكن نشرهم في أفغانستان والعراق، وفي ميادين ومجالات أخرى.

– العمل على تقليص عدد المتعاقدين في مجال خدمة الدعم، بالتالي المساعدة في إنشاء قوة عاملة متوازنة تحدد المهمات بين القطاعين العام والخاصّ بشكل ملائم.

تجدر الإشارة إلى أن فئة القضايا الصاعدة في التقرير تشير إلى مجموعة المتغيرات التي يعني إهمالها حدوث كوارث كبيرة على البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية. ومن الملاحظ أن هذه القضايا كانت تأخذ دائما وزنًا نسبيًا متشابهًا إذا ما قارنا مساحة فئة القضايا الصاعدة بتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، بما أنها جاءت نسبتها 12.16في المئة في تقرير عام 2006، وبلغت نسبتها 12.10 في المئة في تقرير عام 2010.

ثانيًا: تقويم المحتوى الضمني لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

إن نقطة التشابه الرئيسة بين تقريري النشريتين الرباعيتين للدفاع لعام 2006 و2010 هما كما وصف وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت غيتس أنهما صدرا في زمن الحرب (Wartime Quadrennial Defense Review). وهذا يعني أن وزارة الدفاع الأميركية هي في صدد استخلاص الدروس من الحرب، وأنها سوف تسعى من خلال التقرير إلى توجيه القدرات من أجل ضمان حصول جنود الولايات المتحدة الأميركية المنتشرين في كل من أفغانستان والعراق، على الموارد الضرورية من أجل أداء مهماتهم على أكمل وجه[119].

في الواقع، أشار التقرير الذي وضعته حنة فيشر (Hannah Fischer) في قسم البحوث بالكونغرس الأميركي، في شباط/ فبراير 2013، إلى التكلفة المادية والبشرية للولايات المتحدة الأميركية في فترة ما بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 إلى عام 2013، ضمن كل من عملية «الفجر الجديد» (Operation New Dawn) في حرب أفغانستان، أو عمليتي «حرية العراقيين» و«الحرية المستدامة» (Enduring Freedom) في حرب العراق وجاء التقرير بعنوان: «إحصاءات التكاليف البشرية للجيش الأميركي: عملية الفجر الجديد، عملية حرية العراقيين وعملية الحرية المستدامة»[120]. وتوصّل التقرير إلى النتائج الآتية:

– وصل عدد القتلى من الجنود الأميركيين في حرب العراق 4475 جنديًّا، ووصل عدد الجرحى إلى 32,220. أما في أفغانستان فقد وصل عدد القتلى من الجنود الأميركيين إلى 2165، فيما وصل عدد الجرحى من الجنود الأميركيين في هذه الحرب إلى 18,230 (في نهاية شباط/ فبراير 2013).

– تمّ إحصاء حوالى 103,792 من الجنود العاملين في هاتين الحربين الذين جرى تشخيصهم بالاختلال النفسي ما بعد الصدمة (Post-Traumatic Stress Disorder - PTSD)، وذلك في بين عامي 2002 و2013. وفي الفترة نفسها شُخِّصت إصابة 330 ,253 عاملًا في الجيش الأميركي في هاتين الحربين بصدمة الإصابة الدماغية (Traumatic BrainInjury).

أمّا بالنسبة إلى التكلفة الاقتصادية للحرب في أفغانستان، فعلى الرغم من تعدد المقاربات المنهجية في تحليل التكلفة الاقتصادية للحرب وحسابها، فإنها تقدّر بحسب جوزف ستيغليتز – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد – بين 4 و6 تريليونات دولار أو أكثر. ويصعب حساب التكلفة الاقتصادية بشكل دقيق لأن الأمر لا يتعلّق بقيمة الإنفاق على إدارة العمليات في كل من أفغانستان والعراق فحسب، بل لأن أغلبية التكاليف تقع ضمن فئة «يمكن أن يحدث» (Might have been)، والتي يمكن أن تكون لها تأثيرات متعددة في مؤشّرات الاقتصاد الكلّي للولايات المتحدة الأميركية مثل ارتفاع أسعار النفط، أو زيادة الدين العام[121].

تشير هذه الإحصاءات إلى المتغيّرات الضاغطة على صانع القرار الأميركي في مجال الدفاع والأمن حول كيفية إعادة هندسة القدرات بالشكل الذي يضمن فاعلية ونجاعة أكبر، وبما يوفّر الدعم للعاملين من الجنود والمتطوعين في الجيش الأميركي في المسارح القتالية في كل من أفغانستان والعراق، وهنا يبدو من الواضح أن صانع القرار الأميركي لا يعير التكلفة الاقتصادية للحرب اهتمامًا كبيرًا بالقدر الذي يوفّر جميع الموارد الضرورية للنصر في الحرب وهدف تحقيق الأمن القومي.

أثار تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 جدالًا كبيرًا بين الكونغرس الأميركي ووزارة الدفاع، حيث ارتكزت رؤية الكونغرس حول صوغ تقرير موجّه إلى بنية القوة الأميركية، على مدى العشرين عامًا المقبلة، وتوفير موارد غير محدودة لتحقيق هذا الهدف، فيما توجهّت رؤية وزارة الدفاع الأميركية إلى التركيز على التغيّرات الراهنة والصراعات الحالية في كل من أفغانستان والعراق، والسعي نحو إيجاد القدرات الملائمة لدعم القوات الأميركية في كلتا الحربين، فيما اعتقد آخرون بإمكان وزارة الدفاع القيام بالمطلبين في الوقت نفسه؛ لذلك فإن قراءات لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، كانت ترى فيه أنه قدّم عملًا جيدًا في ما يخصّ التعريف بالأساليب والطرائق لتوفير الموارد للقوات الأميركية المنخرطة في الحرب، كما ساهم بشكل جيّد في وضع المعايير الضرورية من أجل تطوير القوة الأميركية عبر الزمن[122].

لقد حاول محلّلون مُساءلة تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 وتقويمه، بالطريقة نفسها التي قام بها أندرو كريبنيفيتش في تقويمه تقرير 2006، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المهمّة حول قيمة التقرير وأهميته في تحليله متطلبات البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية على مدى العشرين عامًا المقبلة، وكانت الأسئلة من قبيل:

– هل يقدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، تشخيصا جيّدًا؟ وهل يعرّف التقرير التحديات الأكثر حساسية، والاتجاهات الحقيقية التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية على مدى عشرين عامًا المقبلة، أي بين عامي 2010 و2030 كأفق للتخطيط الاستراتيجي؟

- هل يقدّم التقرير مقاربة استراتيجية ملائمة للتحديات التي تواجه وزارة الدفاع الأميركية، وذلك من خلال وضع الأولويات، وتقديم «الخريطة الذهنية» (Connective Tissue) في شكل مفاهيم عملياتية توضّح الخيارات في شأن كيفية الربط بين الأهداف والوسائل المحدودة؟

- ما هو التوجّه الذي يوفّر الرؤية حول المعايير وأشكال بناء القوة العسكرية الأميركية، وكيف يؤثّر ذلك في التحوّلات في مجالات بنية القوة وبرنامج الدفاع الأميركي؟

- أخيرًا، هل يربط التقرير القوات العسكرية وبرامجها في وزارة الدفاع، بالاستراتيجية المتبعة؟ وهل تتميز هذه البرامج بالاستمرارية الزمنية (مدى 20 عامًا)[123]؟

تركّز هذه الأسئلة على أهمّ القضايا التي تتعلق بتطوير الاستراتيجية وتوجيه القدرات إلى أهمّ التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية على مدى العشرين عامًا المقبلة، في ما يتعلق بجهود إعادة التوازن إلى القوة، إضافة إلى القضايا الأخرى التي أثارها تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، والتي حاولت الدراسة تصنيفها ضمن فئة القضايا الصاعدة، والتي شهدت توسعًا في القضايا التي طرحتها بشكل أعمق حتى من تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 حيث شملت برامج جديدة من قبيل «برنامج المقاتل المصاب»، وتطوير الشراكة بين الوكالات، التوجّهات العمرانية في المناطق الساحلية، الأخطار الناجمة عن الفقر وانتشار الأوبئة[124]، أو قضايا التغيّر المناخي التي أخذت لأول مرة حيزًا داخل تقارير النشريات الرباعية للدفاع ضمن خطط توجيه قدرات وزارة الدفاع الأميركية لتحديات البيئة الأمنية الجديدة.

يمكن تلخيص التحديات الصاعدة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية التي سلّط تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، الضوء عليها وفق ما يأتي:

– استمرار التهديد الإرهابي من قبل تنظيم القاعدة والشبكات المرتبطة به.

- نمو تحديات وتهديدات المناطق غير القابلة للوصول (Anti-access) إلى المشترك العالمي على مستوى البحري والجوي والفضائي وفي الفضاء المعلوماتي، الأمر الذي يقلّص فاعلية انتشار القدرات العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأميركية.

– استمرار تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة في حالات انهيار الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل وفقدانها السيطرة عليها.

- رفع جاذبية القدرات والتكتيكات غير المتماثلة وقوتهما التي تساهم في تعزيز القوة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأميركية ومزج أساليب قتالية متعددة (تقليدية، وغير تقليدية/غير متماثلة).

- استمرار صعود تأثير الفواعل غير الدولتيين، وتضاعف قدرات هذه الفواعل على استخدام الوسائل التكنولوجية المتطوّرة التي كانت حكرًا على الدول القومية.

- استخدام البدائل والوكلاء في الصراع مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل فرض تكاليف أعلى عليها[125].

حاول التقرير من خلال تركيزه الكبير على القوى الفاعلة التي وصلت نسبتها إلى 63 في المئة من المحتوى الاتصالي الإجمالي من تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، أن يسلّط الضوء على أهمّ

الاتجاهات الكبرى ذات التأثير البعيد الأمد في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، حيث يمكن هذه الاتجاهات أن يكون لها تأثير عميق في الخطط، والبرامج والعمليات المستقبلية التي تنخرط فيها وزارة الدفاع الأميركية. وتمكن الإشارة إلى بعض هذه الاتجاهات والجنوحات ذات تأثير ثقيل على مدى العشرين عامًا المقبلة، في بيئة أمن الولايات المتحدة الأميركية:

1- التأثيرات المابعدية للأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008 كان لها تأثير عميق في الوضع المالي، لا على صعيد الولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل على صعيد أقرب حلفائها في أوروبا وآسيا. واتسمت هذه الأزمة المالية بتجاوز خدمة الدين الفدرالي الإنفاق القومي الأميركي على الدفاع أول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية. وتنبأ التقرير بأن ذلك سيحدث في أفق 2015، وقد يتجاوز الدين القومي الدخل القومي الخام للولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يقلص قدرة النمو خارج المديونية [126](Grow out of debt)، بذلك سوف يؤثّر هذا الوضع المالي الجديد للولايات المتحدة الأميركية بشكل ملموس، في موازنة الدفاع في الأمدين المتوسط والبعيد.

2- إيران وامتلاك السلاح النووي

يبدو أن إيران تقوم بجهود متواصلة وثابتة من أجل الحصول على السلاح النووي؛ فمنذ تقرير النشرية الرباعية الدفاعية لعام 2006، لم تثن الجهود الدبلوماسية للمجموعة الدولية إيران عن الاستمرار في برنامجها النووي. وفي ظل غياب الحزم في التعامل الدولي مع المشروع النووي الإيراني، فإن إيران في إمكانها الحصول على السلاح النووي. لذلك فإن كلًا من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ستواجهان خيارين: إمّا استخدام القوة العسكرية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، وإما التحضير لمقاربة جذرية إقليمية للأمن في الشرق الأوسط تنشأ بشكل تلقائي عند تحوّل إيران إلى قوة نووية[127].

3- صعود الصين

لقد تناولت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، بشكل مختصر وعرضي صعود الصين، وتأثيرات ذلك في التحولات في موازين القوى العسكرية والاستراتيجية، والتحوّلات التي قد يتركها صعود الصين على التصوّرات ومدركات الدول والقوى الإقليمية في مناطق كثيرة من العالم[128]. وعلى الرغم من عدم ذكر تحدّي الصعود الصيني كتهديد لاستمرار هيمنة القوة الأميركية في الأمدين المتوسط والبعيد، فإن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، لم يهمل فرضية الصعود الصيني، وحاول توجيه بعض القدرات للاستجابة لهذا النمط من التهديد، حيث يشير التقرير إلى ذلك في الفقرة الآتية: «يجب على القوات الأميركية أن تكون قادرة على ردع اعتداءات الدول المعادية المحتملة للولايات المتحدة الأميركية، والدفاع ضد تلك

الاعتداءات وإلحاق الهزيمة بها، وتعتبر هذه القدرة أساسية بالنسبة إلى دور الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها، وتوفير الأمن في المناطق الرئيسة. وفي ظل غياب آليات إبراز القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأميركية قد يدفع إلى التشكيك في سلامة تحالفاتها وشراكاتها الأمنية، الأمر الذي يقلص أمن الولايات المتحدة الأميركية ويزيد احتمالات نشوب النزاعات»[129]. وقدّمت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، مجموعة من الإجراءات والتعزيزات للتعامل مع تهديدات شبيهة بالتهديد الصيني، وذلك من خلال:

– تطوير مفهوم جوي – بحري مشترك للمعارك.

- توسيع قدرات القصف من على بعد مسافات طويلة في المستقبل.

- استغلال الامتيازات في عمليات تحت السطح.

- زيادة متانة القدرات الرئيسة للقيادة والسيطرة والاتصالات والكومبيوترات والاستخبارات والرصد والاستطلاع أو ما يعرف بمصطلح C4ISR.

- إلحاق الهزيمة بأجهزة الاستشعار وأنظمة الانخراط لدى العدو.

- تعزيز وجود القوات الأميركية في الخارج واستجابتها[130].

تجدر الإشارة إلى أن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، أشار إلى استراتيجية «إعادة تشكيل خيارات الدول على المستوى الاستراتيجي»[131]. وهذا يشير بشكل غير مباشر إلى أن القوى الصاعدة مثل الصين التي تعد أهمّ قوة في العالم، في إمكانها أن تشكّل تهديدًا تقليديًّا[132] (Conventional) للولايات المتحدة الأميركية. ويوصي تقرير 2006، باتباع مقاربة منع ووقاية مع الصين، ويتضمن هذا الإجراء استخدام مقاربات تعاونية معها، ولكن من دون إغفال احتمال فشل هذه المقاربات؛ الأمر الذي يستدعي التحوّل مباشرة إلى مقاربة الردع. وبشكل عام، فإن تهديد صعود الصين أصبح ماثلًا في مجالات المناطق غير القابلة للوصول، بخاصة في ظل تزايد احتمال استهداف الأنظمة الفضائية وشبكات المعلوماتية الأميركية[133].

4– رهان التغيير التكنولوجي

يدعى هذا الرهان «محوّرا الرهان التكنولوجي». تزداد أهمية تحديد المراهنين على تغيير اللعبة التكنولوجية بشكل مطّرد، وذلك في سبيل معرفة الفرص المحتملة والمتاحة في المستقبل، وتبرز قطاعات التنافس التكنولوجي الأساسية في: الآليات الذاتية الأنظمة، تكنولوجيا النانو، البيو–تكنولوجي، الطاقة الموجّهة، الجيل الجديد من تقنيات الإبحار والتوقيت، تكنولوجيا التخفي (Stealth)، مضادات التخفي والمنهجيات الجديدة في التشفير، إضافة إلى أنظمة انتشار الأسلحة البعيدة المدى الدقيقة والموجّهة. يبدو أن هذه التكنولوجيا سوف يكون لها تأثير جوهري في طبيعة الصراع والحرب على مدى العشرين عامًا المقبلة. لذلك سوف تسعى تقارير النشريات الرباعية للدفاع إلى دفع وزارة الدفاع من أجل نهج استراتيجية

الحصول على هذه التكنولوجيا[134].

5- العاصفة الديموغرافية المقبلة

يمكن القول إنه إذا كان هنالك اتجاه أو جنوح ثقيل في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية يتصف بدرجة عالية من اليقين فهو بلا شكّ الانفجار الديموغرافي الذي سوف يكون له تأثير عميق في الأمد البعيد في جوهر التنافس بين القوى العظمى في العالم. وسوف يكون لمتغيّر الانفجار الديموغرافي دور أساسي في نشوب الصراعات والنزاعات في الدول النامية، فيما سوف تواجه دول أوروبا وروسيا والصين واليابان شيخوخة سريعة تواجهها تصاعد القوة الشابة في دول العالم النامي[135]، ويؤشّر المتغيّر الديموغرافي على دلالات متعددة كاتجاه ثقيل يقتضي أخذه في الاعتبار في رسم الاستراتيجيات والخطط والبرامج.

من الملاحظ أيضًا أن تقارير النشريات الرباعية للدفاع لعام 2010، أو تقرير عام 2006، تجاهلت وأغفلت تحليل بعض هذه الاتجاهات الثقيلة، وأنماط الاستجابة لها في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يمكن اعتباره نقطة ضعف أساسية في تقارير النشريات الرباعية للدفاع بشكل عام.

في النهاية، بدا تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، تقريرًا يحاول موازنة الخطر في أربع قضايا أساسية:

- السيطرة على الحروب الراهنة.

- منع الصراعات وردعها.

- التحضير لهزم الأعداء والنجاح في مواجهة الاحتمالات المتعددة.

- المحافظة وتدعيم قوة المتطوعين في وزارة الدفاع الأميركية[136].

من خلال التركيز على هذه الأهداف، يميل تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، إلى التقليل من الأخطار القريبة الأمد، ويحاول تجاوز التهديدات الماثلة بشكل جلي في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية.

في الأعوام القليلة بعد صدور تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، حدثت مجموعة جديدة من التغيّرات والتحوّلات التي مسّت البيئة الاستراتيجية والأمنية للولايات المتحدة الأميركية، حيث كان يُفترض أن تؤثّر في صوغ التقرير التالي لعام 2014. وتمكن الإشارة إلى بعض هذه التغيّرات التي بدأت تبرز في البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، وكانت وفق ما يأتي:

- مسار غير يقيني للاقتصاد العالمي، لكنه تجنب شفير الهاوية.

- عودة مئة ألف جندي أميركي بعد الانسحاب من العراق إلى موطنهم.

- حدوث تغيّرات استراتيجية في أفغانستان.

- مقتل أسامة بن لادن زعيم القاعدة.

- استقرار العلاقات بين القوى الكبرى.

– تغيّر البيئة الأمنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب ما أصبح يطلق عليه «الربيع العربي» من خلال ثورات شعبية من أجل الديمقراطية في مناطق كانت تحت هيمنة نظم دكتاتورية لعقود، ولكن تبقى مضامين هذه الظاهرة وتطوراتها غير واضحة[137].

- انفجار صراع خطر في سورية صاحبه استخدام أسلحة الدمار الشامل (السلاح الكيماوي).

- استمرار كل من كوريا الشمالية وإيران في إجراء التجارب والتطوير من أجل الحصول على السلاح النووي.

- تؤول الحرب في أفغانستان إلى النهاية، لكنها لم تنته بعد بسبب استمرار الوجود العسكري الأميركي فيها، حيث تستمر الولايات المتحدة الأميركية في جهود الدعم والتمكين من أجل الحصول على شريك أفغاني قوي قادر على مكافحة التمرّد والإرهاب[138].

- لكن أهمّ متغيّر جيوسياسي عالمي يمكن رصده في البيئة الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية هو صعود الهند أكبر ديمقراطية في العالم، والصين أكبر ديموغرافية فيه. ويتّسم صعود الهند المستمر بالتوجّه نحو الأسواق الشرق الآسيوية، فيما تتوجه الصين نحو جنوبها إلى بحر الصين، والجنوب الغربي باتجاه خليج البنغال والمحيط الهندي. إن التفاعل بين هاتين القوتين سوف يؤدي إلى تغيّرات عميقة في البيئة الأمنية العالمية، وهو ما سوف يؤثّر بشكل مباشر في وضع الولايات المتحدة الأميركية[139].

- إضافة إلى ذلك، فإن الرئيس باراك أوباما أدخل مجموعة من التغييرات والتحويرات على السياسة الخارجية الأميركية سوف يمتد تأثيرها إلى أربع أعوام تالية، في الأقل في مجمل القضايا لأن التغيّر الجيلي في القادة السياسيين الأميركيين سوف يكون له تأثير في النسق الدولي، وعلى وضع الولايات المتحدة الأميركية كدولة مرجعية في هذا النسق[140].

من خلال مجموعة التغيّرات التي صبغت البيئة الأمنية والاستراتيجية الراهنة للولايات المتحدة الأميركية، فإن هناك دراسات رصدت تشكّل اتجاهين ثقيلين أساسين:

– **حدوث ثورة في مجال الطاقة تقودها الولايات المتحدة الأميركية**: أشارت الوكالة الدولية للطاقة في تقرير استشرافي نُشر في عام 2012، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية في طريقها إلى التحوّل إلى أكبر منتج للطاقة في العالم مع أفق عام 2020، في حين تتحول منطقة أميركا الشمالية إلى شبكة تصدير للنفط في العالم مع أفق عام 2030[141]. يعود السبب في ذلك إلى التطوّر الهائل في تقنيات البحث والتنقيب، وما لا شك فيه أن هذا التطوّر سوف تكون له تأثيرات ونتائج غير مسبوقة. إن هذا التطور الذي يشهده مجال الطاقة في الأمدين المتوسط والبعيد سوف يدفع بصناع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، إلى إعادة النظر في استراتيجية الدفاع الأميركي في الشرق الأوسط الذي بدأت بوادر تحوّل أغلبية إنتاجه إلى القارة الآسيوية بدلًا من أميركا الشمالية[142]، الأمر الذي يترك آثارًا في نمط التحالفات والشراكات الرئيسة للولايات

المتحدة الأميركية في العالم. وقد يدفع نحو تحوّلات جوهرية في أنماط الاستثمار في مجال الدفاع في سبيل مواجهة التغيّر السريع.

– **الانتشار المستمر للتكنولوجيا المتقدّمة:** إن مستوى ودرجة انتشار التكنولوجيا وتوافرها للفاعلين الدولتيين وغير الدولتيين يزداد بشكل مطّرد، وهو ما يدعم مقولة فريد زكريا بشأن «دمقرطة العنف» (Democratization of Violence) التي شهدت تصاعدًا غير مسبوق في العشرية الأخيرة.

شكّل التطور السريع في تكنولوجيا المراقبة والإبحار العالمي، والآليات الذاتية الأنظمة، وتكنولوجيا النانو والبيو–تكنولوجي والطاقة الموجّهة وتكنولوجيا التخفي ومضادات التخفي والمنهجيات الجديدة في التشفير، إضافة إلى أنظمة انتشار الأسلحة البعيدة المدى الدقيقة والموجّهة؛ هذه التكنولوجيا كلها سوف تمثّل تحدّيًا أساسيًا للاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة الأميركية، لأن جميع الأنظمة والمفاهيم العملياتية المبنية على أهمية التحصين، سوف تصبح عديمة الجدوى في التنافس في المجالات: الجوي والبحري والفضائي والمعلوماتي. ومع التطوّر في استخدام التكنولوجيا الحديثة، أصبح من غير الواضح ومن غير المؤكد امتلاك الولايات المتحدة الأميركية الرّيادة في هذه المجالات كلها[143].

فرضت تعقيدات الوضع المالي للولايات المتحدة الأميركية مأزقًا آخر في المشهدين الاستراتيجي والأمني، حيث أدّى هذا الوضع إلى فرض قيود على موازنة الدفاع، وهو ما سيحدّ من جاهزية القدرات العسكرية الأميركية وقدرتها على تأمين المصالح الأميركية في مناطق العالم المختلفة، ومدى استعدادها لطيف واسع من الاحتمالات والتحديات المنطقية والواقعية[144].

يمكن القول إن تضافر التغيّرات في البيئة الجيوسياسية، وتسارع التطورات في المجالين التكنولوجي والطاقوي، إضافة إلى القيود المالية على الإنفاق على الاستراتيجية الأميركية الدفاعية للولايات المتحدة الأميركية قد تجعل من النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 أهمّ نشرية رباعية للدفاع منذ عام 1993.

تبرز أهمية النشريات الرباعية للدفاع بشكل عام في اعتبارها بمثابة الإشارات المنبئة بالمستقبل (Snapshots) التي لا يمكن تجاهلها بالنسبة إلى صانع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، في الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا، حيث تركزّ هذه الإشارات على القضايا الآتية:

– ما هي أفضل السبل من أجل تقويم كفاءة ونجاعة الخطط الحالية؟

– كيف تفهم وزارة الدفاع المهمات الجوهرية؟ وكيف يجري الربط بين المهمات المختلفة؟

– كيف يجري تجاوز الحدود والمعوقات أمام انخراط استراتيجية الدفاع الأميركية في التكنولوجيا المتقدّمة؟

– كيف يجري فهم الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة الأميركية نحو حلفائها وشركائها؟

– كيف تُقوّم عمليات بث الاستقرار؟ وكيف تُدرج في جوهر العقيدة العسكرية الأميركية وفي قياس القوة العسكرية؟

– كيف تجري المحافظة على القدرات الأميركية في نشر قواتها في المناطق غير القابلة للوصول من خلال قدرات (A2 /AD)[145]؟

غالبًا ما يحاول الخبراء تقويمَ النشريات الرباعية للدفاع من خلال بعض الخصائص مثل: التجاوب مع المعايير التشريعية للكونغرس الأميركي، أو مدى قدرتها على التأسيس لوثيقة طويلة الأمد للاستراتيجية الأميركية، أم إنها مجرد مؤشّرات إلى العمل في الأمد القصير، أم هي مدخل لوزارة الدفاع الأميركية من أجل تطوير مبادرات مهمّة في البيئتين الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية. في الواقع، إن صدور النشريات الرباعية للدفاع كان كثيرًا ما يثير جدالًا واسعًا في الأوساط الرسمية في الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤكد صحّة الافتراض القائل: لا يوجد أيّ تقرير للنشرية الرباعية للدفاع قدّم أجوبة مقنعة بشأن مجمل القضايا والمتطلبات المشار إليها أعلاه. لذلك، فإن جوهر التحديات التي تواجهها تقارير النشريات الرباعية للدفاع هو العمل على تغطية كل شيء.

---

(74) Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report (Washington, DC: February 2010), pp. 5-9.

(75) Ibid., pp. 5-9.

(76) Ibid., pp. 5-9.

(77) Ibid., pp. 5-9.

(78) Ibid., pp. 5-9.

(79) Ibid., pp. 5-9.

(80) Ibid., pp. 9-11.

(81) Ibid., pp. 9-11.

(82) Ibid., pp. 9-11.

(83) Ibid., pp. 5-9.

(84) Ibid., pp. 5-9.

(85) Ibid., pp. 5-9.

(86) Ibid., pp. 5-9.

(87) Ibid., pp. 17-45.

(88) Ibid., pp. 17-45.

(89) Ibid., pp. 18-20.

(90) Ibid., pp. 18-20.

(91) Ibid., pp. 34-36.

(92) Ibid., pp. 34-36.

(93) Ibid., pp. 39-40.

(94) Ibid., pp. 39-40.

(95) Ibid., pp. 39-40.

(96) Ibid., pp. 39-40.

(97) Ibid., p. 41.

(98) Ibid., p. 57.

(99) Ibid., pp. 57-60.

(100) Ibid., pp. 62-68.

(101) Ibid., pp. 69-70.

(102) Ibid., pp. 39-40.

(103) Ibid., pp. 39-40.

(104) Ibid., p. 90.

(105) Ibid., p. 92.

(106) Ibid., p. 93.

(107) Ibid., p. 94.

(108) Ibid., p. 73.

(109) Ibid., p. 75.

(110) Ibid., p. 75.

(111) Ibid., p. 84.

(112) الملاحظ هنا أن هذه القضايا هي القضايا ذات الأهمية الدنيا، التي تسعى وزارة الدفاع إلى إدراجها في قضايا الاستراتيجية ذات الأهمية العُليا.

(113) Ibid., p. 49.

(114) Ibid., pp. 49-50.

(115) Ibid., p. 50.

(116) Ibid., p. 51.

(117) Ibid., p. 51.

(118) Ibid., p. 54.

(119) Shawn Brimley, «Choice and Constraint: Considering the 2014 Quadrennial Defense Review,» Congressional Testimony, Center of New American Security (26 February 2013), pp. 1-9.

(120) Hana Fischer, U.S. Military Casualty Statistics*:* Operation New Dawn*,* Operation Iraqi Freedom and Operation Enduring Freedom (Congressional Research Service), pp. 5-6.

(121) Joseph Stiglitz and Linda J. Blimes, Estimating the Costs of War*:* Methodological Issues with to Iraq and Afghanistan, p. 44, accessed on: February 2014, at: http://www.socsci.uci.edu/~mrgarfin/OUP/papers/Bilmes.pdf.

(122) Ibid., p. 44.

(123) Mark Gunzinger and Jim Thomas, The Quadrennial Defense Review*:* An Initial Assessment (Washington, DC: CSBA, February 2010), pp. 2-3.

(124) أكّدت تقارير مثل تقرير «الاتجاهات العالمية» (Global Trends 2025) الذي أصدره المجلس القومي للاستخبارات، وكذلك تقويمات قيادة القوات المشتركة، وبيئة العمليات المشتركة، النتائج نفسها التي أشار إليها تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، في ما يتعلق بالتوجّهات الجديدة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في قضايا التغيّر المناخي، والأخطار الناجمة عن انتشار الفقر والأوبئة على الصعيد العالمي.

(125) Ibid., p. 3.

(126) Ibid., p. 3.

(127) Ibid., pp. 4-5.

(128) Ibid., p. 5.

(129) Department of Defense, QDR *2010*, pp. 18-20.

(130) Ibid., pp. 18-20.

(131) Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report *2006* (Washington, DC: February 2006), p. 3.

(132) AUSA's Institute of Land Warfare, «2006 Quadrennial Defense Review: Shifting Emphasis,» Defense Report (March 2006), pp. 1-4.

(133) Gunzinger and Thomas, p. 4.

(134) Ibid., p. 4.

(135) Ibid., p. 5.

(136) Department of Defense, QDR *2010*, p. 5.

(137) Brimley, pp. 1-9.

(138) Ibid., pp. 1-9.

(139) Ibid., pp. 1-9.

(140) Ibid., pp. 1-9.

(141) Elizabeth Rosenthal, «U.S. to be World's Top Oil Producer in 5 Years, Report Says,» The New York Times (12 November 2012), p.16.

(142) International Energy Agency, World Energy Outlook *2012*, pp. 1-17, accessed on: 14/03/2014, at: http://www.worldenergyoutlook.org/pressmedia/recentpresentations/PresentationWEO2012launch.pdf

(143) Brimley, pp. 1-9.

(144) Ibid., pp. 1-9.

(145) Ibid., pp. 1-9.

الفصل الرابع
فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

أولًا: تقسيم الفئات بحسب الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

إن الفئات الدّلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، هي في الحقيقة الفئات التي وضعها محرّرو النشرية الرباعية للدفاع، وهي تتطابق في الواقع مع الفئات الموجودة في فهرس التقرير، حيث نُقلت من دون تدخل الباحث أو تلاعبه. وقد جاءت وفق ما ورد في الجدول (4-1)

الجدول (4-1)

الفئات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2014

م	الفئات الدلالية في النص الأصلي QDR 2014
1	**مستقبل البيئة الأمنية:** – الاتجاهات الإقليمية. – الاتجاهات العالمية. – الفرص ونقاط القوة الأميركية.
2	**استراتيجية الدفاع:** – أركان استراتيجة الدفاع الأميركي. • حماية الأراضي الأميركية. • بناء الأمن على مستوى عالمي. • نشر القوة، والقدرة على تحقيق النصر الحاسم. – بناء القدرة على التخطيط. – بنية الإبداع.
3	**إعادة التوازن إلى القوة المشتركة:** – القوة الجوية. – الجيش. – القوة البحرية. – ألوية البحرية الأميركية. – إيجاد التوازن بين القوة الناشطة وقوات الاحتياط. – حماية الأولويات القصوى: • حماية الأراضي الأميركية. • بناء الأمن على مستوى عالمي. • نشر القوة، والقدرة على تحقيق النصر الحاسم – الأخطار. – النقاط الجوهرية في خطة بنية القوة والمقدرات للسنة المالية 2019: • شعبة الجيش.

	• شعبة البحرية. • شعبة القوة الجوية. • قوات العمليات الخاصة. • القوات النووية الاستراتيجية. • قوات مهمات المعلوماتية/ السيبرية.
4	**إعادة التوازن إلى مؤسسة الدفاع:** – تحسين الوضع الصحي لمجمل قوات المتطوعين. – إعادة التوازن إلى مؤسسة الدفاع: • الفاعليات. • قدرة شراء أفضل، وإصلاح للإدراة المالية. • إدارة القوة الشاملة. • بنية إعادة التصفيف والاقتراب (BRAC). – الدفع والتعويضات.
5	التضمينات والأخطار في مستوى الاقتطاعات المالية المخصصة للدفاع.

في هذه المرحلة، يجري تقسيم المحتويات الدلالية بحسب الفئات المختارة. وتحتوي هذه العملية على إعادة توزيع جديدة ناجمة عن قراءة جديدة لمحتويات النص الأصلي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع في ضوء الفئات المقترحة والمتمثلة في: القوى الدافعة واللايقينيات والاستراتيجة والقضايا الصاعدة (يُنظر الجدول (4–2).

الجدول (4–2)

محتويات النص الأصلي للنشرية الرباعية لعام 2014 مقسّمة

بحسب الفئات الدلالية للبحث

الفئات	المحتويات الدلالية في النص الأصلي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2014
القوى الدافعة	تشمل جميع الدّلالات ذات العلاقة بـ: دور الولايات المتحدة الأميركية في النسق الدولي، التحديات الناجمة عن صعود دول مجموعة «البريكس»، أنماط تطوّر علاقات الولايات المتحدة الأميركية بحلفائها وشركائها، ظاهرة العولمة، ظاهرة انتشار التكنولوجيا والمعرفة بشكل واسع، وظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلًا عن انتشار التحديات غير المتماثلة.
اللايقينيات	تشمل جميع الدلالات ذات العلاقة بـ: مناطق الارتياب والكايوس المرتبط بالمستويات العملياتية والمؤسسية والعسكرية.
الاستراتيجية	تشمل جميع الدّلالات ذات العلاقة بـ: برامج إعادة البناء، إعادة التوازن إلى مؤسسة الدفاع، كما تشمل كذلك المقاربات المبتكرة حديثًا، أنماط إدراج الإصلاحات الجديدة بالمنظومة القائمة.

القضايا الصاعدة (الحوادث والمؤشّرات)	تشمل الدلالات التي تشير إلى حدوث تغيرات صغيرة، والسياسات غير الاعتيادية (التي لا تطرح عادة في سياقات بناء الاستراتيجية العسكرية والدفاعية)، مثل قضايا: التغيّر المناخي، القضايا الإنسانية، المساعدة، التربية والتكوين والتدريب.

الجدول (4-3)

التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

م	الفئات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
1	القوى الدافعة	54	32.53
2	اللايقينيات	24	14.45
3	الاستراتيجية	85	34.93
4	القضايا الصاعدة	30	18.09

احتوت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 على 193 وحدة تسجيلية، توزّعت في الفئات الدلالية المختلفة، حيث احتوت القوى الدافعة على 54 تكرارًا، أي 32.53 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. واحتوت الفئة الثانية أي فئة اللايقينيات (أ_ ل) على 24 تكرارًا، أي 14.45 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. واحتوت الفئة الثالثة الخاصة بالاستراتيجية على 85 تكرارًا، أي 34.93 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. واحتوت الفئة الرابعة الخاصة بالقضايا الصاعدة على 30 تكرارًا، أي 18.09 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. (يُنظر الجدول (4-3) الذي يوضّح التحليل الكمّي لمجمل الفئات الدلالية في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، والشكل (4-1) الذي يوضّح نسب الفئات الدلالية من المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014).

الشكل (4-1)

نسب الفئات الدلالية في المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

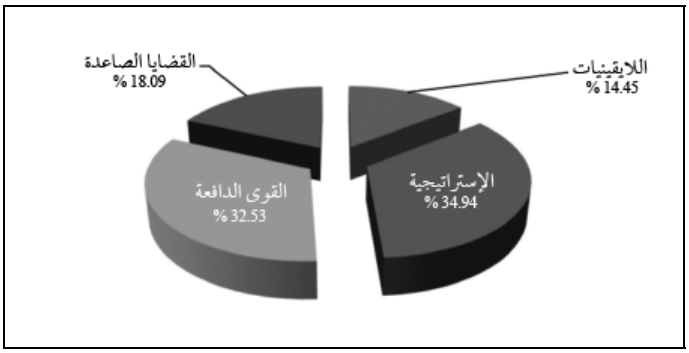

ثانيًا: القوى الدافعة

لقد احتوى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 على 54 تكرارًا تتعلق بفئة القوى الدافعة، وهو يمثل 32.35 في المئة من المحتوى الإجمالي للتقرير. ويظهر ذلك في الجدول (4-2)، وفي الشكل (4-1). وقد حاولت تكرارات هذه الفئة الإجابة عن السؤال المركزي الآتي: أي دور يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة الأميركية في الأعوام العشرة أو الخمسة عشر عامًا المقبلة؟ وما الآليات والوسائل التي من خلالها تستطيع القوة الأميركية تحقيق استدامة دورها العالمي، والمحافظة على مصالحها المنتشرة في العالم؟

ركّز تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 في فئة القوى الدافعة، على العناصر الآتية:

- أمن الولايات المتحدة الأميركية، وأمن حلفائها وشركائها.

- اقتصاد قوي في ظل بيئة ونظام اقتصادي مفتوح.

- نظام دولي يساهم في تطوير أسس السلام العالمي والأمن والفرص من خلال التعاون الدولي.

إضافة إلى ذلك، فإن فئة القوى الدافعة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، ركّزت بشكل أساسي على تسليط الضوء على الأولويات القصوى للولايات المتحدة الأميركية، من خلال تحسين التوازن وإعادته إلى العلاقات مع الدول الشريكة للولايات المتحدة في أغلبية مناطق العالم، بخاصّة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وفي أوروبا، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من أجل توطيد ثلاث دعائم جوهرية تعتبر حجر الزاوية في الاستراتيجية الأميركية في البيئة الأمنية المستقبلية:

- حماية الأراضي الأميركية، من خلال ردع أي هجوم على الولايات المتحدة الأميركية وهزمه، ودعم السلطات المدنية الأميركية، من أجل تحسين قدراتها وإمكاناتها لتحقيق التأثيرات المرجوّة(146).

- بناء الأمن على نحو عالمي وكوكبي، وذلك من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي، ردع العدائيات، دعم الحلفاء والشركاء وتفعيل التعاون مع الفاعلين الدوليين الآخرين من أجل مواجهة أفضل للتحديات الأمنية المشتركة.

- موضَعَة القوة في شكل حاسم، حيث تتمكن من هزم أي عدوان، أو حادث عرضي، وتدمير الشبكات الإرهابية، وضمان المساعدة الإنسانية، والإسعاف في حالات الكوارث الكبرى(147).

لذلك، يمكن القول إن هذه الركائز الثلاث تدعم بشكل أساس فكرة اعتبار الولايات المتحدة الأميركية قوة محرّكة ودافعة في البيئة الأمنية العالمية ين 15 و20 عامًا المقبلة، من خلال إبراز أهمية الاعتماد المتبادل بين مؤسسة الدفاع الأميركية وبين الفواعل الداخليين والخارجيين.

ساهم تقرير النشرية للدفاع لعام 2014، في معرض الحديث عن فئة القوى الدافعة والمحرّكة في تسليط الضوء على أهم المهمات (Missions) التي تضطلع به هذه القوى، بخاصّة المهمات المتعلقة بتوسيع دور الولايات المتحدة الأميركية، أو أحد حلفائها. ويشير التقرير هنا إلى أن إحدى المهمات الأساسية لوزارة الدفاع الأميركية تتضمن تحسين الوضع الأمني للولايات المتحدة على مستوى عالمي. ولن يكون ذلك ممكنًا من دون النجاح في بناء قدرات الحلفاء في ردع الصراعات، فضلًا عن دعم الاستقرار في فضاءات جغرافية

محدّدة مثل مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[148].

يعتمد دور الولايات المتحدة الأميركية كإحدى القوى الدافعة في النسق الدولي – بحسب النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 – بشكل كلّي على القدرة في نشر القوة، وإدارة الحرب ضد الإرهاب في مناطق بعيدة جدًا من جغرافية الولايات المتحدة الأميركية، مثل اليمن، أفغانستان، مالي، وذلك بالموازاة مع استراتيجية مساعدة الشركاء في هذه المناطق في محاربة الإرهاب، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك من أجل القضاء على فرص وصول التهديدات إلى حدود الولايات المتحدة الأميركية.

ثالثًا: اللايقينيات

مثّلت فئة اللايقينيات 24 تكرارًا، أو 14.45 في المئة من المحتوى الدلالي الإجمالي لفئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014. وبحسب التقرير، فإن جوهر الارتيابات واللايقينيات التي تواجه المستقبل الأمني للولايات المتحدة الأميركية في الأفق المستقبلي القريب والمتوسط، هو التغيّر السريع في البيئة الأمنية العالمية، ما دفع بوزارة الدفاع الأميركية إلى العمل على إعادة موضعة نفسها من جديد، حيث تتمكّن من مواجهة التحديات والفرص التي ترهن مستقبل القوة الأميركية، بخاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، مراكز القوة الجديدة، تزايد التقلّب وعدم الاستقرار في الوضع الأمني العالمي بشكل عام، انعدام القدرة على التنبؤ بالمستقبل، حيث يؤدّي إهمال هذه المجالات التي يشوبها اللايقين بجميع أطيافه إلى أخطار متعددة على الأمن الأميركي[149].

أما بالنسبة إلى أكثر مسألة وُضعت في قمة اللايقينيات والارتيابات فهي – بحسب التقرير – التوجّس من وضع الولايات المتحدة الأميركية بين 5 و10 سنوات مقبلة، في ظل قيود شديدة ناجمة عن الوضع المالي، فبالنظر إلى مخصصّات السنة المالية 2012، نجد أن وزارة الدفاع الأميركية قامت بامتصاص الآثار الكبيرة على التخفيضات التي بلغت 487 مليار دولار، وذلك على مدى عشر سنوات نتيجة السقوف التي وضعها قانون الرقابة على الموازنة (Budget Control Act – BCA) لعام 2011، كما وضعت آلية للاستقطاع تتطلب تخفيضات تقارب 50 مليار دولار سنويًا، على الرغم من أن قانون الموازنة لعام 2013، كان قد أقرّ تخفيضات متواضعة على الاستقطاع. لذلك يرى التقرير أن الكونغرس أمام ضرورة التحرّك لوضع حدّ لبرامج الاقتطاعات السنوية التي سوف تُستأنف في السنة المالية 2016، وذلك على الرغم من وضع هدف تحقيق أعلى قدر من الفاعلية في الدفاع عن المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في قمة الأولويات.

في ظل المقتضيات المالية لخفض العجز، جاءت الموازنة التي قدّمها الرئيس لعام 2015 لتقلّل من موازنات الدفاع المتوقّعة بمقدار 113 مليار دولار، وذلك على مدى خمس سنوات مقارنة بالموازنة التي تمّ طلبها للسنة المالية 2014. وهذه الوضعية ضاعفت من آثار اللايقين المالي على الوضعية الأمنية للولايات المتحدة[150]، ما فرض على وزارة الدفاع الأميركية السعي نحو إيجاد التوازن بين المتطلبات الدفاعية والقيود المالية المتزايدة.

يحاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، تأكيد أن مصدر اللايقين في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية في مدى السنوات العشر المقبلة، ينجم في الأساس من القيود المالية وموازنات الدفاع التي تتقلص على نحوٍ متزايد.

رابعًا: الاستراتيجية

يمكن القول إن فئة الاستراتيجية في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، كوّنت نسبة معتبرة داخل التقرير، وهي ليست سمة مقتصرة على هذا التقرير الأخير فحسب، بل يمكن تعميم هذه الصفة على جميع النسخ السابقة لتقارير النشريات الرباعية للدفاع منذ ظهورها أول مرة. لذلك غالبًا ما توصف هذه التقارير في الأوساط الرسمية والأكاديمية بأنها «موجّهة لبناء الاستراتيجية» (Strategy Driven).

شكّلت فئة الاستراتيجية 58 تكرارًا من مجموع 166 من تكرارت مجمل النص، أي 34.93 في المئة من المحتوى الدلالي الإجمالي. ولكن ما يميّز الثيمات التي اشتغلت عليها هذه الفئة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، يظهر بشكل عميق في بحثها عن الإجابة عن السؤال الآتي: كيف يمكن بناء استراتيجية ناجعة للدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية في ظل بيئة مالية تحاصرها سياسة التقشف؟

توجّهت فئة الاستراتيجية في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، إلى معالجة إشكالية كيفية صوغ استراتيجية دفاعية ناجعة في ظل بيئة أمنية سريعة التغيّر، ومع وجود طيف واسع من الارتيابات واللايقينيات يحملها المستقبل القريب، بخاصّة في مجالات التحوّلات الجيوسياسية، والتحوّلات في شؤون إدارة الحرب، والتغيّرات في البيئة المالية التي أصبحت تضغط بشدّة على مؤسسة الدفاع في الولايات المتحدّة الأميركية.

أمام هذه السياقات المعقّدة من الفرص والقيود، اتخذت وزارة الدفاع الأميركية مسلك إعادة صوغ متطلبات الدفاع بشكل جديد. يعكس هذا المسلك تركيز وزارة الدفاع على مفهوم أساس وهو «إعادة التوازن» (Rebalance)، حيث تحوّل هذا المفهوم إلى العنوان الرئيس لبناء الاستراتيجيات وصوغها في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014.

تحت مفهوم «إعادة التوازن»، تناول تقرير النشرية الرباعية للدفاع 2014 المجالات الآتية:

1 – إعادة التوازن من أجل مواجهة الطيف الواسع للصراع

ينطلق تقرير النشرية الرباعية ضمن هذه الاستراتيجية من افتراض أساس مفاده أن الصراعات المستقبلية تتشكّل على نحوٍ شديد التعدد والاختلاف، حيث قد تتمظهر هذه الأشكال الصراعية كحالات طوارئ، أو مجموعات تحارب بالوكالة، وتستخدم أساليب الحرب غير المتماثلة، أو نشوب صراعات في مستويات أعلى بين دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل، أو دول تمتلك استراتيجيات منع الوصول واختراق المناطق (AD/ A2)[151].

تتبلور الاستراتيجية الأميركية الدفاعية للقرن الواحد والعشرين في مواجهة هذا الطيف الواسع من أنماط الصراع، من خلال الجاهزية والاستعداد لجميع هذه الأنماط، وذلك على الرغم من وجود مجموعة من الإكراهات الواجب التعامل معها بحنكة، وذلك مثل محدودية حجم القوات الأميركية، الأمر الذي يعوق عمليات بثّ الاستقرار على نطاق واسع وبعيد المدى. ولكن من ناحية أخرى، فإن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 يقرّ بقيمة الخبرة القتالية الواسعة التي كسبتها الولايات المتحدة الأميركية في السنوات العشر السابقة من حربيها في كل من أفغانستان والعراق.

إضافة إلى استراتيجية الجاهزية والاستعداد، فإن التقرير يطرح استراتيجية استدامة الاستثمار في التكنولوجيا والعلوم، والتطوير داخل القطاعات ذات العلاقة بالدفاع وخارجها، وذلك من أجل مواجهة الطيف الواسع من أنماط الصراعات الصاعدة في المستقبل المنظور[152]. وأوصى تقرير وزارة الدفاع الأميركية بضرورة ضمان استمرار نهج التطوير والتحسين في القضايا ذات الأهمية القصوى، كتحسين قدرات الدفاع في الفضاء السيبري والمعلوماتي الذي يعدّ مجالًا واعدًا بالتحوّلات الكبرى في المستقبل.

أشار التقرير أيضًا ضمن استراتيجية «إعادة التوازن» من أجل مواجهة الطيف الواسع للصراع، إلى اقتراح إعادة توازن لاستراتيجية مكافحة التمرّد، من خلال تركيز الجهود بشكل أكبر على بناء الشراكات، بخاصة مع الدول التي تعاني أعراض الفشل والهشاشة، وذلك مع احتفاظ الولايات المتحدة الأميركية بقدرات النشاط والفاعلية، من أجل اقتناص فرص الحركة المباشرة، بما في ذلك استغلال قدرات الاستخبارات والمراقبة والهجوم الدقيق واستخدام القوات الخاصّة[153].

2 – إعادة التوازن ودعم الوجود الأميركي على الصعيد الخارجي من أجل حماية أفضل لمصالح الأمن القومي الأميركي

يسعى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 إلى توضيح الآليات والاستراتيجيات التي من خلالها تتمكن الولايات المتحدة الأميركية من تحقيق الركائز الثلاث للأمن القومي التي ذُكرت أعلاه في معرض الحديث عن القوى الدافعة، وذلك في الأفق الزمني بين الـ 15 والـ 20 عامًا المقبلة. ووفقًا لهذا الإطار سوف يتركز نشاط وزارة الدفاع الأميركية على توجيه جهود الأمة نحو إعادة التوازن لوضعية القوة الأميركية على المستوى العالمي، بخاصّة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وضرورة توطيد السلم والاستقرار في هذه المنطقة. كما ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على ضمان استمرار مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، مع ضمان التزامها بأمن شركائها في هذه المنطقة[154].

3 – إعادة التوازن إلى الكفاءة والقدرة والجاهزية في ظل القوة المشتركة

يقرّ تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 بأن القوة المشتركة (Joint Force) تعاني فقدان التوازن بسبب القيود المالية. كما أن جاهزية هذه القوات أصابها خلل كبير، ناجم عن تطبيق المخصصّات

المالية للسنة المالية 2013، وهو ما أثّر سلبًا في أداء القوة المشتركة في مجال التطوير والتحديث[155]؛ بالتالي فإن الاستراتيجية التي يُوصي بها التقرير هنا هو استغلال التمويل الموجود لإعادة ترميم القوة المشتركة وبنائها بعد خروجها من مسرح العمليات الأفغاني.

على الرغم من أن القدرة الأميركية على صوغ الاستراتيجية تأثّرت بشكل سلبي، على صعيد كثير من القضايا، فإن القدرة على تنفيذ الاستراتيجية تأثّرت أيضًا نتيجة معضلة محدودية الموارد، وهو ما دفع واضعي التقرير إلى تحديد النقاط الأساسية في القوة المشتركة التي تحاول وزارة الدفاع دعمها، وكانت كالآتي:

– الحفاظ على قوة جوية مع التمتع بإمكان نشر مؤهلاتها الأساسية على مستوى عالمي كمطلب جوهري لاستراتيجية الدفاع الجديدة.

- دعم الجيش المصنف ضمن الفئة الأولى عالميًا، وهو جيش له القدرة على إدارة العمليات العسكرية البرية بأنواعها كلها، بما في ذلك الإسناد القتالي البري، والقدرة على العمل في المراحل القتالية المختلفة، والتشارك في العمليات المتعددة الجنسية من خلال تدعيم بنية القوة.

- ضمان وجود قدرة بحرية في إطار بناء القوة على مستوى عالمي، مع ضمان الاستجابة في أثناء حدوث الأزمات.

- التشديد على استمرار دور ألوية البحرية الأميركية، من حيث الاستجابة الفورية للأزمات، مع ضرورة إبراز أولويات التحديث، وتأكيد قيمة الجاهزية، والتخطيط للوصول قوة قوامها 182،000 من جنود قوات البحرية الأميركية الناشطين[156]. كما تحاول القوة المشتركة إعادة التوازن إلى المتطلبات الإضافية، وذلك على نحوٍ يلائم مقترح الرئيس للسنة المالية 2015[157]، وذلك لهدف حماية مراكز القدرة والقوة في الاستراتيجية في المجالات الآتية:

• **الفضاء السيبري (المعلوماتي)**: سوف تسعى وزارة الدفاع الأميركية ضمن تطوير القدرات الجديدة والموسّعة في الفضاء السيبري، مع تدعيم القوات الأميركية في مجال إدارة العمليات في الفضاء السيبري (المعلوماتي)، وتوفير الإسناد للعمليات العسكرية في مناطق العالم كلها، وتوفير الدعم للقادة العسكريين وهم بصدد التخطيط، وتنفيذ المهمات العسكرية، ومكافحة الهجمات المعلوماتية على الولايات المتحدة الأميركية.

• **الدفاع الصاروخي**: تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى زيادة عدد المحطّات الأرضية لاعتراض الصواريخ. وقد قامت وزارة الدفاع بنشر رادارٍ جديد في اليابان من أجل تحسين قدرة الإنذار والتعقّب المبكّر.

• **الردع النووي**: تتوجّه وزارة الدفاع الأميركية نحو الاستثمار في تحديث أنظمة الإطلاق النووية وتطويرها، وأنظمة الإنذار، وأنظمة التحكّم والسيطرة، وذلك من خلال التعاون مع وزارة الطاقة، والبنيات الأخرى المساندة الأسلحة النووية.

• **الفضاء**: سوف تتجّه وزارة الدفاع الأميركية نحو اعتماد أنظمة أقلّ تعقيدًا، وأكثر قدرة على التحمّل

والمرونة، مع الاستمرار في اعتماد مقاربة السطوح المتعددة (multi-layered approach)، وذلك من أجل ردع الهجمات على الأنظمة الفضائية، مع الإبقاء على حالة التأهّب والجاهزية في حالات فشل الردع عن أداء دوره.

• **الجو/ البحر**: سوف يستمر الاستثمار الأميركي بشكل أكبر في تطوير الطائرات القتالية كالمقاتلات والقاذفات، وتحسين قدرات الاستهداف البعيد المدى، فضلًا عن قدرات الرقابة المستدامة والفورية، والبنى ذات المرونة، وتحسين القدرة المشتركة (Joint Forces' Ability) من خلال الحرب في أعماق البحار، وذلك من أجل مكافحة عمليات منع الوصول (A2 /AD).

• **الهجوم الدقيق**: في هذا الإطار تسعى وزارة الدفاع الأميركية إلى استحداث صواريخ جو – أرض متقدّمة، حيث تسمح للمقاتلات والقاذفات الانخراط في عمليات استهداف شامل للأهداف. كما تحاول الوزارة استحداث صواريخ كروز مضادة للسفن وبعيدة المدى. وتهدف من خلال ذلك إلى تحسين القدرة المشتركة للقوات الجوية الأميركية، وتحسين شكل انخراط المقاتلين على الأرض ضمن المجال الجوي المحمي.

• **الاستخبارات والاستطلاع والترصد**: ضمن هذه الاستراتيجية، تكون وزارة الدفاع الأميركية في صدد إعادة التوازن إلى الاستثمارات، وذلك عبر اعتماد الأنظمة ذات القدرة على الاستجابة العملياتية، والأداء الفعّال في ظل بيئات شديدة التنافس، بالموازاة مع توفير مؤهلات مناسبة للتعامل مع البيئات غير المعادية، وتحقيق دعم على مستوى عالمي من أجل التيقّظ أمام الحالات الطارئة، ومكافحة التمرّد، والقدرة على أداء مهمات أخرى.

• **مكافحة الإرهاب والعمليات الخاصّة**: في هذا المجال، تتوجّه استراتيجية وزارة الدفاع الأميركية إلى الزيادة من القوام العام لحجم قوات العمليات الخاصّة لتصل إلى تعداد 700 , 69 من المستخدمين، بالموازاة مع ضمان استمرار عمل القدرات الأميركية على نحوٍ شبكي، ومن خلال العمليات المتفرّعة، وذلك من أجل هزم تنظيم «القاعدة»، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل[158]، وبناء قدرات حلفاء الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى استمرار الدعم للعمليات التقليدية[159](Conventional Operations).

4– إعادة التوازن (السن والذيل Tooth and Tail) بين الجنود المقاتلين والعناصر العسكرية التي تدعمهم

تحاول وزارة الدفاع الأميريكية – بحسب تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 – ضمن هذه الاستراتيجية إيجاد التوازن ضمن المكونات الداخلية في مؤسسة الدفاع، كمراقبة تكلفة النمو، والبحث عن الفاعلية، وجعل الأولوية القصوى للإنفاق على القوات المقاتلة، واعتماد الإصلاحات على نحوٍ مستمر، ومنها الاعتماد على مبادرة «قدرة شرائية أفضل» (Better Buying Power Initiative) المؤسّسة على مقاربة إنجاز البرامج ضمن تكلفة مدروسة، حيث تستهدف الإنتاجية، والإبداع ضمن الجهاز

الصناعي والحكومي، مع العمل على إزاحة العمليات غير المجدية والبيروقراطية، وتحسين الفاعلية التنافسية، وتحسين استخدام الفنيين في مجال الخدمات، وتطوير الاحترافية في مجمل القوة العاملة[160].

خامسًا: القضايا الصاعدة

شكّلت فئة القضايا الصاعدة 30 تكرارًا، أي ما يعادل 18.09 في المئة من المحتوى الدلالي الإجمالي لنص تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، وقد ضمّن التقرير داخل هذه الفئة مجموعة من المسائل المهمّة جاءت كالآتي:

– من أهم المسائل التي أصبحت تحتل قيمة متزايدة لدى وزارة الدفاع الأميركية توسيع فرص توظيف النساء كي يخدمن في القوات المسلّحة الأميركية، وتسعى الوزارة كذلك إلى دمج النساء بنجاح في المجالات الوظيفية القليلة الباقية، والتي كانت مقيّدة لهن. وفي سبيل ذلك قام الجيش الأميركي بإلغاء قاعدة إقصاء النساء من المعارك المباشرة، ومن أغلبية الوظائف الأخرى. لذلك اتّجهت وزارة الدفاع الأميركية إلى إلغاء جميع الحواجز الجندرية. ومن مخرجات هذه القرارات فتح وزارة الدفاع لحوالى 75,000 منصب شغل للنساء في الجيش الأميركي منذ عام 2012[161].

– تعمل وزارة الدفاع أيضًا من أجل القضاء على مشكلة التحرّش الجنسي كقضية ذات أولوية قصوى في داخل الجيش الأميركي.

– تسعى وزارة الدفاع الأميركية أيضًا إلى إدراج مجموعة من التغييرات تسمح للمثليين جنسيًا من النساء والرجال بأن يخدموا في الجيش الأميركي في بيئة منفتحة[162].

– في ظل بيئة مالية مقيدة، استمرّت وزارة الدفاع الأميركية في إجراء مجموعة من التغييرات مكّنتها من تقديم حزمة تعويض تنافسية، الأمر الذي يحسّن قدرة التجنيد في القوة الأميركية المشتركة والحفاظ عليها في المستقبل. وشملت هذه التغييرات: زيادات سنوية مقيدة في رواتب الجيش على مدى السنوات الخمس المقبلة، التقليل من سرعة تنامي مخصّصات السكن المعفاة من الضريبة، وتبسيط برامج الرعاية الصحية والمعروفة بـ «TRICARE» وتحديثها، تضمين مبالغ إطار «المشاركة في الدفع» واستقطاعات منتسبي الجيش عند الاستفادة من الخدمات الطبية، وزيادة هذه المبالغ بشكل طفيف ومتدرّج. وستوفّر مجمّل هذه التغييرات والتحديثات حوالى 12 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. وقد يتضاعف هذا المبلغ بشكل أكبر على مدى السنوات العشر المقبلة، بخاصّة إذا طُبّقت هذه التوصيات على نحوٍ كامل.

سادسًا: تقويم المحتوى الضمني لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

إن تحليل محتوى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، أبرز حدوث تحول وتطوّر ملحوظ في نمط

توزيع التكرارات ضمن كل فئة دلالية، وذلك يشير في الواقع إلى تشكّل سياقات واتجاهات جديدة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، بدأت تبتعد بشكل ما من السياقات التي كُتبت فيها تقارير النشريات الرباعية للدفاع لعامي 2006 و2010. ويبدو ذلك عند إجراء مقارنة بسيطة لتطوّر نسبة فئة اللايقينيات التي ظلّت تراوح ما بين 5 في المئة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، و6.72 في المئة في تقرير عام 2010، أي تطوّرت بنسبة ضئيلة جدًا وهي 1.72 في المئة، فيما نلحظ تطوّرًا ملموسًا في حجم التكرارات المتعلّقة بهذه الفئة في تقرير عام 2014، حيث وصلت إلى 14.45 في المئة. وهي الملاحظة نفسها التي يمكن استنتاجها عند الحديث عن تطوّر حجم تكرارات فئة القضايا الصاعدة التي جاءت نسبتها 12.16 في المئة و12.10 في تقريري النشريتين الرباعيتين للدفاع لعامي 2006 و2010 على التوالي، فيما تطوّرت لتصل إلى 18.09 في المئة في تقرير عام 2014.

على الرغم من النهج ذي الطبيعة الاستراتيجية الذي هيمن على بنية تقارير النشريات الرباعية للدفاع بشكل عام (Strategy Driven)، والذي يتجلّى من خلال النظر إلى عدد التكرارات التي تتناول قضايا بناء الاستراتيجية والقوى الدافعة التي تُشكّل مُجتمعة 67.46 في المئة في تقرير عام 2006، وشكّلت 81.18 في المئة في تقرير عام 2010. أما بالنسبة إلى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، فقد شهدت تراجع فئتي الاستراتيجية والقوى الدافعة لمصلحة اللايقينيات والقضايا الصاعدة التي وصلت إلى 32.54 في المئة (يُنظر الأشكال (4-2) و(4-3) و(4-4)).

الشكل (4-2)
الاستراتيجية والقوى الدافعة في مواجهة اللايقينيات والقضايا الصاعدة
في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006

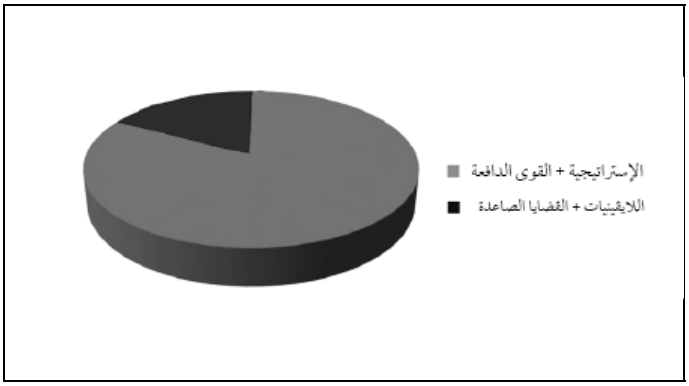

الشكل (4-3)
الاستراتيجية والقوى الدافعة في مواجهة اللايقينيات والقضايا الصاعدة
في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010

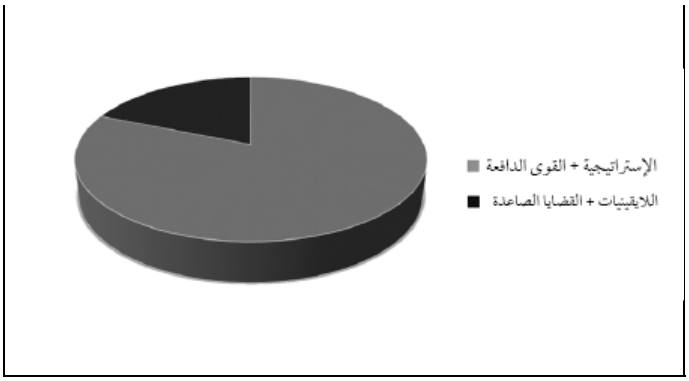

الشكل (4-4)

الاستراتيجية والقوى الدافعة في مواجهة فئتي اللايقينيات والقضايا الصاعدة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014

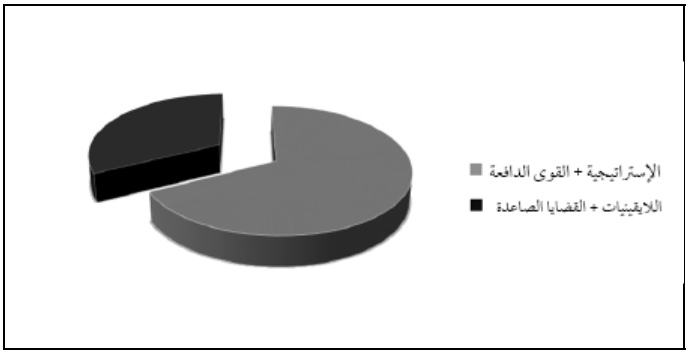

بغض النظر عن الصبغة الاستراتيجية التي ظلت تهيمن على تقارير النشريات الرباعية للدفاع، يمكن أن نتلمس توجّهًا واعيًا لدى وزارة الدفاع الأميركية نحو طرح المسائل المتعلّقة بفئات القضايا الصاعدة واللايقينيات بشكل أوسع وأكبر، وقد يعود ذلك في الأساس إلى ارتباط الاستراتيجية والبرامج والمشاريع التي تنخرط فيها الولايات المتحدة الأميركية – من أجل الحفاظ على أمنها ومصالحها في الأفق الزمني بين الـ 15 والـ 20 عامًا المقبلة – بطيف واسع من اللايقينيات والارتيابات الثاوية في هذا الأمد الزمني المنظور. وقد ظهر هذا التوجّه جليًّا في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، حين ركزّ التقرير بشكل لافت على اللايقينيات الناجمة عن القيود المتنامية على موازنة الدفاع، وهو ما قد يرهن مستقبل الاستثمار في المبادرات والبرامج المبتكرة والجديدة، فضلًا عن تآكّل القدرة الاستثمارية، وقدرات البحث والتطوير لمؤسسة الدفاع الأميركية بسبب تزايد تكلفة أجور المستخدمين بشكل مستمر (يُنظر الجدول (4-4) الذي يوضح كيفية تراجع موازنة وزارة الدفاع الأميركية في عام 2014 والموازنة التي كانت مرتقبة لعام 2015).

الجدول (4-4)

مقارنة موازنة وزارة الدفاع في الشعب المختلفة للسنة المالية 2014 بالموازنة التي كانت مطلوبة للسنة المالية 2015 (بالألف دولار)

	موازنة الدفاع للسنة المالية 2014	الموازنة المطلوبة للدفاع للسنة المالية 2015	الفرق بين السنة المالية 2014 والسنة المالية 2015
الجيش	121,686,104	120,330,929	– 1,355,175
البحرية	147,324,539	147,685,630	361,091
القوة الجوية	134,708,938	137,781,235	3,027,297
الدفاع – الشامل (Defense-Wide)	92,303,801	89,806,389	–2,497,472
المجموع	496,023,442	495,604,183	–419,259

المصدر: Center for Strategic and International Studies, «The 2014 QDR and FY 15 Defense Budget: What Are We Watching for,» pp. 1–4, accessed on: 28 October 2015, at: http//cisis.org/files/publication/1403...%20What%20Are%20We%20Watching_Web.pdf

يوضّح الجدول أعلاه مقارنة موازنة الدفاع لعام 2014 بتلك التي كانت مطلوبة لعام 2015، وذلك في شعب وزارة الدفاع الأميركية المختلفة المتمثلة في: الجيش (القوات البرية)، القوة البحرية، القوة الجوية، الدفاع الشامل، حيث تظهر في الجدول زيادة في موازنة القوة الجوية بمقدار 2.4 في المئة، وزيادة في موازنة القوة البحرية بمقدار 0.3 في المئة، في حين تراجعت موازنة الجيش 1 في المئة، وتراجعت موازنة الدفاع الشامل 2.7 في المئة. لذلك فإن موازنة الدفاع تراجعت بشكل عام 1 في المئة، ما يعني أن محاولات وزارة الدفاع في الحفاظ على مستويات موازنة البحث والتطوير والاختبار والتقييم (Research, Development, Test and Evaluation) مستقرّة.

من المعلوم أن الأولويات التي تركزّ عليها مشاريع البحث والتطوير في المجالات الآتية: الفضاء السيبري، الدفاع الصاروخي، الردع النووي، الفضاء، الهجوم الدقيق (Precision Strike)، الاستخبارات والاستطلاع والترصد، مكافحة الإرهاب، العمليات الخاصّة. وينسجم اختيار هذه الأولويات مع الفرضية التي تقول إن الولايات المتحدة الأميركية دولة تتميز بالقدرات العسكرية التقليدية، لكنها تعاني ضعفًا وهشاشة في القدرات اللاتماثلية (Asymetric Capabilities)[163].

يشير التقرير التقويمي إلى ندوة الدفاع القومي التي تقوم عادة بقراءة تحليلية للنشريات الرباعية للدفاع بعد صدورها. وتنطلق ندوة الدفاع القومي من فرضية مركزية مفادها أن القدرات العسكرية العالمية للولايات المتحدة الأميركية والتزامها يشكّلان حجر الزاوية في توطيد وشائج القيادة الأميركية في العالم. وفي

ضوء هذه الفرضية تؤكّد ندوة الدفاع القومي أن الاقتطاعات على موازنة الدفاع الناجمة عن القيود التي فرضها قانون الرقابة على الموازنة (BCA) منذ عام 2011 تكبح هذه القدرات[164].

إن الاقتطاعات الإضافية التي تفرض مزيدًا من القيود على إدارة مؤسسة الدفاع تحت قانون الاستقطاعات في السنوات المقبلة تساهم في خلق فجوة حقيقية، قد تشكّل خطرًا فعليًا في المستوى الاستراتيجي للوضع المستقبلي للولايات المتحدة الأميركية. وتدفع هذه الفجوة الاستراتيجية نحو تراجع القدرة الاستثمارية الأميركية في البرامج والمشاريع، وتتسبب في تراجع الجاهزية العسكرية. كما قد تُسبّب هذه الفجوة تدهورًا في الوضع الراهن والمستقبلي للقدرات الأميركية، الأمر الذي قد يزيد شكوك حلفاء الولايات المتحدة الأميركية، وحتى أعدائها في مدى التزام القوة الأميركية، ومستويات انخراطها في النسق الدولي. إضافة إلى ذلك، فإن القيود المالية سوف تساهم في رفع مستوى الأخطار في البيئة الأمنية الأميركية على الأمد القريب، الأمر الذي يؤدّي إلى وضعية مستقبلية أقلّ أمنًا وأقلّ ازدهارًا. لذلك اُعتبرت هذه القيود مساهمة في هزم الذات على نحو واضح.

توصّل تود هاريسون إلى الملاحظات نفسها تقريبًا قبل سنة من نشر التقرير، من خلال كتابه Chaos and Uncertainty: The FY 14 Defense Budget and Beyond (**الكايوس واللايقين: موازنة الدفاع للسنة المالية 2014 وما بعدها**) الذي تتبّع فيه تراجع موازنة الدفاع الأميركي بين عامي 2013 و2014. ووصف هاريسون البيئة المالية بالكايوسية [الفوضى] واللايقينية، لكن الفكرة المهمّة التي يمكن رصدها من ملاحظات تود هاريسون حول موازنة الدفاع لعام 2014، من خلال النظر إلى مخصّصات البرامج، نجد أن على الرغم من أن وزارة الدفاع التي تتمتع ببعض الحرية في طريقة توزيع اقتطاعاتها على البرامج المختلفة، بدا أنها تميل إلى الاقتطاع من موازنة إدارة الأعمال (Procurement)، ومن موازنة البحث والتطوير والاختبار والتقييم، وذلك من أجل تخفيف الاقتطاع على برنامج العمليات والصيانة، ما يعني مقايضة القدرات والكفاءات المستقبلية الواعدة لمؤسسة الدفاع، بإجراءات تحقيق الجاهزية القصيرة الأمد[165].

لكن، من المهمّ الإشارة هنا، إلى أن الاقتطاعات التي تقوم بها وزارة الدفاع الأميركية وهي في صدد تخفيف الاقتطاع على برنامج العمليات والصيانة، تمسّ بعض البرامج التي صنفتها هذه الدراسة ضمن القضايا الصاعدة التي أخذت تتسع مساحتها بشكل مستمّر ضمن التكرارات الإجمالية لتقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014، إلا أن المفارقة قد تبدو عجيبة عندما تستهدف وزارة الدفاع الاستقطاع من برامج الرعاية الصحية أو الاهتمام بالموارد البشرية.

يقرّ تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، بوجود رابط قوي بين اعتبارات استمرار الولايات المتحدة كقوة دافعة ومحرّكة في النسق الدولي، وذلك في الأمدين القريب والمتوسط، وبين قدرة الولايات المتحدة الأميركية على بناء الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع، مع متغيّرات اللايقين والارتياب التي أفرزتها سياسات الاقتطاعات، والقيود المتزايدة على موازنة الدفاع، وهو ما انعكس على طبيعة الافتراضات الأساسية للاستراتيجية الأميركية الأمنية في الأمد الزمني بين عامي 2015 و2025 التي انطلق منها تقرير

النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 واستراتيجية الأمن القومي لعام 2012، وأبرز هذه الفرضيات هي:

- استمرار الولايات المتحدة الأميركية قوة عالمية بمسؤوليات عالمية بين عامي 2015 و2025.

- الاستمرار في إعادة التوازن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي.

- استمرار الانخراط في الشرق الأوسط، ولكن مع وجود أقل للقوات الأميركية على الأرض (Fewer Boots on the Ground).

- لا توجد عمليات بث استقرار، أو عمليات مكافحة التمرّد على الأمد القريب.

- تخفيض الانخراط العسكري في أوروبا وآسيا وأميركا الجنوبية[166].

بناءً على هذه الفرضيات، تحاول الولايات المتحدة الأميركية العمل على مواجهة اللايقين من خلال تقسيم استراتيجية العمل على فترات زمنية:

1- مواجهة الأخطار في الأمدين الزمنيين القريب والمتوسط في السنوات المالية 2015-2019، وفي السنوات المالية 2020-2025

في هاتين الفترتين الزمنيتين اللّتين تتميزان بتصاعد الارتياب والقيود المالية، تتعيّن إدارة أخطار أقل، وإبقاء الاقتطاعات على المخصصات في السنوات المالية 2015-2019 في مستوى مقبول.

2- استثمر الآن في القدرات العسكرية المتطوّرة في الأمد البعيد (ما بعد سنة 2026)

يتعيّن في فترة ما بعد عام 2026، التحضير لاحتمال مواجهة أخطار شديدة[167].

لقد شدّت فكرة الأخطار المالية على الاستراتيجية الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة في الأمد الزمني بين عامي 2015 و2025، انتباه الأوساط الرسمية الأميركية المختلفة. وانعكس ذلك بشكل واضح على مقترح موازنة الدفاع لعام 2016 التي بلغت 585.2 مليار دولار، حيث تجاوزت موازنة عام 2015 بـ 24.9 مليار، أي بزيادة 4 في المئة[168].

مع فرضية استمرار اللايقين المالي والاستراتيجي، سوف تحاول وزارة الدفاع الأميركية تحقيق نوع من التوازن المطلوب بين العناصر الآتية: القدرة، المؤهّلات، الجاهزية الراهنة والمستقبلية. كما يسمح مقترح الموازنة لعام 2016 للقوة العسكرية الأميركية بحماية المصالح الأميركية، مع إمكان تحسين استراتيجية الدفاع، ولكن من دون أن يمنع ذلك زيادة الأخطار في بعض المهمات، كمواجهة الفجوات على مستوى التدريب والصيانة في الأمد القريب.

أما على مستوى المدى المستقبلي البعيد، فقد يكون في مقدور وزارة الدفاع وفقًا لمقترح موازنة عام 2016 تقليص هامش الخطأ في التعامل مع أخطار اللايقين في البيئة الأمنية التي تتميز بالدينامية والتحوّل السريع. ويرتبط استمرار الولايات المتحدة الأميركية في مركز الريادة العالمية أيضًا بقدرتها على وضع استراتيجية

قومية دفاعية متماسكة، تستطيع من خلالها أن تحمي المصالح الأميركية وتطوّرها، وذلك من خلال استخدام قوة عسكرية قادرة على تنفيذ هذه الاستراتيجية بفاعلية متناهية.

خفّضت وزارة الدفاع الأميركية من موازنة عمليات الطوارئ في ما وراء البحار (Overseas Contingency Operations)، وذلك تلاؤمًا مع فرضية الانسحاب من الانخراط العسكري المباشر للقوات الأميركية في أوروبا وآسيا وأميركا الجنوبية. وبلغت نسبة التخفيض 21 في المئة، حيث كانت تبلغ موازنة عام 2015 لعمليات الطوارئ ما وراء البحار 64.2 مليار دولار. وانخفضت في الموازنة المقترحة لعام 2016 إلى 50.9 مليار دولار، أي سجّلت تراجعًا بلغ 13.3 مليار دولار، حيث يسمح هذا التخفيض لوزارة الدفاع الأميركية لتستكمل انسحابها من أفغانستان، ومساعدة حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في قتال الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ودعم الشركاء الأوروبيين لمواجهة سلوك روسيا العدواني.

حاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، تسليط الضوء على اللايقين المتعلق بالقيود المالية المتزايدة. وحاول مواجهة ذلك من خلال طرح مفهوم إعادة التوازن كأهم مدخل لتحقيق الأركان والركائز الثلاث للاستراتيجية الأميركية المستقبلية والمتمثلة في:

– حماية الأراضي الأميركية من خلال ردع أي هجوم على الولايات المتحدة الأميركية وهزمه، ودعم السلطات المدنية الأميركية، من أجل تحسين قدراتها وإمكاناتها لتحقيق التأثيرات المرجوّة.

- بناء الأمن على نحو عالمي وكوكبي، وذلك من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي، وردع الأعمال العدائية، ودعم الحلفاء والشركاء، وتفعيل التعاون مع الفاعلين الدوليين الآخرين من أجل مواجهة أفضل للتحديات الأمنية المشتركة.

- موضَعَة القوة في شكل حاسم، حيث تتمكن من هزم أي عدوان، أو حادث عرضي، وتدمير الشبكات الإرهابية، وضمان المساعدة الإنسانية، والإسعاف في حالات الكوارث الكبرى.

لجأت وزارة الدفاع الأميركية في سياق استدراكها مشكلة القيود المالية على الموازنة من خلال مقترح موازنة الدفاع لعام 2016، إلى التركيز على برنامج الأولويات الآتية: البحث عن القوة المتوازنة، إدارة الجاهزية المستدامة للتحديات، التركيز في الإصلاح المؤسسي، متابعة الاستثمار في القدرات العسكرية[169].

لكن إحدى نقاط الضعف التي وُجدت في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، تكمن في ضبابية رؤى التقرير في ما يتعلق بإدارة القوة الأميركية وتخطيطها، سواء على المستوى الاستراتيجي أو على المستوى العملياتي، حيث لا يمكن الحصول عن أجوبة واضحة لأسئلة من قبيل: كيف يمكن الولايات المتحدّة أن تحسّن أداء ردعها إن هي احتاجت إليه، بخاصة إذا كانت مضطرة إلى الانخراط في أكثر من مسرح عمليات، وفي مواجهة تهديدات معقّدة، وتكاليف لا يمكن التنبؤ بها[170]؟ لأن المقاربة الحالية لوزارة الدفاع الأميركية تعتريها مواطن عجز كثيرة في حل المشكلات المتعلقة بنمو الأخطار الاستراتيجية والعملياتية، مثل: تآكّل صدقية الردع الأميركي، أو أزمات انعدام الاستقرار، أو التكاليف الباهظة للعمليات العسكرية.

---

(146) Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report *2014* (Washington, DC: February 2014), p. 5.

(147) Ibid., p. 5.

(148) Ibid., p. 6

(149) Ibid., p. 9.

(150) Ibid., p. 27.

(151) Ibid., p. 7.

(152) Ibid., p. 12.

(153) Ibid., p. 21.

(154) Ibid., p. 12.

(155) Ibid., p. 27.

(156) Ibid., p. 10.

(157) Ibid., p. 10.

(158) **السن والذيل** (Tooth and Tail) مفهوم عسكري، حيث يُقصد بالذيل Tail حجم المستخدمين من الأفراد المعبّئين لإسناد الجنود المقاتلين الذين يمثلون السن (Tooth)، فإذا ما كان المستخدمون، أي الذيل (Tail)، في مواجهة أي تهديد أو خطر ما، يقوم العسكريون بدرء الخطر عنهم وإزالته.

(159) Ibid., p. 11.

(160) Ibid., p. 46.

(161) Ibid., p. 45.

(162) Ibid., p. 45.

(163) Center for Strategic and International Studies, «The 2014 QDR and FY 15 Defense Budget: What Are We Watching for,» pp. 1-4, accessed on: 28 October 2015, At: http//cisis.org/files/publication/1403… %20What%20Are%20We%20Watching_Web.pdf

(164) William J. Perry and John P. Abizaid, Ensuring a Strong U. S. Defense for the Future*:* The National Defense Panel Review of the *2014* Quadrennial Defense Review (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2014), p. 8.

(165) Todd Harison, Chaos and Uncertainty*:* The FY *2014* Defense Budget and Beyond (Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessment, 2013),

p. 4.

(166) Nora Bensahel and David Brano, Strategic Choices Exercise (Washington, DC: Center for New American Security, February 2014), pp. 2-3, accessed on: 9 November 2015, at: *www.csbaonline.org/wp-content/uploads/2014/02/3-CNAS.pdf*

(167) Ibid., pp. 2-4.

(168) Office of the Under Secretary of Defense (Comptroller), United States Department of Defense*:* Fiscal Year *2016* Budget Request Overview (Washington, DC: February 2015), p. 1.

(169) Ibid., p. 1.

Robert Martinage, *Toward a New Offset Strategy: Exploiting U. S. Long-Term Advantages to Restore* (170) *U. S. Global Power Projection Capability* (Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary .Assessments, 2014), p. 22

خاتمة واستنتاجات

تناولت هذه الدراسة تحليل المحتوى الكمّي والكيفي لتقارير النشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014، حيث تمّ تسليط الضوء على منهجية تحليل المحتوى ضمن الدراسات الاجتماعية. وقد خلُصت الدراسة إلى أن هذه التقنية تهدف إلى التحليل المفصّل للمضامين الموجودة داخل الوثائق من أجل سبر الدلائل والعلاقات بين الأفكار والنيات، والتي لا يمكن إدراكها من خلال القراءة البسيطة أو السطحية للوثائق. لذلك أصبحت تقنية تحليل المحتوى ذات أهمية قصوى للباحثين في العلوم الاجتماعية في مرحلة معينة من مراحل العملية البحثية. وتساهم منهجية تحليل المحتوى أيضًا من خلال التفكيك النسقي للنصوص في اختزال الكلمات الكثيرة داخل تصنيف جديد وفي كلمات أقل، ووضع معالم تفسيرية للمعلومات. كما تساعد هذه التقنية في التحديد الكمّي والكيفي للمحتوى الاتصالي للنصوص بهدف التفسير والفهم والمقارنة.

في إطار تحليل المحتوى لتقارير النشريات الرباعية للدفاع، قسّمت الدراسة هذه العملية إلى مراحل:

– **مرحلة اختيار الوحدات التسجيلية**: اعتمد الباحث في اختيار الوحدات التسجيلية للمحتوى الاتصالي للنشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014 من خلال اعتبار الفقرات وحدات تسجيلية تحمل دلالات ومعاني واضحة، حيث أظهرت عملية تكميم تكرارت هذه الوحدات التسجيلية في كلا النصين بناء نماذج الفئات التي تعبّر عن المعنى المستتر والضمني في كلا النصّين.

– **مرحلة تعريف الفئات الدّلالية**: صنف الباحث في دراسة المحتوى الاتصالي للنشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014 إلى أربع فئات أساسية، تمت من خلالها مراعاة المكوّنات المتشابهة لهذه الفئات، مع الإشارة إلى صعوبة الوصول إلى درجة الحصرية المطلقة لهذه الفئات، حيث لا يمكن إغفال وجود العلاقات بين بعض المكوّنات، وكانت الفئات في الشكل الآتي:القوى الدافعة؛ اللايقينيات؛ الاستراتيجية؛ القضايا الصاعدة.

– **مرحلة تعريف فئات تقرير النشرية الرباعية للدفاع لسنة**: وتتضمن الفئات الدلالية الموجودة في النص الأصلي لتقارير النشريات الرباعية للدفاع لسنة عن الفئات التي وضعها محرّرو النشرية الرباعية للدفاع، وهي تتطابق في الواقع مع الفئات الموجودة في فهارس التقارير الثلاثة، حيث نُقلت من دون أي تدخل أو تلاعب من الباحث، وذلك بقصد توضيح أوجه الاختلاف بينها وبين الفئات الجديدة التي اقترحها الباحث في أثناء عملية تحليل المحتوى.

– **مرحلة تقسيم الفئات الدّلالية الموجودة في النصّ الأصلي للنشريات الرباعية للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014**: وتضمنت هذه المرحلة توزيع المحتويات الدلالية في النصوص الأصلية للتقارير، وتوزيعها على الفئات الجديدة التي اقترحها الباحث، وهي فئة القوى الدافعة، وفئة اللايقينيات، وفئة الاستراتيجية، إضافة إلى فئة القضايا الصاعدة.

– **مرحلة التحليل الكمّي للنشرية الرباعية للدفاع**: في هذه المرحلة جرى حساب التكرارات لكل فئة في تقارير النشريات الرباعية للدفاع وكانت في الشكل الآتي:

• احتوت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 على 280 وحدة تسجيلية توزّعت في الفئات الدلالية المختلفة، حيث احتوت القوى الدافعة على 116 تكرارًا، أو 41.43 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. واحتوت الفئة الثانية، أي فئة اللايقينيات على 14 تكرارًا، أي 5 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص، واحتوت الفئة الثالثة الخاصة بالاستراتيجية على 116 تكرارًا، أو 41.43 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. واحتوت الفئة الرابعة الخاصة بالقضايا الصاعدة على 34 تكرارًا، وهو يشكل 12.16 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص.

• احتوت النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010 على 372 وحدة تسجيلية توزّعت بشكل مختلف في الفئات الدلالية. فقد احتوت الفئة الأولى الخاصة بالقوى الدافعة على 236 تكرارًا بمقدار 63.44 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص. وتكوّنت الفئة الثانية الخاصة باللايقنيات من 25 تكرارًا، حيث تصل نسبتها النص الإجمالي إلى 6.72 في المئة. أمّا الفئة الثالثة المتعلقة بفئة الاستراتيجية فقد احتوت 66 تكرارًا، أو 17.74 في المئة، فيما احتوت الفئة الرابعة والأخيرة المتعلقة بالقضايا الصاعدة 45 تكرارًا أو 12.10 في المئة من المحتوى الإجمالي للنص.

– **مرحلة تقويم المحتوى الكيفي لتقارير النشريات الرباعية للدفاع**: توصّلت الدراسة في هذه المرحلة إلى النتائج الآتية:

• بالنسبة إلى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 فقد شهد تحوّلًا معرفيًا أساسيًا، حيث سلّطت وزارة الدفاع الأميركية الضوء على سيناريوات جديدة بدلًا من تركيزها على سيناريو القتال في المسارح الحربية الأساسية (MTWs)، الذي هيمن نظريًّا على تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعامي 2001 و1997. ويعود السبب الرئيس في حدوث هذا التحوّل المعرفي إلى الدروس المستقاة من عملية «عاصفة الصحراء» (1991)، وعملية «حرية العراقيين» حيث ثبت فيهما تأكيد حقيقة التفوّق العسكري الأميركي الهائل في مجال الحرب التقليدية. وبدا أنه لا توجد قوة بالمعنى التقليدي تستطيع مواجهة القدرات العسكرية الأميركية في الأفق المنظور. لكن التغيرات الراهنة أكّدت أيضًا عدم وجود حاجة ملحّة إلى استخدام القوة العسكرية الأميركية بالمعايير التقليدية للحرب، في حين تتصاعد الحاجة إلى بناء قدرات كافية للتعامل مع تحديات متنوعة وغير متوقعة.

• من خلال تحليل أفضل للبيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية وإعادة صوغ القدرات بشكل جديد في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 جاءت السيناريوات في التقرير على الشكل الآتي:

* **سيناريو التهديدات غير التقليدية**: تمثّل التهديدات غير النظامية فاعلين دولتيين أو غير دولتيين، تحاول استخدام مناهج وأساليب غير تقليدية، لمواجهة نقاط القوى لدى الفاعلين التقليديين الدولتيين كالولايات المتحدة الأميركية. وتشمل الفواعل غير النظامية: الإرهاب، التمرد، الحروب الأهلية، المفاهيم

الجديدة من قبيل الحرب غير المنضبطة (Unrestricted Warfare). وتميل أرجحية سيناريو التهديدات غير التقليدية إلى أن تكون عالية جدًا، حيث تمثّل صعود ظاهرة «استراتيجية الضعيف».

* **سيناريو التهديدات التقليدية**: تمثّل السيناريوات التقليدية الدول التي تستخدم القوى العسكرية بحسب المناهج والأساليب المعروفة للتنافس العسكري. ويشمل ذلك القوات الجوية والبحرية والبرية، والقدرات النووية للقوى النووية المعروفة. ويتميز سيناريو التهديدات التقليدية بالأرجحية الضعيفة والمتضائلة بسبب التفوق العسكري التقليدي للولايات المتحدة الأميركية.

* **سيناريو التهديدات الكارثية**: يتضمن سيناريو التهديدات الكارثية استخدام أو إنتاج الدول المارقة أو المجموعات الإرهابية أسلحةَ الدمار الشامل، بهدف إلحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة الأميركية، أو إلحاق الشلل الاستراتيجي بها. ويتميّز سيناريو التهديدات الكارثية بالأرجحية المتوسطة، لكنها في تصاعد مستمّر.

* **سيناريو التهديدات الفجائية**: يتضمن سيناريو التهديدات الفجائية استخدام أحد الفواعل المنافسة للولايات المتحدة الأميركية التكنولوجيا أو وسائلَ وآليات أخرى في إمكانها تعويق أو إلغاء التفوق العسكري الأميركي في المجال العسكري. ويشمل ذلك استخدام البيوتكنولوجيا، الحرب الفضائية أو الإلكترونية، والطاقة الموجّهة، إضافة إلى استخدام الابتزاز الدبلوماسي، والحرب الثقافية والاقتصادية. ويتميّز سيناريو التهديديات الفجائية بالأرجحية الضعيفة، لكن العامل الزمني يعمل ضدّ الولايات المتحدة الأميركية.

إن أهمّ سمة تميّز بها تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 هو التغيّير العميق في الإطار النظري للتقرير، من خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية خارج البراديغم التقليدي الذي كان سائدًا في أثناء الحرب الباردة، والذي يحصر التهديدات في فواعل تقليدية من قبيل الدول، فيما حاول تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 الذهاب أبعد من ذلك في تحليل أنماط متعددة من التهديدات والأخطار التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة الأميركية في أفق العشرين عامًا المقبلة.

قدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، صورة واضحة حول بعض الدروس المستقاة من السنوات السابقة حيث أوصت وزارة الدفاع في التقرير بما يأتي:

– ضرورة امتلاك الموارد والصلاحيات من أجل بناء قدرات شراكة حيث تعمل وزارة الدفاع الأميركية داخليًّا وخارجيًّا لتساعد الفاعلين الآخرين من أجل القيام بالمهمات الأساسية والأدوار والمسؤوليات.

– اتخاذ الإجراءات الاستباقية بشكل مبكر، حيث تأخذ وزارة الدفاع الأميركية مسألة التحرّك السريع والمبكر على محمل الجدّ من أجل منع المشكلات الصغيرة من التحوّل إلى أزمات، ومنع الأزمات من التحوّل إلى نزاعات.

– تعزيز قدرة الولايات المتحدة في حرية التحرّك، حيث يقدّم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، معايير جديدة تساهم في تعزيز استقلالية الفعل في المجالات الاستراتيجية، والعملياتية من خلال

إدراج مقاربات غير مباشرة مثل استخدام تكنولوجيا التخفّي، الإصرار، القاعدة المرنة والتمكن الاستراتيجي.

– تجاوز مفهوم «توازنات التكلفة» للأعداء، وهذا يعني تقليل التكلفة في الأرواح وفي الموازنة وفرض تكلفة غير قابلة للتحمّل على كاهل المنافسين.

ساهم تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006 في تسليط الضوء على المتطلبات الأمنية الجديدة، من خلال رؤية عميقة تدعم مقاربة الاستمرار في فهم التغيّر، واعتماد التأقلم لمواجهة أعداء سريعي التكيّف في كل من أفغانستان والعراق.

من نقاط القوة الأخرى الموجودة في التقرير، التوسّع في طرح فئة القضايا الصاعدة، وهو ما تمّت ملاحظته في تحليل المحتوى الاتصالي الإجمالي لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، حيث لم يقتصر التقرير على قضايا بناء وتخطيط القوة، والأخطار التي تتهدد تنفيذ الاستراتيجية الأميركية في البيئة الأمنية التي تمّ تناولها بإسهاب في المحتوى الدلالي للفئات: القوى الدافعة، الاستراتيجية، اللايقنيات. كما ركّز التقرير على قضايا التنسيق وانخراط الفاعلين الرسميين في وزارة الدفاع الأميركية، وفي الوكالات الأميركية الأخرى، إضافة إلى السعي نحو مدّ جسور التعاون مع الدول الحليفة والصديقة.

أما بالنسبة إلى تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، فقد أثار جدالًا واسعًا بين الكونغرس الأميركي ووزارة الدفاع، حيث ارتكزت رؤية الكونغرس على صوغ تقرير موجّه لبنية القوة الأميركية على مدى العشرين عامًا المقبلة، وتوفير موارد غير محدودة لتحقيق هذا الهدف، فيما توجّهت رؤية وزارة الدفاع الأميركية إلى التركيز على التغيّرات الراهنة، والصراعات الحالية في كل من أفغانستان والعراق، والسعي نحو إيجاد القدرات الملائمة لدعم القوات الأميركية في كلتا الحربين، فيما اعتقد آخرون بإمكان وزارة الدفاع القيام بالمطلبين في الوقت نفسه، لذلك فإن قراءات لتقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، كانت ترى فيه أنه قدّم عملًا جيدًا في ما يخصّ التعريف بالأساليب والطرائق لتوفير الموارد للقوات الأميركية المنخرطة في الحرب. كما ساهم بشكل جيّد في وضع المعايير الضرورية من أجل تطوير القوة الأميركية عبر الزمن.

يمكن تلخيص التحديات الصاعدة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية التي سلّط تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، الضوء عليها وفق ما يأتي:

– استمرار التهديد الإرهابي من القاعدة والشبكات المرتبطة بها.

– نمو تحديات وتهديدات المناطق غير القابلة للوصول للمشترك العالمي على المستويات البحري والجوي، والفضائي، وفي الفضاء المعلوماتي، الأمر الذي يقلّص فاعلية انتشار القدرات العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأميركية.

– استمرار تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل، بخاصة في حالات انهيار الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل وفقدانها للسيطرة عليها.

– رفع جاذبية وقوة القدرات والتكتيكات غير المتماثلة التي تساهم في تعزيز القوة العسكرية التقليدية

للولايات المتحدة الأميركية ومزج أساليب قتالية متعددة (تقليدية، وغير تقليدية/ غير متماثلة).

– استمرار صعود تأثير الفواعل غير الدولتيين، وتضاعف قدرات هذه الفواعل على استخدام الوسائل التكنولوجية المتطوّرة التي كانت حكرًا على الدول القومية.

– استخدام البدائل والوكلاء في الصراع مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل فرض تكاليف أعلى عليها.

حاول التقرير من خلال تركيزه الشديد على القوى الدافعة التي وصلت إلى 63.44 في المئة من المحتوى الاتصالي الإجمالي من تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2010، أن يسلّط الضوء على أهمّ الاتجاهات ذات التأثير البعيد الأمد على البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، حيث يمكن هذه الاتجاهات أن يكون لها تأثير عميق في الخطط، والبرامج والعمليات المستقبلية التي تنخرط فيها وزارة الدفاع الأميركية.

جاء تقرير النشرية الرباعية لعام 2014، ضمن ظروف وسياقات شديدة التعقيد في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، تزامنت مع تنامي القيود المالية على موازنة الدفاع، ورافقت خامس أكبر انسحاب عسكري للولايات المتحدة الأميركية في التاريخ بعد حربي أفغانستان والعراق، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، وحرب فيتنام، والحرب الباردة، حيث بدأ الانسحاب منذ عام 2010، وهو ما انعكس على السياق الاستراتيجي والمسائل المطروحة داخل تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014؛ فإذا كان السياق الذي صيغ فيه تقرير النشرية الرباعية لعام 2010 مثلًا قد تميّز بالظواهر الآتية: مكافحة التمرّد، عمليات مكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان، انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلًا عن تنامي تهديدات المناطق غير القابلة للوصول أو الاختراق. إلا أن السياقات الاستراتيجية التي كُتب فيها تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 تميّزت بخروج الولايات المتحدة من أطول الحروب التي خاضتها، والاقتطاعات على موازنة الدفاع التي بدأت منذ عام 2011 مع قانون الرقابة على الموازنة، وتنامي استراتيجيات المناطق غير القابلة للوصول (A2 /AD) التي تهدد انتشار القوة الأميركية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واختلاف السياقات الاستراتيجية يُلقي بظلاله على طبيعة تقارير النشريات الرباعية للدفاع وعلى الاتجاهات الاستراتيجية التي تُحيل عليها.

إن التغيرات التي حدثت في السياقات الدّلالية في نص تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014 التي أظهرت حدوث تحول وتطوّر ملحوظ في نمط توزيع التكرارات ضمن كل فئة دلالية، يشير في الواقع إلى تشكّل سياقات واتجاهات جديدة في البيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية، بدأت تبتعد بشكل ما من السياقات التي كُتبت فيها تقارير النشريات الرباعية للدفاع لعامي 2006 و2010. ويبدو ذلك عند إجراء مقارنة بسيطة لتطوّر نسبة فئة اللايقينيات التي ظلّت تراوح بين 5 في المئة في تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2006، و6.72 في المئة في تقرير عام 2010، أي تطوّرت بنسبة ضئيلة جدًا وهي 1.72 في المئة، فيما نلحظ تطوّرًا ملموسًا في نسبة حجم التكرارات المتعلّقة بهذه الفئة في تقرير عام 2014، حيث وصلت إلى 14.45 في المئة، وهي الملاحظة نفسها التي يمكن استنتاجها عند الحديث عن تطوّر حجم تكرارات فئة القضايا الصاعدة التي جاءت نسبتها 12.16 في المئة و12.10 في المئة في تقارير النشريات الرباعية للدفاع

لعامي 2006 و2010 على التوالي، فيما تطوّرت نسبتها لتصل إلى 18.09 في المئة في تقرير عام 2014.

إن تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، ينطلق من فرضية مركزية تقول إن القدرات العسكرية العالمية للولايات المتحدة الأميركية والتزامها تشكّل حجر الزاوية في توطيد وشائج القيادة الأميركية في العالم. لكن الاقتطاعات على موازنة الدفاع الناجمة عن القيود التي فرضها قانون الرقابة على الموازنة منذ عام 2011، وضعت هذه الفرضية في موضع شكّ وتساؤل.

ساهمت إجراءات الاقتطاعات المالية في خلق فجوة حقيقية داخل مؤسسة الدفاع الأميركية، قد تشكّل خطرًا فعليًا في المستوى الاستراتيجي للوضع المستقبلي للولايات المتحدة الأميركية. وتدفع هذه الفجوة الاستراتيجية نحو تراجع القدرة الاستثمارية الأميركية في البرامج والمشاريع، وتراجع الجاهزية العسكرية. كما قد تُسبّب هذه الفجوة كذلك تدهورًا في الوضع الراهن والمستقبلي للقدرات الأميركية، الأمر الذي قد يزيد من شكوك حلفاء الولايات المتحدة الأميركية، وحتى أعدائها، في مدى التزام القوة الأميركية، ومستويات انخراطها في النسق الدولي. إضافة إلى ذلك، فإن القيود المالية سوف تساهم في رفع مستوى الأخطار في البيئة الأمنية الأميركية في الأمد القريب، الأمر الذي يؤدّي إلى وضعية مستقبلية أقلّ أمنًا وأقلّ ازدهارًا، لذلك اعتبرت هذه القيود مساهمة في هزم الذات على نحو واضح.

أوضح تقرير النشرية الرباعية للدفاع لعام 2014، معظم المخاوف والمحاذير التي تترتب على تنامي معوقات البيئة المالية على المستقبل الأمني للولايات المتحدة الأميركية، لكن نقطة الضعف التي يمكن رصدها في التقرير تقع ضمن الفئة الدلالية الموسومة ضمن هذه الدراسة بفئة الاستراتيجية، حيث اعتمد التقرير مفهوم **إعادة التوازن** للقوة عنوانًا رئيسًا لمواجهة التحديات المستقبلية، في حين كان من الأجدى إحداث تغييرات جوهرية في إمكانها الاستجابة للمتطلبات العملياتية لتغطية الفجوة في الجاهزية لدى الأفرع المختلفة للقوة العسكرية الأميركية.

إن قراءة تقارير النشريات الرباعية للدفاع في السنوات العشر الأخيرة، تبرز وجود اتجاهات ثابتة في السياقات المستقبلية للبيئة الأمنية للولايات المتحدة الأميركية بين عامي 2005 و2025، فيما تأخذ اتجاهات أخرى سمة الاتجاهات التي يمكن أن تتشكل بشكل أعمق في الأمد الزمني البعيد، أي ما بعد عام 2026، ومن الاتجاهات التي بدت راسخة في تقارير النشريات للدفاع للأعوام 2006 و2010 و2014، هي ظواهر: انتشار أسلحة الدمار الشامل، صعود القوى الجديدة، تهديدات المناطق غير القابلة للوصول، الأعمال العدائية اللامتماثلة، والتهديدات للفضاء الإقليمي الأميركي أما الاتجاهات التي بدأت تتشكّل وأخذت سمة الاحتمال البعيد الأمد في تقارير النشريات الرباعية للدفاع فتتمثل في: الحروب بالوكالة، تنامي الحضور الصيني والتحدّي الروسي كقوى منافسة للولايات المتحدة الأميركية في النسق الدولي، إضافة إلى التأثير البعيد الأمد للأزمات المالية في وزارة الدفاع الأميركية.

المراجع

1- العربية

أنجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية**. الإشراف على الترجمة مصطفى ماضي. ط 2. الجزائر: دار القصبة، 2006.

2- الأجنبية

Aktouf, Omar. *Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations: Introduction à la démarche classique et une critique*. Montréal: Les Presses de l'Université du Québec, 1987.

Ansoff, H. Igor. «Managing Strategic Surprise by Response to Weak Signals.» California Management Review. vol 18, no. 2 (Winter 1975).

_____, R. P. Declerck and R. L. Hayes (eds.). From Strategic Planning to Strategic Management. John Wiley and Sons: London, 1976**.**

AUSA's Institute of Land Warfare. «2006 Quadrennial Defense Review: Shifting Emphasis.» *Defense Report* (March 2006).

Bensahel, Nora and David Brano. Strategic Choices Exercise. Washington, DC: Center for New American Security, February 2014. Accessed on: 9 November 2015. At: www.csbaonline.org/wp-content/uploads/2014/02/3-CNAS.pdf

Brimley, Shawn. «Choice and Constraint: Considering the 2014 Quadrennial *Defense Review*.» Congressional Testimony, Center of New American Security (26 February 2013).

Center for Strategic and International Studies. «The 2014 QDR and FY 15 Defense Budget: What Are We Watching for.» Accessed on: 28 October 2015. At: http//cisis.org/files/publication/1403…%20What%20Are%20We%20Watching_Web.pdf

Crornish, Edward. «The Wild Cards of the Future.» *The Futurist*. vol. 37 (2003).

Department of Defense. *Joint Net-Centric Operations (JNO) Capability Portfolio (CPM), Business Plan*. Version 1.0, 16 April 2007.

_____. Quadrennial Defense Review 2001. Washington, DC: 2001.

_____. *Quadrennial Defense Review Report*. Washington, DC: February 2010.

_____. *Quadrennial Defense Review Report 2006*. Washington, DC: February 2006.

_____. *Quadrennial Defense Review Report 2014*. Washington, DC: February 2014.

Fischer, Hana. *U.S. Military* Casualty Statistics: Operation New Dawn, Operation Iraqi Freedom and Operation Enduring Freedom (Congressional Research Service).

Garvin, David and Lynne Levesque. «A Note on Scenario Planning.» *Harvard Business School* (31 July 2006).

General Accounting Office. *Content Analysis: A Methodology for Structuring and Analyzing Written Materials*. Washington, DC: GAO, September 1996.

Government Accountability Office. *Quadrennial Defense Review: Future Reviews Could Benefit from Improved Department of Defense Analyses and Legislative Requirements*. Washington, DC: GAO, December 2007.

Gunzinger, Mark and Jim Thomas. *The Quadrennial Defense Review: An Initial Assessment*. Washington, DC: CSBA, February 2010.

Harison, Todd. *Chaos and Uncertainty: The FY 2014 Defense Budget and Beyond***.** Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessment, 2013.

Heino, Ossi and Annina Takala. «The significance of Wild Cards and Weak Signals for Sustainability – Case of Water Services.» *Tampere University of Technology*, Finland, 9-10/6/2011.

Henry, Ryan. «Defense Transformation and the 2005 Quadrennial Defense Review.» *Parameters* (Winter 2005-2006).

Hiltunen, Elina. «Good Sources of Weak Signals: A Global Study of Where Futurists Look for Weak Signals.» *Journal of Futures Studies*. vol. 12, no.4 (May 2008).

_____. «Was it a Wild Cards or Just our Blindness to Gradual Change.» Journal of Future Studies. vol. 11, no. 2 (November 2006).

International Energy Agency. *World Energy Outlook 2012*. At: http://www.worldenergyoutlook.org/pressmedia/recentpresentations/PresentationWEO2012launch.pdf

«Introduction to the Scenario Methodology.» At: http://learningscenarios.org/the-scenario methodology/?blogsub=confirming#blog_subscription-3

Krepnivich, Andrew. *The Quadrennial Defense Review: Transformation to Meet Tomorrow's Security Challenges*. Washington, DC: National Defense University, 17 March 2007.

Martinage, Robert. *Toward a New Offset Strategy: Exploiting U. S. Long-Term Advantages to Restore U. S. Global Power Projection Capability*. Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2014.

Mendoça, Sandro [et al.]. «Wild Cards, Weak Signals and Organizational Improvisation.» Futures. vol. 36, no. 2 (2004).

National Intelligence Council. *Mapping the Global Future: Report of National Intelligence Council's 2020 Project Based on Consultation with Non-governmental Experts around the World*. Washington, DC: GPO, December 2004.

Noonan, Michael P. «The Quadrennial Defense Review and U. S. Defense Policy, 2006-2025.» At: http://www.fpri.org/enotes/20060309.military.noonan.qdr.defensepolicy.html

Office of the Under Secretary of Defense (Comptroller). *United States Department of Defense: Fiscal Year 2016 Budget Request Overview*. Washington, DC: February 2015.

Perry, William J. and John P. Abizaid. *Ensuring a Strong U. S. Defense for the Future: The National Defense Panel Review of the 2014 Quadrennial Defense Review*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2014.

Petersen, John. *Out of the Blue - How to Anticipate Big Future Surprises*. Lanham: Madison Books, 2000.

Prasad, Devi. «Content Analysis: A Method in Social Science Research.» in: D. K. Lal Das, and V. Bhaskaran (eds.). Research Methods for Social Work. New Delhi: Rawat, 2008.

Rockfellow, John. «Wild Cards: Preparing for the Big One.» *The Futurist*. no. 1 (1994).

Rosenthal, Elizabeth. «U.S. to be World's Top Oil Producer in 5 Years, Report Says.» *The New York Times*. 12 November 2012.

Saul, Peter. «Seeing Futures in Weak Signals.» *Journal of Futures Studies.* vol. 10, no. 3 (February 2006).

Schwartz, Peter. *The Art of Long View.* New York: Doubleday, 1991.

Stark, Alison and Leslie Humphrey. «Content Analysis.» Accessed on: February 2011. At: http://web.viu.ca/rtri/Cotent%20Analysis.pdf

Steinméller, Karlheinz. «Wild Cards - Using Wild cards in Influencing Change.» 2004. At: http://www.thegff.com/futurescene2004/Presso04/05.%20K.Steinmuller.pdf

Stiglitz, Joseph and Linda J. Blimes. *Estimating the Costs of War: Methodological Issues with to Iraq and Afghanistan*. Accessed on: February 2014. At: http://www.socsci.uci.edu/~mrgarfin/OUP/papers/Bilmes.pdf

Tangredi, Sam. *All Possible Wars? Toward a Consensus View of the Future Security Environment, 2001–2025*. Washington, DC: Mc Nair paper 63, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 2000.

Van Notten, P., A. M. Sleegersb and M. Van Asselt. «The Future Shocks: On Discontinuity and Scenario Development.» *Technological Forecasting and Social Change*. vol. 72, no. 2 (2005).

Yan Zhang and Barbara M. Wildemuth. «Qualitative Analysis of Content.» Accessed on: June 2012. At: https://www.ischool.utexas.edu/~yanz/Content_analysis.pdf